التعليم المفتوح
كلية التجارة

# النظم الاقتصادية المقارنة

**دكتورة**
داليا عادل الزيادى
**مدرس الاقتصاد**
**كلية التجارة – جامعة عين شمس**

**مراجعة**
**أستاذ دكتور**
**أحمد مندور**

# مقدمة

أن علم الاقتصاد يعد أهم فروع المعرفة الإنسانية، والمتعلق مباشرة بسلوك الإنسان الاقتصادي إتجاه الموارد الإنتاجية النادرة والمحدودة لمواجهة وإشباع الحاجات المتعددة.

يتناول هذا الكتاب عرضاً تحليلياً للمشكلة الاقتصادية من حيث مفهوم ووظائف النظام الاقتصادي وتطور النظم الاقتصادية بداية من النظام البدائي ثم نظام الرق والنظام الاقطاعى كما تناولنا النظام الاقتصادي الرأسمالي من حيث مفهوم ونشأة النظام الرأسمالي وخصائصه وانتقادات النظام الرأسمالي وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي وتناولنا بعد ذلك النظام الاقتصادي الاشتراكي من حيث نشأة النظام الاشتراكي والأسس الرئيسية لهذا النظام وعيوبه وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي وأخيراً النظام المختلط وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام المختلط.

وتناولنا أيضاً الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٥٢ ، والاقتصاد المصري والتنمية الشاملة ومظاهر التغيير في عهد الثورة (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ، والاقتصاد المصري في ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ومبررات ومراحل الإصلاح الاقتصادي، وأهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر وصولاً إلى استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتناولنا فى نهاية الكتاب النظام العالمي الجديد والتطورات الاقتصادية العالمية ومدى استفادة مصر من هذه التطورات من حيث مؤسسات النظام العالمى الجديد والتى تشمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتناولنا الاقتصاد العربي والتطورات الاقتصادية العالمية من حيث حدوث الثورة التكنولوجية ونتائج جولة أوروجواي (١٩٨٦) ونشأة منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥) والعولمة وظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة.

ويستخدم هذا الكتاب فى برنامج التعليم المفتوح لجامعة عين شمس، المستوى الأول ، الفصل الدراسي الثاني.

**والله الموفق ،،،**

**دكتورة**

**داليا عادل**

## الأهداف العامة لدراسة المقرر :

**يهدف هذا المقرر إلى :**

١- دراسة مفهوم ووظائف النظام الاقتصادي.

٢- توضيح النظم الاقتصادية السابقة للرأسمالية (النظام البدائي – نظام الرق – النظام الاقطاعى).

٣- التعرف على مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي والعوامل التى ساهمت في نشأة هذا النظام وخصائصه والانتقادات التى وجهت إليه وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

٤- دراسة نشأة النظام الاشتراكي والأسس الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي وعيوبه وكيفية حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي.

٥- التعرف على النظام الاقتصادي المختلط من حيث المفهوم وحل المشكلة الاقتصادية في النظام المختلط.

٦- التعرف على أهم المراحل التى مر بها الاقتصاد المصري وهى الاقتصاد المصري قبل ثورة ١٩٥٢ ، والتنمية الشاملة ومظاهر التغيير في عهد الثورة (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ومرحلة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي المصري.

٧- التعرف على استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

٨- دراسة أهم المؤسسات المكونة للنظام العالمى الجديد وهى :

أ- صندوق النقد الدولى.

ب- البنك الدولى.

ج- منظمة التجارة العالمية.

٩- التعرف على التطورات الاقتصادية العالمية وأثرها على أداء الاقتصاد العربى وهذه التطورات هى:

أ - حدوث الثورة التكنولوجية.

ب - نتائج جولة أوروجواى (١٩٨٦) ونشأة منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥).

ج - العولمة.

د - ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة.

# المحتويات


| الموضــوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| **الباب الأول** | ٩-١٠٢ |
| **المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية** | |
| الفصل الأول : المشكلة الاقتصادية..... | ١٣ |
| الفصل الثاني : مفهوم ووظائف النظام الاقتصادي..... | ٢٥ |
| الفصل الثالث : النظم الاقتصادية السابقة للنظام الرأسمالي..... | ٢٩ |
| الفصل الرابع : النظام الاقتصادي الرأسمالي..... | ٤٥ |
| الفصل الخامس: النظام الاقتصادي الاشتراكي والمختلط..... | ٨١ |
| تطبيقات الباب الأول ..... | ١٠٠ |
| **الباب الثانى** | ١٠٣-٢٠٦ |
| **الاقتصـــاد المصـــــرى** | |
| الفصل الأول: الاقتصاد المصري قبل ثورة ١٩٥٢ ..... | ١٠٧ |
| الفصل الثاني: الاقتصاد المصري والتنمية الشاملة ومظاهر التغيير في عهد الثورة (١٩٥٢-١٩٧٠)..... | ١٢٥ |
| الفصل الثالث: الاقتصاد المصري فى ظل تنفيذ برنامج | |

الإصلاح الاقتصادي..... ١٤٦

الفصـل الرابـع : اسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة رؤيـة مصـر ٢٠٣٠..... ١٨١

تطبيقات الباب الثانى ..... ٢٠٥

**الباب الثالث**

**النظام العالمى الجديد والتطورات الاقتصادية العالمية ومدى استفادة مصر منها** ٢٠٧-٢٩١

الفصل الأول: مؤسسات النظام العالمي الجديد..... ٢١١

الفصل الثاني: الاقتصـاد العربـي والتطـورات الاقتصـادية العالمية..... ٢٣٧

تطبيقات الباب الثالث ..... ٢٩٢

# الباب الأول

# الباب الأول

# المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

نتناول في هذا الباب خمسة فصول وهى:

الفصل الأول : المشكلة الاقتصادية.

الفصل الثاني : مفهوم ووظائف النظام الاقتصادي.

الفصل الثالث : النظم الاقتصادية السابقة للنظام الرأسمالي.

الفصل الرابع : النظام الاقتصادي الرأسمالي.

الفصل الخامس : النظام الاقتصادي الاشتراكي والمختلط.

تطبيقات الباب الأول

# الفصل الأول
# المشكلة الاقتصادية

تكمن المشكلة الاقتصادية في تزايد وتجدد حاجات الإنسان ومحدودية الموارد الاقتصادية المتوفرة. فالإنسان دائما تدفعه غريزة أساسية ألا وهى الرغبة في الحصول على المزيد وتلبية الحاجات المتجددة. لذلك نرى أنه كلما توصل الإنسان إلى شيء محدد أشبع من خلاله حاجاته ورغباته ما يلبث أن يبدأ مرة أخرى للبحث على إشباع آخر لحاجاته ورغباته. ولكن بسبب أن الموارد لا تكفي دائماً إلى إشباع هذه الحاجات فإنه لابد من الاختيار لبعض الحاجات والاستغناء عن حاجات أخرى أي أنه يمكن القول أن الندرة في الموارد والاختيار بينها تمثلان وجها المشكلة الاقتصادية.

وتنشأ المشكلة الاقتصادية عندما لا نستطيع إشباع جميع حاجاتنا المتعددة والمتنوعة والمتداخلة من خلال مواردنا المحدودة.

**أولاً** : **أركان المشكلة الاقتصادية هي** :

**(١) تعدد الحاجات :**

إن حاجات الأفراد هي متطلباتهم المختلفة من طعام وشراب وملابس وتعليم وصحة وأمن وانتقال ، ... الخ. ويلاحظ أن هذه الحاجات متعددة ومتنوعة وتتناول كل جوانب حياة الإنسان. يمكن التميز بين نوعين من الحاجات:

أ – الحاجات الأساسية "الأولية" .

ب – الحاجات الكمالية "الثانوية".

أ- **الحاجات الأساسية "الأولية"** : هى الحاجات التى لا يستطيع أفراد المجتمع الحياة دون قضائها والتى أعتاد أفراد المجتمع على تلبيتها ، مثال ذلك الغذاء والماء والمسكن.

ب- **الحاجات الكمالية "الثانوية"** : فهي التى لا يشعر الأفراد بضرورتها إلا عندما يصبح مستوى الدخل في المجتمع مرتفعاً نسبياً، ويمكن أن نطلق على هذه الحاجات اسم حاجات الرفاهية. مثال ذلك الحاجة إلى السيارات الخاصة والغسالات والمساكن الفاخرة ... الخ .

**حاجات الإنسان ذات خصائص مختلفة يمكن ذكرها على النحو الآتي:**

- النمو الديموغرافي أدى إلى زيادة حاجات الأفراد.

- التقدم التكنولوجي أعطى الفرصة للأفراد للبحث عن سبل مختلفة وجديدة لإشباع حاجاتهم.
- الحاجات الإنسانية متكررة على الرغم من اختلاف الشكل أو النوع. فحاجتنا للغذاء والملبس واحدة كما كانت في السابق مع الاختلاف في النوع والشكل .

**(٢) ندرة الموارد :**

الموارد هي مجموعة الوسائل التى تستخدم في عمليات الإنتاج لصنع المنتجات التى تلبى حاجات الأفراد. ويميز بين نوعين من الموارد، موارد اقتصادية مثل العمال والآلات والتجهيزات الصناعية والأراضى الزراعية، وموارد غير اقتصادية مثل الهواء وأشعة الشمس . وتكون الموارد الاقتصادية نادرة نسبياً، أي متوفرة بكميات محدودة، أما الموارد غير الاقتصادية فهي متوفرة بكميات كبيرة.

الندرة المقصودة هنا الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة ويقصد بالندرة النسبية أن الموارد موجودة ولكن بنسبة أقل من الموارد المطلوبة بينما الندرة المطلقة أن الموارد غير موجودة في المجتمع وهى ندرة لا يهتم بها الاقتصاد.

وتقسم الموارد الاقتصادية إلى أربعة أنواع، نطلق عليها اسم عوامل الإنتاج أو عناصر الإنتاج وهى:

**أ – العمل :**

هو العامل الأكثر أهمية من عوامل الإنتاج. وهو يمثل الجهد العضلي أو الفكري الذى يبذله الأفراد في المنشآت الإنتاجية المختلفة بهدف صنع السلع والخدمات. والعمال الذى يقومون بأعمال الإنتاج يختلفون فيما بينهم من حيث الخبرة والمهارة واللياقة البدنية والمستوى التعليمي. وغالباً ما يكون عدد العمال من ذوي الخبرة العالية والمهارة الفنية المتقدمة قليلاً نسبياً، أما العمال من ذوي الخبرة المتواضعة والمهارة الفنية المنخفضة فعددهم كبير نسبياً، ويزداد أجر العامل كلما أرتفع مستوى خبرته ومهارته.

**ب – رأس المال :**

يمثل مجموعة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية المختلفة والمباني والمواد الأولية التى تستخدم فى المنشآت الإنتاجية لصنع المنتجات. ويميز بين نوعين من رأس المال. رأس المال الثابت ورأس المال الجاري . فرأس المال الثابت هو قيم مجموعة الآلات والتجهيزات والمباني التى تستخدم في عمليات الإنتاج لأكثر من سنة. وهذه الآلات والتجهيزات والمباني لا تفنى مباشرة أثناء استخدامها في الإنتاج، وإنما تهلك أو تتآكل ببطء. أما رأس المال الجاري فيمثل قيم مجموعة المواد

الأولية والسلع نصف المصنعة التى تفنى مباشرة أثناء استخدامها في عملية الإنتاج وتتحول إلى منتجات جديدة.

**جـ- الأرض :**

كافة الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والمياه السطحية والمياه الجوفية ومناجم الحديد والفوسفات والنفط، ويمكن تطوير هذا المورد الإنتاجي وزيادته بطرق مختلفة منها استصلاح الأراضي والتنقيب عن الثروات المعدنية وغيرها.

**د- التنظيم :**

هو الجهد الذى يقوم به من لديهم خبرات ومهارات إدارية عالية. والتنظيم يتمثل في التخطيط لعمليات الإنتاج وإقامة المنشآت الإنتاجية وإداراتها. ويسعى المنظم إلى استغلال مجموعة من الموارد المتاحة لديه من أجل تحقيق أفضل إنتاج في المنشأة، وغالبا ما يكون الهدف الذى يسعى المنظم إلى الحصول عليه هو الربح. فهو إذن يسعى إلى إستغلال الموارد المتاحة للحصول على أكبر ربح ممكن.

**(٣) الموارد غير المتخصصة :**

وهـى المـوارد المتاحـة التـى تصـلح لأكثـر مـن اسـتخدام واحـد. فـالأرض مثلاً تصـلح للبنـاء والزراعـة وبالتـالي إذا أخترنـا البنـاء نضـحى بالزراعة والعكس، وأيضاً الماء يستخدم للشرب وغسيل الأواني وبالتالي يترتب على كل اختيار تضحية وهو ما يعرف باسم تكلفة الفرصة البديلة أي استخدام المورد المحدود أو الدخل المحدود في الحصول على سلعة أو خدمـة لإشـباع حاجتـه، وعنـدما يـتم اتخـاذ قـرار بالمبادلـة فلابـد أن يتضمن ذلك حساباً لجملة ما سوف يتخلى عنه الإنسان من عوائد كان يمكن أن يحصل عليها، ولكنه سيفضل أن يحصل على السلعة محل التبادل ويتخلى عن العوائد الأخرى المحتملة في الإنفاق.

ونعبر عن المشكلة الاقتصادية من خلال ما يعرف باسم منحنى إمكانيات الإنتاج وهو منحنى يبين كل الطرق الممكنة لاستخدام موارد المجتمع المتاحة.

## **ثانياً**: **منحنى إمكانيات الإنتاج** :

إن مشـكلة النـدرة تتطلـب منـا العمـل نحـو اسـتخدام المـوارد الاقتصادية النادرة استخداماً أكثر كفاءة، وذلك من أجل إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات .

وبالتالي التوصل إلى مستوى التوظف الكامل في الإنتاج وتحقيق الكفـاءة الإنتاجيـة، إلا أن الاقتصـاد لا يسـتطيع أن يسـتمر فـى إنتـاج

كميات متزايدة من السلع والخدمات المختلفة إلى ما لا نهاية. وهذا بالطبع يعنى أن الاقتصاد يعتمد على الموارد الإنتاجية المستخدمة والمتوفرة لديه، ولا يستطيع تجاوز الطاقة الإنتاجية القصوى المتاحة له. ويمكن شرح هذه الفكرة بإستخدام ما يسمى بـ "منحى إمكانيات الإنتاج" والذى يوضح أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلع والخدمات المختلفة فى الاقتصاد، وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية المتوفرة وباستخدام التقنية المتوفرة. ويعتمد منحنى إمكانيات الإنتاج على الافتراضات التالية:

١- الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظف الكامل : ويعنى هذا الافتراض أن جميع عناصر الإنتاج المتوفرة مستخدمة استخداماً أمثلاً، ولا توجد هناك أي عناصر إنتاجية معطلة.

٢- ثبات كمية عناصر الإنتاج في الاقتصاد: بحيث لا يمكن زيادة عدد أو حجم أو كميات عناصر الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد.

٣- ثبات الفن التكنولوجي المستخدم.

٤- سلعتين : حيث نفترض أن الاقتصاد يقوم بإنتاج سلعتين فقط، تتمثل الأولى في سلعة استهلاكية مباشرة، بينما تمثل السلعة الأخرى سلعة رأسمالية، والتى تستخدم في عملية إنتاج سلع وخدمات أخرى (كجهاز إنتاجى معين أو آلة إنتاجية معينة).

إن الافتراضات السابقة توضح أن الكميات التى يستطيع الاقتصاد إنتاجها، هي كميات محددة. وهذا يعنى في حال استخدام جميع عناصر الإنتاج المتاحة – مستوى التوظف الكامل – وطبقاً للمستوى التقني المتوفر، فإن الاقتصاد يستطيع إنتاج أقصى كمية ممكنة من السلع والخدمات. ولتوضيح هذه الفكرة، نقوم باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج .

| البدائل | الإنتاج | |
|---|---|---|
| | **السلع س** | **السلع ص** |
| أ الأول | صفر | ١٥٠ |
| ب الثاني | ١٠ | ١٤٠ |
| جـ الثالث | ٢٠ | ١٢٠ |
| د الرابع | ٣٠ | ٩٠ |
| هـ الخامس | ٤٠ | ٥٠ |
| و السادس | ٥٠ | صفر |

يوضح جدول إمكانيات الإنتاج ما يأتى :

١- اختيارات متعددة لإنتاج السلعتين س و ص التى يستطيع المجتمع أن ينتجها بموارده المحدودة.

٢- مجموعة من البدائل يمكن أن يختار أحدهما:

أ- البديل الأول (أ) : يوجه كل الموارد لإنتاج ١٥٠ وحدة من السلعة (ص) ولا شيء من السلعة (س).

ب- البديل السادس (و) : يوجه كل الموارد لإنتاج ٥٠ وحدة من السلعة (س) ولا شيء من السلعة (ص).

وهذين البديلين يمثلا حالة غير واقعية حيث يقوم المجتمع بتقسيم موارده بين إنتاج السلعة (س) و السلعة (ص).

ج- انتقال المجتمع من البديل الأول (أ) فى اتجاه البديل السادس (و) يعنى زيادة إنتاج السلعة (س) ويقل إنتاج السلعة (ص) وذلك عن طريق نقل الموارد من إنتاج السلعة (س) إلى إنتاج السلعة (ص).

د- انتقال المجتمع من البديل السادس (و) فى اتجاه البديل الأول (أ) يعنى زيادة إنتاج السلعة (ص) ويقل إنتاج السلعة (س)، فالمجتمع يضحى بإنتاج السلعة (س) فى سبيل إنتاج السلعة (ص).

ويمكن استخدام البيانات الموجودة فى الجدول لنحصل على "منحنى إمكانيات الإنتاج".

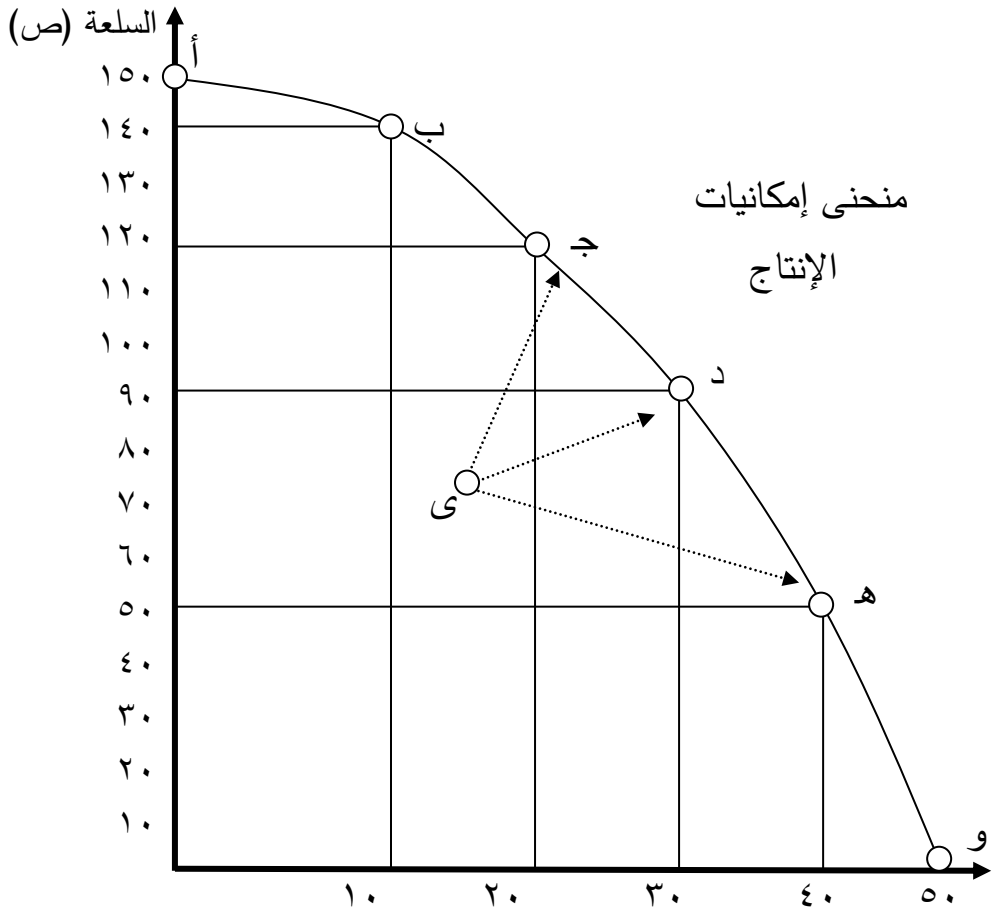


يتضح من الشكل السابق أن أقصى كمية يمكن إنتاجها هي تلك النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج (أو) فجميع النقط على هذا المنحنى تمثل ما يستطيع المجتمع أن ينتجه بموارده المحدودة، وتمثل الاستخدام الكامل للموارد والإنتاج الكامل.

- أما النقاط الواقعة داخل المنحنى كالنقطة (ى) فهي نقاط إنتاج غير مثالي وتعبر عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية. ويمكن الانتقال من النقطة (ى) إلى النقطة (د) في حالة الاستخدام الكامل للموارد والإنتاج الكامل مما يعنى زيادة في إنتاج السلع (س) أو السلع (ص) أو الأثنين معاً.
- أما بالنسبة للنقاط الواقعة خارج المنحنى كالنقطة (ن) تكون أفضل من أي نقطة واقعة على المنحنى، إلا أن هذه النقطة لا يمكن الوصول إليها في ظل أن الموارد التى يمتلكها المجتمع تعتبر محدودة بالنسبة للحاجات ومع إفتراضنا ثبات الفن التكنولوجى المستخدم.

# الفصل الثاني
# مفهوم ووظائف النظام الاقتصادي

يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية من خلال إطار تنفيذي هو النظام الاقتصادي الذى يوضح الأسلوب أو الطريقة المتبعة فى حل المشكلة الاقتصادية، وكيفية مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية فى إطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والأهداف المرجوة.

## وظائف النظام الاقتصادي :

**الوظيفة الأولى : ماذا ننتج ؟ وكم ننتج ؟**

من المعروف أن حاجات ورغبات المستهلكين متزايدة وتتجدد مع تطور الحياة البشرية ونمطها حسب التطورات المختلفة التى تطرأ على حياة الإنسان لذلك فإن أى اقتصاد أياً كان لا يستطيع إنتاج كل ما يحتاج إليه المواطنون من سلع وخدمات للاستخدامات في الحياة الخاصة والعامة مما يدفع القائمين على هذا الأمر إلى تفضيل أو اختيار سلعة على حساب سلعة أخرى يمكن أن تحقق الفائدة القصوى لأى مستهلك يتمكن من امتلاكها.

ويجب علينا أن ندرك أنه لا يجوز توجيه كافة الطاقات الإنتاجية المتوفرة في أى اقتصاد إلى إنتاج سلعة محددة بل العمل على توجيه طاقاتنا نحو السلعة التى يمكن أن تضمن الرفاة والتطور. فلا يجوز

تحويل كل الأراضي إلى مناطق صناعية والقضاء على الإنتاج الزراعي كون أن المجتمعات المتطورة، والمتقدمة هي تلك التى يغلب عليها الطابع الصناعي بل لابد من وضع المعايير السليمة حتى نضمن استمرار القطاعات الاقتصادية المختلفة والتى تلبى حاجات المستهلكين فى أى مجتمع بنسب مختلفة بناءً على إمكانيات وحاجات كل مجتمع.

**الوظيفة الثانية : كيف ننتج ؟**

بسبب محدودية الموارد الاقتصادية لابد من القيام بتحديد الطريقة التى يجب إتباعها بشكل سليم حتى يصل إلى المستوى المطلوب الذي يمكن أن يلبي حاجات ورغبات كافة المستهلكين من سلع وخدمات بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الأعمال على الأيدي العاملة في أي مجتمع مثلا حتى يضمن سلامة المجتمع من اضطرابات البطالة. لذلك فإن اختيار الأسلوب الأكفأ في الإنتاج يقوم بإلغاء العديد من المشاكل التى قد تواجه أي اقتصاد وخاصة في العصر الحالي المتمثل بسرعة التغير في أساليب الإنتاج. ففي ظل المجتمعات التى يتوافر فيها عنصر رأس المال يتم الاعتماد على الآلات بنسبة أكبر من العمال وهو ما يطلق عليه أسلوب كثيف رأس المال وهو ما يتم إتباعه في الدول الصناعية الكبرى، أما في المجتمعات التى تعاني من ندرة في عنصر رأس المال يتم الاعتماد على العمال بنسبة أكبر من الآلات وهو ما يطلق عليه أسلوب كثيف العمل.

**الوظيفة الثالثة : لمن يكون الإنتاج ؟**

تحديد الطريقة التى يتم بها توزيع الدخل القومي على عناصر الإنتاج التى ساهمت في إتمام الإنتاج حيث يحصل صاحب الأرض على الإيجار أو الريع ، والعمال يحصلوا على الأجور ، وأصحاب رؤوس الأموال يحصلوا على الفائدة، ويحصل المنظم على الربح.

**الوظيفة الرابعة : المحافظة على الطاقة الإنتاجية وتنميتها بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي:**

المحافظة على زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية وتحسين الصحة والأمان وتنمية القدرات والإمكانيات البشرية عن طريق الاهتمام بالتعليم والتدريب لرفع كفاءة الإنتاج والاستخدام الأمثل لموارد المجتمع والحفاظ عليها وضمان استدامتها بما يضمن تحقيق نمو اقتصادى.

وبذلك يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه :

مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ تعمل على تسيير أجزاء النشاط الاقتصادي، وتتناسق معاً وتترابط جميعاً بما يهيىء لتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي على المستوى الكلى وعلى المستوى الجزئي.

# الفصل الثالث
# النظم الاقتصادية السابقة للنظام الرأسمالي

لقد عرفت البشرية عبر التاريخ الاقتصادي عدة أنماط من النظم الاقتصادية التى تتغير من وقت لآخر بتغيير ظروف الإنسان وتطوره . ومهما اختلفت النظم الاقتصادية فإنها تحتوى على العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث عناصر :

**أولاً : النظام الاقتصادي البدائي.**

**ثانياً : نظام الرق .**

**ثالثاً : النظام الاقتصادي الاقطاعى.**

## أولاً: النظام الاقتصادي البدائي:

كان الهدف الذى يسعى إليه الإنسان هو تحقيق المزيد من الإنتاج حتى يتمكن من إشباع حاجاته المتعددة وكان يعيش في صورة قبائل، كل قبيلة تتكون من مجموعة من العشائر تربط بينهما روابط معينة أهمها الأصل المشترك.

وكانت هذه المجتمعات تعيش على الصيد براً وبحراً وعلى ثمار الأشجار، كما أعتمد الإنسان في هذا النظام على الأدوات البدائية (العصا والحجر) للدفاع عن نفسه، وقد كان اكتشاف الإنسان للنار علامة بارزة في تيسير بعض جوانب حياته، فطهي طعامه، حماية نفسه من البرد ومن كثير من الحيوانات المتوحشة، وأنار طريقه في ظلمات الليل وداخل الكهوف.

وظل الصيد هو النشاط الرئيسي للإنسان لفترة طويلة، وقد تعددت الفوائد التى جناها من ذلك، في أكله من لحمها وكسائه من جلدها وإعداده أسلحته من عظامها، ثم بدأ في مرحلة لاحقة يستأنس بعض أنواع من الحيوانات ، كما بدأ في العمل بنشاط الرعي.

وفى هذا النظام أيضا برز تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، وفقا لقوة كل منهما، فكان على الرجل أن يقوم بالأعمال البدنية القاسية كالدفاع عن الجماعة والصيد والغزو وصنع الأسلحة، بينما أختصت المرأة بتنظيم شئون المنزل ورعاية أسرتها والمعاونة في الأعمال البسيطة الخارجية، وقد برز فى هذا النظام أيضاً بدء اعتماد الإنسان على الزراعة البدائية، ثم تطويره لها من خلال تطوير أدوات الزراعة البسيطة

التى استخدمها ووسائل الرى البدائية، وكان اعتماد الإنسان على الزراعة عاملاً من عوامل تطوير مظاهر حياته فبدأ يسكن في أكواخ خشبية وطينية بدلا من سكنى الكهوف الموحشة وبدأ في تكوين جماعات من الأقارب والمقربين يتعانوا معا ويعيشون متقاربين، ثم تلي ذلك مرحلة جديدة ظهرت فيها أيضا صور من تقسيم العمل باختصاص جماعات من الأفراد بأوجه نشاط محددة، كقيام بعضهم بمهمة الزراعة، وبعضهم بمهمة ري الأراضي، والبعض بمهنة الرعي وهكذا ...، وقد أدى ذلك لظهور المبادلات التجارية بين الجماعات المختلفة .

وقد أدى تزايد الإنتاج إلى وفرة في الأموال ، وهو ما أنعكس على سلوك الإنسان خاصة في الحروب، حيث امتنع عن قتل أسرى الحرب من الأعداء، وبدأ يستخدم العدو كأسير حرب في الإنتاج، وهنا بدأ ظهور نظام الرق لأول مرة.

## **ثانياً** : **نظام الرق** :

وهو نظام يعتمد على استخدام أسرى الحرب من الأعداء ومن الفقراء من أبناء الجماعة فى زراعة الأراضي الشاسعة، وقد أدى التوسع في الاهتمام بالزراعة وتطوير أدواتها إلى تطوير المنتجات الزراعية، واستحداث أصناف جديدة من المزروعات، إضافة إلى التوسع في الاعتماد على المراعى، كما ظهرت بعض الصناعات البسيطة كصناعة الزجاج والأواني. وبدأت الجماعات تتبادل منتجاتها في مختلف صورها،

كما بدأت الثروات تتزايد في أيدي المنتجين وتراكمت لدى البعض، في حين ظل الآخرون وهم أغلبية مجردين تماماً من أي نوع من أنواع الملكية، وقد تعمد الأغنياء زيادة عدد الأرقاء التابعين لهم من خلال:

١- الغزوات العسكرية واستخدام الأعداء كأسرى حرب.

٢- إقراض الفقراء العاملين لديهم بفوائد ربوية باهظة وتحويلهم على أرقاء حينما يعجزون عن سداد ديونهم.

٣- تحويل المجرمين الذى يقترفون الجرائم إلى عبيد كنوع من العقوبة.

٤- بيع المفقودين بواسطة الذين يحصلون عليهم.

وقد اقتصر تقسيم المجتمع إلى طبقتين :

**الطبقة الأولى** : طبقة الأحرار الأغنياء المتمتعين برغد العيش وبكافة الحقوق.

**الطبقة الثانية:** طبقة الأرقاء المعدمين المحرومين من كل الحقوق الإنسانية والاقتصادية.

ولقد أدت المعاملة السيئة التى كان يلقاها الأرقاء إلى تناقص إعدادهم المستمر، وإلى قيامهم بثورات متعددة اتخذت أحيانا شكل الحروب بين الأرقاء والجيش، وقد أدت التناقضات الموجودة بنظام الرق إلى تدهور الأوضاع وضعف الجيوش وتضاؤل أعداد الأيدي العاملة مع زيادة الثورات الداخلية، مما جعل للدولة مطمعا من الأعداء في الخارج،

فأدرك السادة أن من الأفضل تحرير الأرقاء وإعطائهم مساحات من الأرض حتى يزداد الإنتاج ويتوفر الحماس لدى هذه الطبقة، وهكذا انتهى نظام الرق ليتحول فيما بعد إلى نظام الإقطاع.

## **ثالثاً** : **النظام الاقتصادي الاقطاعى** :

استغرق هذا النظام الفترة من القرن الخامس وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر (بداية النظام الرأسمالي)، وفى هذا النظام وهب الملوك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى الأمراء والنبلاء والتابعين، مقابل الولاء لذاتهم وخضوعهم لهم.

وكانت الوحدة الأساسية للإنتاج في النظام الاقطاعى هي ما يطلق عليه الاقطاعية، وهى مساحة شاسعة من الأراضي تتراوح بين مئات وبضعة آلاف من الأفدنة، وهى تخضع لسلطة شخص، ويعمل بها عمال زراعيون أحرار يرتبطون بالأرض ويلتزمون بالتزامات محددة نحو السيد المالك وتتمثل هذه الالتزامات فى :

أ- عدم مغادرة الأرض إلا بإذنه.

ب- تقديم كميات معينة من الحاصلات والمنتجات إلى الاقطاعى في شكل عيني.

ج- التزامات في شكل نقدي.

**١ – خصائص النظام الاقطاعى:**

**أ – الضيعة أو الاقطاعية :**

كان الاقتصاد الاقطاعى يقوم على الزراعة ، فلم يكن للصناعة أو التجارة فيه إلا دور ثانوي، وكانت الأراضى التابعة للسيد الاقطاعى تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- أراضى الخاصة بالسيد دون غيره.
- أراضى الفلاحين أو الضيعة وهى أراضى مقسمة على أسر الفلاحين ويقومون بزراعتها لحسابهم الخاص مع دفع التزامات نقدية أو عينية للسيد.
- الأراضي الجماعية وهى الأراضي غير المنزرعة المحيطة بالقرية ومنها الغابات والمراعى والتى يملكها السيد ولكن يكون الفلاحين حق استعمالها.

كانت الضيعة عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في قرية واحدة ويتعاونون في الزراعة وتحكمهم قوانين وعادات خاصة ويشتركون في دفع الضرائب للسيد وكانوا ينتجون ما يكفى حاجاتهم من مأكل ومشرب أي أن إقتصادهم كان يقوم على الاكتفاء الذاتي. كان العبء الأكبر من العمل في الضيعة ملقى على عاتق العبيد الذين كانوا يتمتعون بالقليل من الحقوق في حين كان عليهم العديد من الواجبات والالتزامات. وكان على السيد أن يزودهم بالأرض والدواب والحيوان وحد

الكفاف من الغذاء في فترات ندرته، كما كان عليه أن يحميهم من الأعداء الخارجين وكانت الضيعة تتمتع بالاستقلال السياسي والاجتماعي ونظراً لعزلتها فأنها كذلك كانت تمارس الاستقلال الاقتصادي، وترتب على ذلك أن كل إنتاجها كان يستهلك محلياً ولم يكن هناك أسواق أو تبادل بعد نتيجة لذلك فإن ثروة الأسياد لم تكن تقاس بالنقود ولكن بمدى ما يملكون من أراضى وما عليها من عمال ودواب.

**ب – المدينة :**

قد أدى انتشار العنف والقلق السائد في هذا العهد إلى تكتل السكان في قرى قريبة من قصور الأسياد المحصنة أو في مناطق يسهل الدفاع عنها. وكان سكان المدن من التجار والصناع والكثير منهم من أصل رقيق يحاولون بشتى الوسائل الحصول على استقلال ذاتي يخفف عنهم سيطرة السيد ويتيح لهم إقامة إدارة ومحاكم خاصة بالمدينة، وكان لانتشار المدن وإزدهارها أثر كبير على الإقتصاد الاقطاعى حيث إزدادت حاجة الأسياد إلى أموال سائلة للحصول على ما يرغبون من المدينة ، وقد كان هذا من أهم أسباب تحويل الالتزامات العينية إلى التزامات نقدية.

**جـ- النقابات الطائفية :**

كان أصحاب الحرف يقيمون في المدينة خارج سلطة الضيعة ويعملون هم وعائلاتهم ومساعديهم في إنتاج السلع المختلفة. ولذلك قاموا بتنظيم أنفسهم في جمعيات حرفية تدافع عن مصالحهم وتنظم الحرفة بما يمنع عنها المنافسة الخارجية ويقصر حق الإنتاج على أعضاء الحرفة. وعرفت هذه الجمعيات باسم النقابات الطائفية. وكانت هذه النقابات تملك بعض السلطات العامة فكانت تعمل على المحافظة على مستويات أسعار السلع عن طريق تحديد الأسعار ولا يجوز لأي عضو البيع دونها وهى أيضا تعتبر أسعار عادلة بالنسبة للمستهلكين. كما أن النقابة كانت تحدد عدد العمال وأجورهم وطرق الإنتاج وتنظم العلاقة بين مختلف أعضاء الحرفة وتقوم بالتحكيم بينهم.

وطول العهد الاقطاعى كان النزاع مستمراً بين السادة بعضهم وبعض ثم بينهم وبين المدن ، وفى المدن بين التجار والصناع والعمال. كذلك كانت طبقات الفلاحين تقوم من حين لآخر بثورات يقمعها السادة. وقد دخل النظام الإقطاعى فى أزمة حادة وبدأت تظهر بوادر نظام اجتماعى جديد وهو النظام الرأسمالى.

**٢ – الأسباب التى أدت إلى انهيار النظام الاقطاعى :**

يمكن تلخيص الأسباب التى أدت إلى انهيار النظام الاقطاعى فيما يلى:

أ- ظهور النقود واستخدامها وسيطا للتبادل نتيجة الصعوبات والمشاكل المرتبطة بنظام المقايضة وقد أدى ذلك إلى ازدهار الأسواق وتقويتها. وتمكن المزارعون من بيع كميات من محاصيلهم ودفع الإلتزامات النقدية للسادة.

ب- حلت الدولة القوية التى يحكمها ملك محل الولايات.

ج- بدأت الصناعة تزدهر مما أدى إلى زيادة ملموسة في سكان الحضر ونشأة كثير من المدن والهجرة إليها وقيام أسواق واسعة لتصريف المنتجات الزراعية، كما أن أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة هاجرو إلى المدن وقاموا بتأجير أملاكهم مقابل حصولهم على إيجارات نقدية ودفع ضرائب ، ونجد أنه حدث تغير جوهري أو سلسلة تغيرات أساسية في طرق الصناعة التى نقلت الأفراد من الحرف الزراعية الموروثة إلى أساليب جديدة في العمل والمعيشة وهو ما يعرف بالثورة الصناعية.

كانت إنجلترا أسبق دول العالم في الثورة الصناعية، فقد ظهرت فيها تلك الثورة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، في حين أنها

لم تظهر في فرنسا إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وفى ألمانيا في الربع الثاني منه، وفى بقية الدول بعد ذلك، ولقد أصبح لهذه الثورة مظاهر عدة منها اختراع الآلات لتساعد المجهود الإنساني أو تحل محله في صنع المنسوجات وغيرها من السلع. وكذلك نمو القوة المحركة، والتوسع في حركة النقل حدوث الهجرة من الحقول إلى المصانع، ومن الريف إلى المدينة، واستخدام الآلات الميكانيكية فى الزراعة كاستخدامها فى الصناعة والتجارة.

**مظاهر الثورة الصناعية هي :**

- **نظام المصانع** : قد أدى استخدام الآلات في القرن الثامن عشر إلى تغير واضح في مواطن الصناعة، فبعد أن كانت منتشرة في مناطق متعددة أصبحت مركزة في مناطق معينة وعلى الأخص المناطق الجبلية أو بالقرب من حقول الفحم، وتمكن أصحاب المصانع من إقامة صناعات جديدة وأصبحوا يؤلفون طبقة الرأسماليين. أما صغار أصحاب الحرف فواجهوا صعوبات كبيرة واضطروا إلى إغلاق مصانعهم فاتجهوا إلى الاشتغال في المصانع كعمال. وبذلك تحولت وحدات الإنتاج من الصناعة المنزلية والحرفية إلى المصانع الكبرى التى يعمل فيه مئات العمال، وأدى ذلك إلى زيادة نفوذ أصحاب الأموال لأنهم استطاعوا السيطرة على معظم عوامل الإنتاج كما ظهرت طبقة المديرين التى تتولى إدارة

المصانع. فنمو المصانع وكبر حجم المشروعات تعقدت مشكلة الإدارة.

- **تركز السكان في المدن:** قد أدى انتشار الخدمات الصحية إلى إنخفاض معدلات الوفيات وزيادة السكان بنسبة كبيرة في المدن نتيجة لانتشار الوعي الصحي، ومن أسباب نمو المناطق الصناعية اتجاه الصناعات إلى التركيز بالقرب من مساقط المياه أو مصادر مواد الوقود مثل الفحم أو المواد الأولية.
- **تقدم وسائل النقل والمواصلات** : حيث ظهرت الآلات الجديدة التى أحدثت أنقلاباً في وسائل النقل العالمية وخاصة السفن التجارية والسكك الحديدية. وقيام الإنتاج الكبير والتوسع فى الإنتاج وتطبيق مبدأ تقسيم العمل.
- **نمو التجارة الداخلية والخارجية:** ترتب على التوسع في الإنتاج وكبر حجم المشروعات والمصانع وسهولة النقل أن أتسع حجم السوق وأدى ذلك إلى زيادة معدلات التبادل الدولية في صالح الإنتاج الصناعي.
- **زيادة التكوين الرأسمالي:** قد أسهم كبار التجار في التمويل اللازم للصناعة ، فقد كانت تقوم طبقة الأغنياء في هذه الفترة بما يلي:
  - تمويل لصناعة مخترعات خاصة بأموالهم.
  - المساهمة في القروض اللازمة لتمويل الصناعة.

وكـان أنشـاء بنـك انجلتـرا سـنة ١٩٦٤ عـاملاً كبيـراً فـي تسـهيل الحصول على رؤوس الأموال وتنظيم الأعمال الاقتصادية.

## نتائج الثورة الصناعية :

### النتائج الاقتصادية :

- **تحسين طرق الإنتاج :** بسبب سيطرة الآلة الحديثة وتسيرها بالطاقة (بخار، كهرباء ، بترول) وتطورت طرق التعدين وأساليبها وأخترعت أجهزة جديدة للتنقيب على المعادن واستخراجها، وزيادة كميتها.
- **زيـادة كميـة الإنتـاج :** كـان نتيجـة تطـور الآلـة واكتشـاف القـوى المحركة واستخراج المعادن أن زاد حجم الإنتاج.
- **زيادة الحاجة إلى رؤوس الأموال :** قد استلزم شراء الآلات الحديثة وإقامـة المصـانع الكبرى وتشـغيل الأعداد الكبيرة مـن العمـال وشراء المواد الأولية إلى ازدياد الحاجة إلى رؤوس الأموال.
- **زيادة حجم التجارة الخارجيـة:** قد كان من مظاهر الثورة الصناعية ظهور التخصص وزيـادة حجم الوحدات الإنتاجيـة إلـى نمو التجـارة الخارجية.

### - النتائج الاجتماعية :

- **ارتفاع مستوى المعيشة:** على الرغم من أن الثورة الصناعية قلت أهمية العامل فى الإنتاج وزادت من أهمية الآلات ونفوذ أصحاب الأعمال، فأنها استلزمت احتشاد العدد الكبير من العمال في المصانع ومهدت بذلك الطريق إلى تنظيم صفوفهم وزيادة اتحادهم وقوتهم، فأصبحوا أقدر على المساومة لتحسين حالهم مما كانوا عليه فى عصر الصناعة اليدوية وقد نتج عن ذلك أن أرتفعت أجور العمال تدريجياً وزادت القوة الشرائية.
- **تحسن مركز المرأة** : أن الأعمال الاقتصادية التى تقوم بها المرأة في الدول الصناعية تختلف في طبيعتها ونتائجها عما تقوم به المرأة في الدول الزراعية، وذلك لأنها فى الدول الصناعية تعمل بأجر أما في الدول الزراعية فأنها تعمل كعضو في الأسرة ولا تحصل على أجر فى مقابل ما تقوم به من الأعمال، وبذلك نجد أن منذ قيام الثورة الصناعية قد نشأة زيادة استقلال المرأة الاقتصادي وأتسعت مداركها، وأصبح القانون معترفاً لها بالمساواة الفعلية مع الرجل من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

**- النتائج السياسية :**

- **سيطرة الطبقة الرأسمالية الصناعية:** سيطرت هذه الطبقة على توجيه الحكومات إلى تطبيق مخططهم وأهدافهم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وخدمة مصالحهم وحمايتهم.
- **زيادة قوة الحركات الشعبية :** قد قويت الحركات الشعبية خاصة من جانب العمال للتعبير عن إرادتهم فى تحسين أحوالهم الاجتماعية والمادية والتمتع بحقوقهم السياسية، وأدى ذلك إلى حصول العمال على حقوق سياسية واسعة وتألفت لهم أحزاب.
- **الاستقلال الاقتصادي:** لم يعد الاستقلال مجرد حماية البلاد من الغزو الأجنبي بل أصبح سعى الدول بكل إمكانياتها لكي لا تعتمد على الدول الأجنبية في الناحية الاقتصادية.
- **زيادة قوة الدولة :** حيث لم يكن الإنتاج مقصوراً على السلع بل امتد أيضاً ليشمل إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية، وكان هذا سبب في ضعف الدول الزراعية حيث كان إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية في دولة ما يتوقف على درجة تقدمها الصناعي.

# الفصل الرابع
# النظام الاقتصادي الرأسمالي

**وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال العناصر التالية :**

**العنصر الأول : مفهوم ونشأة النظام الرأسمالي.**

**العنصر الثاني : خصائص النظام الرأسمالي.**

**العنصر الثالث : انتقادات النظام الرأسمالي.**

**العنصر الرابع : حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى.**

# العنصر الأول

# مفهوم ونشأة النظام الرأسمالي

## أولاً : مفهوم وأهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنه النظام الذى يقوم فيه الأفراد بجمع عوامل الإنتاج المملوكة لهم يستأجرونها في شكل مشروع صناعي يستخدم الآلات بهدف تراكم الثروة والحصول على ربح.

يهدف هذا النظام إلى تنمية الثروة وزيادة تراكم رأس المال من خلال سيطرة عدد محدود من الأفراد أو المؤسسات الرأسمالية التى تشترى المواد الأولية وقوة العمل، مكونة شكل مشروع صناعي.

## ثانياً : العوامل التى ساهمت في نشأة النظام الرأسمالي:

**١ – تراكم رأس المال :**

تجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الأفراد أو طبقة من الطبقات، ورأس المال المقصود هنا هو المال السائل اللازم للمشروع، بالإضافة إلى الأدوات ووسائل الإنتاج المادي، والأراضي والمباني المتعددة، فضلا عن القيم والحقوق المترتبة على ذلك، ويتفرع رأس المال هنا إلى ثلاثة مصادر، أولها رأس المال التجاري الناجم عن أرباح

العمليات التجارية والناجمة أساسا عن الاكتشافات البحرية الكبرى فى القرنين ١٥ . ١٦ ، وعن تنامي العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية ومستعمراتها فى آسيا وأفريقيا.

أما رأس المال المالي فقد تراكم هو الآخر نتيجة تشغيل النقود ذاتها من خلال عمليات الإقراض بفائدة، فى حين كان مصدر تراكم رأس المال العقاري هو الضرائب والرسوم والاتاوات التى كان يفرضها الملوك والأمراء.

**٢ – الاختراعات الفنية والعلمية :**

التحول الجذري فى فنون الإنتاج الناجمة عن إحلال الآلات محل الجهد البشرى والحيواني خلال عملية الإنتاج. وبذلك تغيرت فنون الإنتاج لتسمح بالإنتاج النمطي الكبير. وفى نفس الوقت كان استخدام السفن التجارية والسكك الحديدية عاملاً مساعداً على أتساع السوق لاستيعاب الإنتاج الكبير للمشروع الصناعي.

**٣ – التحرر السياسي والديني :**

أدى التحرر السياسي والديني إلى تغير نظرة المجتمع نحو الإنتاج والعمل والتجارة فقاموا بإعادة توزيع الأراضي والثروات وأدي ذلك

إلى القضاء على نظام الاقطاع وتحقيق العدالة في توزيع الملكية وبذلك زاد الدخل القومي وارتفعت مستويات المعيشة الحقيقية، كما نجد أن الأفكار الدينية أباحت الحصول على فوائد باعتبار أنها مشاركة في الربح وليست ربا ، ولقد تطورت هذه الفكرة تدريجياً وأصبح الإقراض على درجة بالغة من الأهمية في النمو الاقتصادي، وأصبح لمفهوم سعر الفائدة الجديدة تأثيراً كبيراً على تطور النظام الرأسمالي الحديث الذى أساسه إباحة الإقراض والائتمان.

وأدت كل هذه التطورات إلى تكوين رؤوس الأموال في أقصر فترة ممكنة، مما أدى إلى قيام مجتمع رأسمالي.

## العنصر الثاني

## خصائص النظام الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي ثم رسخت قواعده فى النصف الثاني من القرن الثامن عشر وفيما يلى أهم الخصائص الأساسية للنظام الرأسمالي:

**الخاصية الأولى : الملكية الخاصة (الملكية الفردية).**

**الخاصية الثانية : الحرية الاقتصادية (حرية المشروع).**

**الخاصية الثالثة : حافز الربح .**

**الخاصية الرابعة : المنافسة .**

**الخاصية الخامسة: جهاز الثمن .**

وسوف نتناول كل خاصية من الخصائص السابقة بمفرده.

**الخاصية الأولى : الملكية الخاصة (الملكية الفردية):**

تعتبر الملكية الخاصة لجميع وسائل الإنتاج أهم مظهر من مظاهر النظام الرأسمالي حيث أن معظم وسائل الإنتاج تكون ذات ملكية خاصة من قبل الأفراد والشركات لا من قبل الحكومة، كما أن القانون يحمى تلك الملكية ويؤمن حرية التصرف بها، لكن هذا النظام لا ينفى وجود الملكية العامة والخاصة في بعض المجالات المحدودة التى لا يرغب أحياناً القطاع الخاص بالعمل والاستثمار فيها، أما لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، أو أن درجة المخاطرة فيها عالية، أو أنها تحتاج لفترة استرداد لرأس المال العامل طويلة نسبياً وهى نشاطات في الوقت نفسه ضرورية ولازمة، هذا مما يدفع القطاع العام للإنفاق على تلك النشاطات مثل عملية بناء الموانى ، وطرق المواصلات وإنشاء الجسور وشبكات الري... إلخ.

وتهدف الملكية الفردية إلى تمكين الفرد من الأموال التى يكتسبها وضمان حماية حقوقه عليها بما يحقق إشباع احتياجاته سواء بحرية

استخدامها والتصرف فيها أو الاستفادة منها واتفاقها، وتمتد الحقوق هذه لتشمل كافة أنواع رأس المال سواء أكان استهلاكياً أم إنتاجيا أم معنويا (غير ملموس) ، أى تمتد الحقوق بالتالي إلى الجانب القانوني والمعنوي كذلك كالاسم التجاري وحقوق التأليف ... الخ.

ويتحتم في النظام الرأسمالي تحديد مختص ليكون مسئولا عن استخدام الأموال الداخلة ضمن الملكية الفردية والتصرف فيها، ويتحمل مسئولية المخاطر الناجمة عنها، وتعتبر الملكية الفردية دافعا إلى تراكم الثروة وزيادة رأس المال، كما أن الميراث يعد حقا مقترنا بالملكية الفردية، وهو ما يعنى حق المالك في التصرف في أمواله بعد وفاته.

وإقرار المجتمع وحمايته لحقوق الأفراد في التصرف فيما يملكونه يجيء عادة في حدود الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع، وبالدرجة التى لا تسبب اضرارا للآخرين، وترجع الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي إلى أنها تعد الحافز الأساسي للأفراد على الادخار، وبالتالي تساعد على زيادة التراكم الرأسمالي.

**الخاصية الثانية : الحرية الاقتصادية (حرية المشروع) :**

وتتمثل الحرية الاقتصادية في حرية العامل باختيار العمل في النشاط الذى يرغب فيه، حيث قد يختار العمل في الزراعة أو الصناعة

أو الخدمات، كما قد يفضل الفراغ على العمل أحياناً، أن اتجاه العامل للعمل فى نشاط معين دون الآخر، يعتمد أساساً على الأجر المدفوع من جهة وعلى طبيعة ذلك العمل.

أما ما يتعلق بحرية الإنتاج، فالنظام الرأسمالي يكفل حرية المنتج بإنتاج المنتج الذى يرغب فيه، وهذا يعتمد أساساً على هدف ذلك المنتج والذى يتمثل أساساً بالحصول على أقصى ربح ممكن بغض النظر عن مدى ملائمة ذلك الإنتاج لأفراد المجتمع ومدى احتياجاتهم إليه.

ومن خلال الحرية الاقتصادية نجد أن ما يتخذه المستهلك من قرارات سوف تجد لها تأثيراً كبيراً على قرارات الإنتاج وهذا يعنى أن ما يتخذه المستهلك وما يرغب بالحصول عليه من سلع وخدمات هى التى تدفع المنتج لتوجيه ما لديه من موارد لإنتاج تلك السلع دون غيرها ويتطلب ذلك من المنتجين تطوير سبل وأدوات الإنتاج وحرية الاختراع والتجديد بصورة مستمرة حتى يحافظوا على الأرباح التى تحققت. ومن خلال الحرية الاقتصادية فإن عوامل الإنتاج ستتجه لأفضل استخداماتها فى المجتمع.

**الخاصية الثالثة : حافز الربح :**

إن تحقيق الربح هو من أهم أسس الاقتصاد الرأسمالي، فهو الدافع للقيام بالنشاط الاقتصادي أساساً، ورغم أن الفرد يسعى أساسا لزيادة إنتاجه من أجل الحصول على أكبر دخل ممكن لنفسه فقط، إلا أن النتيجة أن العائد ينعكس على المجتمع ككل نتيجة الحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات تلبى حاجة المجتمع، كذلك يؤدى إلى الإبداع والابتكار والبحث عن أفضل الطرق لتخفيض التكاليف، مما يؤدى لخفض الأسعار وزيادة الرفاهية.

فالهدف الأساسي من الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هو الحصول على الربح بغض النظر عما إذا كان ذلك الإنتاج يوافق أهداف المجتمع، حيث قد يقرر المنتج إنتاج سلعاً معينة قد تفي بحاجة فئة معينة في المجتمع، الفئة التى يكون لها قدرة على دفع الثمن الذى يحدده المنتج وهذه الفئة عادة هي فئة الأغنياء.

**الخاصية الرابعة : المنافسة :**

وهى تتحقق فى وجود عدد كبير من المشترين والبائعين في السوق الذين يكونون مستقلين تماماً، لا يوجد بينهم تحديد لحجم الإنتاج أو المبيعات أو المشتريات أو الأثمان.

وتؤدى المنافسة إلى زيادة الكفاءة ، نتيجة حرص المنظم على تطوير السلع ليضمن البقاء والنجاح فى السوق ، من خلال استخدام احداث الآلات والمعدات وتطوير فنون الإنتاج المتاحة حتى ينتج السلعة فى أحسن صورة وبأقل نفقة إنتاج.

ونجاح المنافسة يعتمد على قدرة إعطاء المستهلك الأوصاف المناسبة للسلع أو الخدمات المطلوبة.

والحقيقة أن منافسة المنتجين فى المجتمع الرأسمالى تكون وسيلتها التخفيض المستمر فى أسعار السلع، ويكون من نتيجة ذلك التنافس أن يخرج المنتجون ذوى الكفاءة المنخفضة ولا يبقى الا الأكفاء، وهو ما يؤدى إلى أفضل استخدام للموارد ، كما يعتمد الاستهلاك على وجود عدد كبير من المستهلكين بالنسبة لكل سلعة وهو ما يؤدى لارتفاع الأسعار وخروج بعض المستهلكين الذين لا تمثل السلعة لهم ضرورة قصوى، وهكذا نجد أن تنافس المنتجين وما يؤدى إليه من انخفاض الأسعار وخروج أقلهم كفاءة من مجال الإنتاج والتنافس بين المستهلكين، وما يؤدى إليه من ارتفاع الأسعار وخروج المستهلكين الأقل حاجة،

يؤدى إلى الرشد فى توزيع الموارد على الاحتياجات كما يحقق رغبة الغالبية.

**الخاصية الخامسة : جهاز الثمن :**

في ظل الخصائص السابقة للنظام الرأسمالي، خاصة ما يتعلق بعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الملكية والحرية الخاصة، وإذا انطلقنا من افتراض بأن قرارات الإنتاج تحدد من قبل المنتجين (القطاع الخاص)، لذا فالسؤال الذى يطرح نفسه هو، من هو الذى يدفع المنتجين لتوجيه ما لديهم من موارد لإنتاج سلعة دون غيرها، وما هى الكمية التى لابد من إنتاجها وكذلك ما هى النوعية التى تنتج منها تلك السلعة، وكيف يحدد الدخل للعناصر مقابل مساهمتها فى العملية الإنتاجية.

إن الإجابة على مثل تلك التساؤلات ، تكمن فيما يطلق عليه بجهاز الأثمان الذى يمثل العصا السحرية التى يستند عليها النظام الرأسمالي في توجيه الموارد بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التى تضمن مصالح الأفراد كمنتجين ومستهلكين، إذ أنه من خلال ذلك الجهاز يتم تحديد السلع الواجب إنتاجها بالكمية والنوعية المطلوبة، كما إن ذلك الجهاز يضمن توجيه الموارد لإنتاج السلع التى

يرغب بها المجتمع دون غيرها، كما أنه عن طريق جهاز الثمن يتم اختيار أسلوب الإنتاج الأفضل، الذى يكفل إنتاج الناتج المطلوب بأقل كلفة وبأحسن نوعية ممكنة، كما أنه عن طريق هذا الجهاز يتم تحديد الحجم الأمثل للمشروع استناداً إلى تكاليفه وإيراداته وهذه كلها نوعاً من الأسعار، كما أن جهاز الثمن يساعد فى توزيع الدخل المتحقق أو قيمة الإنتاج بين عوامل الإنتاج المساهمة فى إنتاجه.

نخلص من ذلك إلى أن مستوى الأسعار يعتبر معياراً لتحديد نوع السلع التى يطلب المجتمع من المنتجين إنتاجها، كما إن تغيرات السعر الذى تباع به سلعة معينة يعتبر معياراً يوجه المنتجين لتقدير أو تحديد الكميات المطلوبة إنتاجها من كل سلعة أو خدمة. وهذا يعنى أن النظام الرأسمالي يعتمد وبشكل أساسي على ما يسمى بآلية جهاز الثمن باعتباره الأداة المثلي التى يمكن من خلاله تحقيق التوجيه والاستخدام الأمثل للموارد بين الاستخدامات البديلة وبذلك الشكل الذى يضمن تحقيق مصالح جميع أفراد.

ويتحدد الثمن فى النظام الرأسمالى بقوى العرض والطلب حيث تتحدد رغبات البائعين فيما يسمى يقوى العرض، أما رغبات المستهلكين فتتحدد فيما يسمى يقوى الطلب وبتلاقى قوى العرض والطلب يتم تحديد

الثمن بالسوق، ومن هنا جاء تسمية الاقتصاد الرأسمالى باقتصاد السوق أو اقتصاد العرض والطلب.

**مثال رقمى :**

بافتراض أن حاجات أفراد المجتمع تتمثل فى ثلاث سلع هى على الترتيب س ، ص ، ع ، والجدول التالى يوضح لنا الكميات المطلوبة من جانب أفراد المجتمع من هذه السلع وكذلك الكميات المنتجة من نفس السلع فى نفس الفترة.

| نوع السلعة | الكميات المنتجة | الكميات المطلوبة |
|---|---|---|
| س | ١٠٠٠ | ١٦٠٠ |
| ص | ١٠٠٠ | ٧٠٠ |
| ع | ١٠٠٠ | ١٠٠٠ |

**وبالنظر إلى الجدول السابق يتضح لنا :**

١- الكميات المطلوبة من السلعة س أكبر من الكميات المنتجة منها، مما يدفع المستهلكون فيما بينهم إلى التنافس للحصول على السلعة س ، وينتج عن هذا التنافس حدوث ارتفاع فى أسعار السلعة س.

٢- بالنسبة للسلعة ص فنجد أن الكميات المطلوبة منها أقل من الكميات المنتجة من نفس السلعة، مما يعنى أن هناك زيادة فى الكمية المعروضة من السلعة ص داخل السوق، ويتنافس المنتجون فيما بينهم لبيع الفائض الموجود لديهم، وينتج عن ذلك حدوث انخفاض فى سعر السلعة ص.

وبذلك نجد أن جهاز الثمن سوف يقوم بتصحيح أى اختلال بين الكمية المنتجة والكمية المطلوبة من أى سلعة، وفى نفس الوقت لا يوجد أى تدخل من جانب الحكومة لتصحيح هذا الاختلال.

**ويمكن التعبير عن ما سبق فى الجدول التالى :**

| نوع السلعة | الكميات المنتجة | الكميات المطلوبة | حالة السوق | التصحيح التلقائى |
|---|---|---|---|---|
| س | ١٠٠٠ | ١٦٠٠ | عجز ٦٠٠ | ارتفاع الأسعار |
| ص | ١٠٠٠ | ٧٠٠ | فائض ٣٠٠ | انخفاض الأسعار |
| ع | ١٠٠٠ | ١٠٠٠ | توازن السوق | عدم تغير الأسعار |

ومما لاشك فيه أن التغيرات التى حدثت فى أسعار السلعتين س، ص سينتج عنها تغير توزيع الموارد المتاحة داخل المجتمع كمايلى:

بالنسبة للسلعة س : تزداد رغبة المنتجين تجاه إنتاج السلعة نتيجة لارتفاع سعرها مما يؤدى إلى زيادة الكمية المنتجة منها.

بالنسبة للسلعة ص : تقل رغبة المنتجين تجاه إنتاج السلعة التى انخفض سعرها مما يؤدى إلى نقص الكمية المنتجة منها.

وبذلك يكون جهاز الثمن هو المؤشر الذى يرشد الأفراد فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، فيقوم المشترى بتحديد كميات السلع والخدمات التى يمكنه الحصول عليها فى حدود إمكانياته. فجهاز الثمن يقوم بوظيفة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بصورها المختلفة.

ومن أجل تحديد الثمن التوازنى لسلعة أو خدمة معينة، فإنه لابد من الجمع بين جدولى الطلب والعرض لتلك السلعة فى آن واحد، ثم اشتقاق منحنيا الطلب والعرض منهما ونجد أن نقطة التقاطع بين منحنيا الطلب والعرض، هى النقطة التى يتحدد فيها السعر التوازنى الذى يتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة منها، وتسمى هذه الكمية بكمية التوازن.

وفيما يلى عرض مبسط يوضح كيفية تحديد سعر التوازن من خلال منحنيا الطلب والعرض .

## أولاً : جدول ومنحنى الطلب :

يمكن تعريف مفهوم الطلب على أنه : " تلك الكميات من السلع والخدمات التى يرغب ويستطيع المستهلك الحصول عليها بأسعار مختلفة وخلال فترة زمنية محددة".

فإن الكميات المشتراه تتوقف على عدد من العوامل يمكن أن تزيد من الطلب على تلك السلع أو تنقصه ومن هذه العوامل سعر السلعة نفسها، دخل المستهلك، أذواق المستهلكين، وأسعار السلع البديلة. ويمكن صياغة دالة الطلب والتى هى عبارة عن العلاقة الدالية التى تربط المتغير التابع (الكمية المطلوبة) بالمتغير المستقل (محددات الطلب) على النحو الآتى:

ك ط = د ( ى ، س ، ف ، ب ، ع )

**حيث أن :**

ك ط : الكمية المطلوبة

ى : دخل المستهلك

س : سعر السلعة

ق : ذوق المستهلك

ب : أسعار السلع البديلة

ع : أعداد المستهلكين.

حيث أن أى تغير فى السعر مع بقاء العوامل المؤثرة على الطلب (محددات الطلب) ثابتة فإن ذلك سوف يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة إما بالزيادة أو النقصان.

وينص قانون الطلب على أن "الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير تغيراً عكسياً مع تغير السعر الذى تباع السلعة به فى السوق"، فكلما أنخفض ثمن السلعة زادت الكميات التى يرغب المستهلك فى شرائها وذلك بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها وهى الدخل والأذواق وأسعار السلع البديلة.

**١ – جدول الطلب :**

يعتبر جدول الطلب تمثيل رقمى لقانون الطلب والذى يوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر ويعرف جدول الطلب بأنه : "الجدول الذى يظهر الكميات المطلوبة من سلعة معينة عند مستويات الأسعار المختلفة فى وقت محدد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة".

ويوضح الجدول التالى الأسعار المختلفة لسلعة محددة والكميات المطلوبة من تلك السلعة عند كل سعر.

**جدول الطلب**

| الأسعار بالجنيه | الكمية المطلوبة |
|---|---|
| ١٠٠ | ٢٠ |
| ٨٠ | ٣٠ |
| ٥٠ | ٤٠ |
| ٤٠ | ٥٠ |
| ٣٠ | ٦٠ |

يظهر فى الجدول تأثير التغير فى السعر على الكميات المطلوبة فنلاحظ أنه كلما انخفض ثمن السلعة كلما زاد الطلب على السلعة والعكس صحيح فكلما أرتفع السعر قل الطلب على السلعة.

فعندما كان السعر ١٠٠ نجد أن الكميات المطلوبة من السلعة هى ٢٠ وحدات وبإنخفاض السعر حتى ٣٠ أرتفع الطلب على السلعة إلى ٦٠ وحدة.

وتكمن أهمية جداول الطلب في أنها تساعد القطاعين العام والخاص فى رسم التصورات المستقبلية. فهي تساعد رجال الأعمال على معرفة ما سيكون عليه الطلب من السلع التى يعملون على إنتاجها عند أسعار معينة وتساعد القطاع العام الحكومي عند وضع تقديرات ميزانياتها وتحديد حصيلة الضرائب اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة.

**٢ – منحنى الطلب :**

منحنى الطلب عبارة عن التمثيل البياني لجدول الطلب حيث يبين لنا هذا المنحنى العلاقة بين الكميات المطلوبة من السلعة وسعر السلعة خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ولتوضيح ذلك يمكن تمثيل جدول الطلب السابق بيانياً لنحصل على منحنى الطلب فى الشكل البياني التالي:

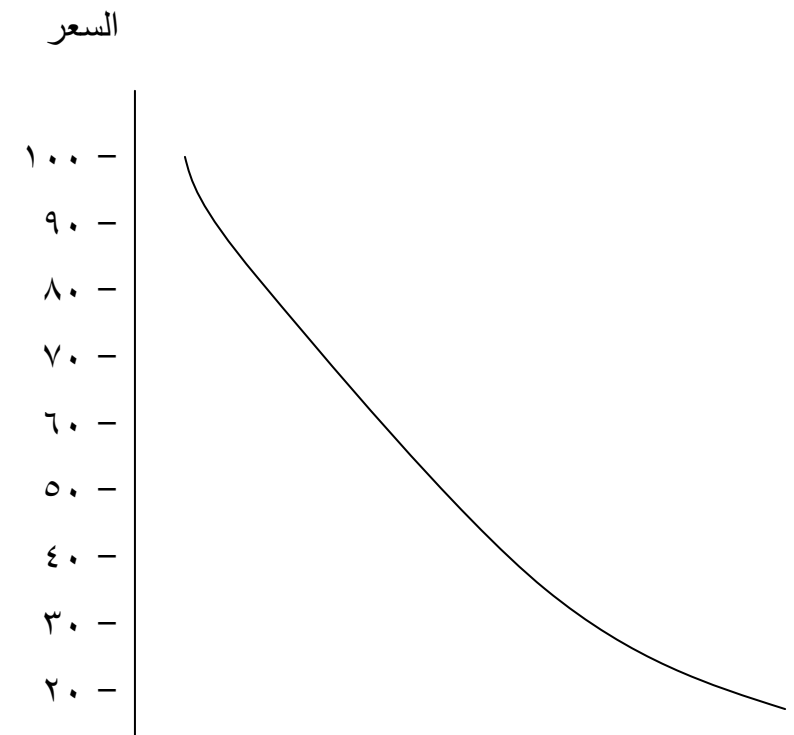

منحنى الطلب

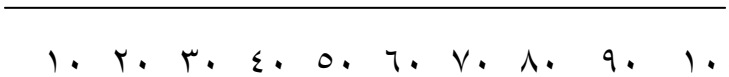


- يعبر المحور الرأسي عن الأسعار المختلفة للسلعة والمحور الأفقي يعبر عن الكمية التى يتم شرائها من تلك السلعة عند كل سعر .

ومن الشكل يتضح أن منحنى الطلب ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين مما يشير إلى أن الكمية المطلوبة من أى سلعة تزيد بانخفاض السعر وتنخفض بارتفاع السعر بمعنى أنه يعكس طبيعة العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منهما مع بقاء العوامل المؤثرة ثابتة.

## **ثانياً** : **جدول ومنحنى العرض** :

يعرف العرض بأنه العلاقة التى تبين مقدار الكميات من السلع والخدمات التى يرغب المنتجون عرضها وبيعها في السوق عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.

ويمكن صياغة دالة العرض والتى هي عبارة عن العلاقة الدالية التى تربط المتغير التابع (الكمية المعروضة) بالمتغير المستقل (محددات العرض) على النحو التالي:

ك ع = د (س ، أ ، جـ ، ض ، ت ..... )

حيث أن :

ك ع : الكمية المعروضة

س : سعر السلعة

أ : أسعار عناصر الإنتاج .

جـ : المستوى الفنى للإنتاج .

ض : الضرائب

ت : التكنولوجيا.

وعند بحث العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها فقط مع بقاء العوامل الأخرى على حالها (محددات العرض) تصبح الكمية المعروضة دالة فى ثمن السلعة فقط وتكون دالة العرض فى هذه الحالة كالآتى :

**ك ع = د (س)**

وينص قانون العرض على أنه "هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وبين سعر هذه السلعة" ، فمع ارتفاع ثمن السلعة فإن المعروض منها يزيد لرغبة البائع فى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح خلال هذه الفترة الزمنية.

وبعكس ذلك مع انخفاض أثمان السلع تتوفر رغبة لدى المنتجين بعدم عرض المزيد من السلع التى يمتلكونها لقناعتهم بأن ذلك سوف يؤدى إلى فقدان جزء من أرباحهم .

**١ – جدول العرض :**

يبين جدول العرض العلاقة الطردية بين الكميات المعروضة من سلعة ما عند مستويات الأسعار المختلفة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فى خلال فترة زمنية معينة.

**جدول العرض**

| الأسعار بالجنيه | الكمية المعروضة |
|---|---|
| ١٠٠ | ٨٠ |
| ٨٠ | ٦٠ |
| ٥٠ | ٤٠ |

| | |
|---|---|
| ٤٠ | ٣٥ |
| ٣٠ | ٢٠ |

يتضح من الجدول أن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة والسعر فعندما كان السعر ١٠٠ جنيه كانت الكميات المعروضة هى ٨٠ وحدة ومع إنخفاض السعر إلى ٣٠ جنيه انخفضت الكميات المعروضة لتصبح ٢٠ وحدة فقط.

**٢ – منحنى العرض :**

منحنى العرض عبارة عن التمثيل البيانى لجدول العرض. ويتم ذلك بوضع الأسعار على المحور الرأسى والكميات المعروضة على المحور الأفقى لنحصل على منحنى العرض ولتوضيح ذلك يمكن تمثيل جدول العرض السابق بيانياً لنحصل على منحنى العرض فى الشكل البيانى التالى:

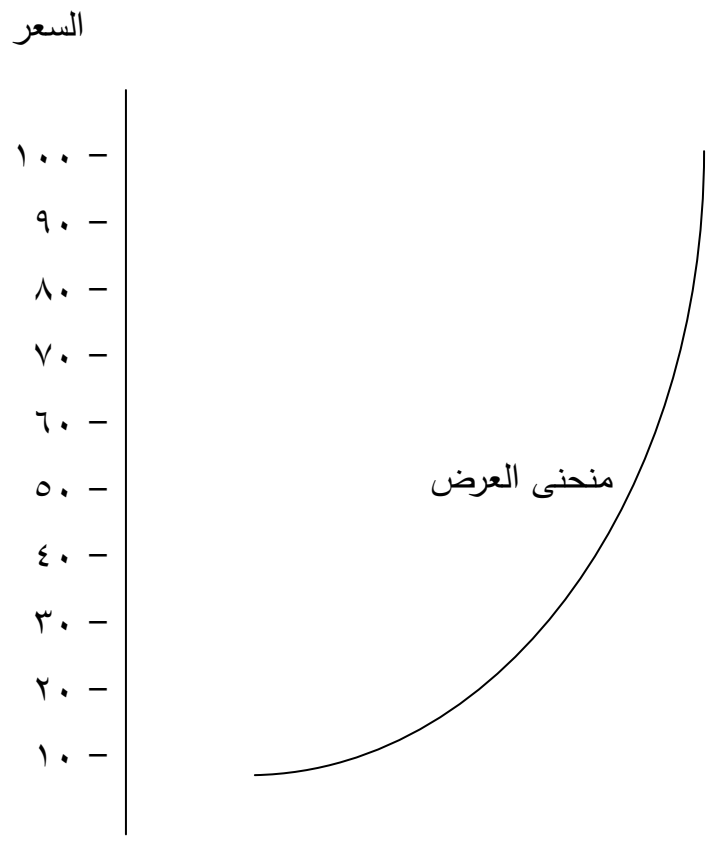

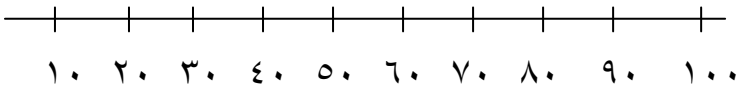


الكمية المعروضة

من الرسم البيانى تظهر العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة، ويتجه منحنى العرض من أسفل إلى أعلى ومن اليسار إلى اليمين، مما يشير إلى أن الكمية المعروضة تزيد بارتفاع سعرها والعكس صحيح.

**٣ – ثمن التوازن :**

يتحدد السعر من خلال التفاعل بين قوى العرض وقوى الطلب معاً، ويوضح الجدول التالى الكميات المطلوبة والمعروضة من سلعة ما عند مستويات الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

| الأسعار بالجنيه | الكمية المعروضة (وحدة) | الكمية المطلوبة (وحدة) | حالة السوق | |
|---|---|---|---|---|
| ١٠٠ | ٨٠ | ٢٠ | فائض | + ٦٠ |
| ٨٠ | ٦٠ | ٣٠ | فائض | + ٣٠ |

| ٥٠ | ٤٠ | ٤٠ | توازن | صفر |
|---|---|---|---|---|
| ٤٠ | ٣٥ | ٥٠ | عجز | - ١٥ |
| ٣٠ | ٢٠ | ٦٠ | عجز | - ٤٠ |

بالنظر إلى الجدول السابق يمكن قراءة الملاحظات التالية:

أ- سعر التوازن هو (٥٠) لأن المنتجين على استعداد لعرض (٤٠) وحدة والمستهلكين على استعداد لشراء (٤٠) وحدة عند ذلك السعر، وهى النقطة التى تمثل نقطة تقاطع رغبات المستهلكين مع رغبات المنتجين.

ب- إذا قام المنتج باختيار سعر مرتفع وليكن مثلاً ١٠٠ جنيه فسوف نجد أن الكمية التى يكون البائعون على استعداد لبيعها هي ٨٠ وحدة بينما عند هذا السعر المرتفع للسلعة لا يكون المشترون على استعداد إلا لطلب ٢٠ وحدة من السلعة وبالتالي يكون هناك فائضاً في الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة عند هذا السعر المرتفع ويؤدى التنافس بين البائعين على التخلص من هذه الكمية الفائضة إلى قبول تخفيض في السعر وتخفيض في الكمية المعروضة. وفى نفس الوقت نجد أن خفض السعر شجع

المشترين على طلب كمية أكبر مما يقرب بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة ويؤدى لاختفاء الفائض.

ج- إذا قام المنتج باختيار سعر منخفض وليكن مثلاً ٣٠ جنيه فسوف تكون الكمية المعروضة ٢٠ وحدة بينما الكميات المطلوبة للاستهلاك ستكون ٦٠ وحدة ، وقد حدث هذا بسبب انخفاض السعر والذى شجع المستهلكين على زيادة الطلب على السلعة وفى نفس الوقت جعل المنتجين يمتنعون عن طرح السلع بكميات أكبر تجنباً للخسائر المحتملة أي أن الفرق بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة هو – ٤٠ وحدة وهذا ما يسمى عجز ، بمعنى أنه إذا كانت الكمية المطلوبة أكبر من المعروضة فإن ذلك يؤدى إلى وجود العجز.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الجمع بين منحنى الطلب ومنحنى العرض في شكل بياني واحد كما يلى:

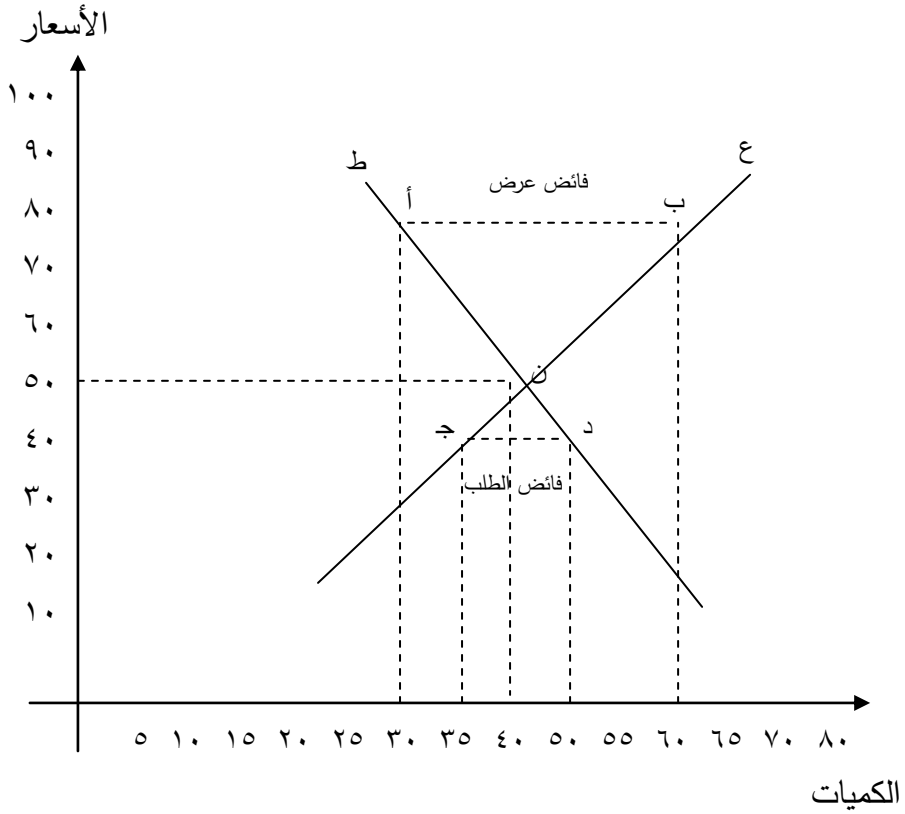


**يتضح من الرسم البيانى السابق أن :**

- سعر التوازن يتحدد عند النقطة (ن) وهى نقطة إلتقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، ويكون هنا سعر التوازن هو ٥٠ جنيه بينما كمية التوازن ستكون ٤٠ وحدة.
- في حالة كان سعر التوازن أعلى من ٥٠ جنيه فإن ذلك سوف يؤدى إلى وجود فائض في عرض السلعة، فمثلاً إذا كان السعر ٨٠ جنيه

فإن الكمية المعروضة تكون ٦٠ وحدة بينما الكمية المطلوبة هى ٣٠وحدة وبالتالى يكون الفائض هو المسافة بين منحنى العرض ومنحنى الطلب ومقداره ٣٠ وحدة ويتمثل بالنقطتين (أ ب ) .

- فى حالة كان السعر أقل من سعر التوازن فإن الكمية المطلوبة ستكون أكبر من الكمية المعروضة . فمثلاً إذا كان السعر ٤٠ جنيه تكون الكمية المعروضة ٣٥ وحدة والكمية المطلوبة ٥٠ وحدة مما يعنى وجود عجز توضح بالمسافة (جـ د) ومقداره – ١٥ وحدة.

# العنصر الثالث
# انتقادات النظام الرأسمالي

بالرغم من أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قد استطاع أن يحقق درجات من الرخاء المادي فى كثير من الدول التى طبقته ، إلا أن هناك بعض الجوانب السلبية التى تبدو أكثر فاعلية فى مجال التطبيق ومن أهم هذه العيوب:

١- أصبحت الملكية الفردية فى النظام الرأسمالي وسيلة للسيطرة والتسلط وانعدام تكافؤ الفرص بين الأفراد، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، رغم ما تحققه من إيجابيات تتمشى مع طبيعة الإنسان وحقه في الاحتفاظ بنتيجة عمله، والتى تعتبر حافزا للإنتاج والادخار وتكوين رأس المال.

٢- أصبحت المنافسة في هذا النظام وسيلة لإخراج صغار المنتجين من مجال الإنتاج وفرض السيطرة الاحتكارية على السوق، حتى أصبح السوق محتكرا من قبل عدد قليل من الشركات تسيطر وتهيمن عليه، وتمنع غيرها من دخوله، وهو ما يتيح لها أن تفرض من الأسعار ما يحقق لها المزيد من الأرباح، كما أنها تفرض في السوق من الكميات ما يمكنها من التحكم في مثل هذه الأسعار.

٣- أصبحت الحرية الاقتصادية فى النظام الرأسمالي حرية وهمية ، نظرا للتفاوت الكبير في الثروات التى يمتلكها الأفراد، وبالتالي في الدخول التى يحصلون عليها ، ففرصة الفقير في التعليم واختيار المهنة المناسبة، أقل بكثير من فرصة الغنى، بل أن قدرة الفقير على اختيار السلع الضرورية التى يحتاج إليها أصبحت مقيدة بأقدام الغنى على إنتاجها.

٤- يكون النظام الرأسمالي دائما عرضة لتقلبات دورية فى مستوى النشاط الإنتاجي والتشغيل والدخل القومي، بحيث تكون هناك فترات يرتفع فيها مستوى التشغيل ويزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار وتسود حالة من التضخم، ويكون هناك فترات أخرى ينخفض فيها مستوى النشاط الاقتصادي وتنتشر البطالة بين العمال وتسود حالة من الكساد.

أضف إلى ذلك أن حافز الربح وأجهزة الثمن تكون فى كثير من الأحيان غير قادرة على القيام بوظائفها نتيجة لعدم قدرة الكثير من عوامل الإنتاج على التنقل من نشاط إنتاجي إلى آخر، أو لتأثير جهاز الثمن بالتقلبات المؤقتة فى السوق.

## العنصر الرابع

## حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي من خلال ما يعرف بجهاز الثمن أو قوى السوق كما يلي:

(١) **العنصر الأول :** يتم تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وفقاً لتفضيلات المستهلكين، حيث يقوم كل مستهلك باختيار احتياجاته المختلفة من السلع والخدمات ، ثم تجمع تفضيلات المستهلكين لتكون تفضيلات المجتمع ككل. وهذا يعنى أن الأفراد هم الذين يختارون السلع والخدمات التى يتعين على المجتمع إنتاجها ويتم ترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية من وجهة نظر المجتمع.

(٢) **العنصر الثانى : تنظيم الإنتاج :** تقوم المشروعات الخاصة التى يمتلكها الأفراد بتحديد الأهداف الإنتاجية داخل مختلف القطاعات، حيث تتولى المشروعات الخاصة القيام بالنشاط الإنتاجي، وتقوم باختيار أفضل الفنون الإنتاجية واستخدامها في النشاط الإنتاجي

من خلال سوق السلع الإنتاجية. كما تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق الاستخدام الكامل والأمثل لعناصر الإنتاج.

(٣) **العنصر الثالث: توزيع الإنتاج:** يتم توزيع الإنتاج على عناصر الإنتاج التى ساهمت في تحقيقه من خلال عمل قوى الطلب والعرض في أسواق خدمات عناصر الإنتاج، حيث تتحدد مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية. فعلى سبيل المثال يتحدد أجر العامل التوازنى بتفاعل الطلب مع العرض في سوق العمل. وإذا عجزت قوى السوق عن الوصول إلى التوزيع العادل للدخل، فإنه يتم إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب والمدفوعات التحويلية.

(٤) **العنصر الرابع : تحقيق النمو الاقتصادي:** يتم تحقيق النمو الاقتصادي من خلال نشاط المشروعات الخاصة التى تتولى القيام بالأنشطة الإنتاجية المختلفة، بما يسهم فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنتاج القومي الحقيقي عبر الزمن، حتى يتمكن المجتمع من تحقيق زيادة ناتجة عبر الزمن مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار ، ويتم ذلك من خلال قوى السوق التى

تسمح بنمو المشروعات الخاصة تلقائياً دون أى تدخل من قبل الدولة فى نشاطها الخاص.

# الفصل الخامس

# النظام الاقتصادي الاشتراكي والمختلط

ظهـر العديـد مـن المشـاكل نتيجـة تطبيـق النظـام الاقتصـادي الرأسمالي مما أدى على ضرورة البحث عن أسس جديدة يمكن إتباعها لإدارة النشـاط الاقتصـادي وكـان ذلـك مـن خـلال التحـول مـن النظـام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي وقد قسمنا هذا الفصل كما يلى:

**أولاً : نشأة النظام الاشتراكي.**

**ثانياً : الأسس الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي.**

**ثالثاً : عيوب النظام الاشتراكي.**

**رابعاً : حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاشتراكي.**

**خامساً : النظام المختلط وحل المشكلة الاقتصادية فى النظام المختلط.**

## أولاً : نشأة النظام الاشتراكي :

يقوم النظام الاشتراكي أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التى قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركيز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد ، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التى تنتابه.

وتهدف الحكومة من تدخلها هذا إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج ودفع عجلة التقدم والتنمية، لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع، فضلا عن تحقيق العدالة بأن تعمل الدولة على ضمان تكافؤ الفرص بين الأفراد، والعمل على توزيع الدخول فيما بينهم بأسلوب يتسم بالعدالة، بحيث يحصل كل فرد على عائد مناسب لمساهمته في العملية الإنتاجية.

يعتبر النظام الرأسمالي وليد التطورات الاقتصادية التى سادت خلال القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر، ولكن مع بدء الثورة الصناعية وتطورها حتى أواخر القرن التاسع عشر برزت تطورات اقتصادية واجتماعية كان لها الأثر الأكبر فى نشأة النظام الاشتراكي ومن هذه التطورات إحلال الآلة محل اليد العاملة، وإحلال القوة البخارية محل القوة البدنية فى مجالي النقل والمواصلات ، وربط العالم بأجهزة الاتصال. كل ذلك أدي إلى اختفاء الوحدات الإنتاجية الصغيرة من

السوق وزوالها من الوجود، إما بسبب الإفلاس أو بالإندماج مع وحدات أخرى أكبر منها جمالً وقوة.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية هذه حدثت تطورات اجتماعية هامة أيضا، فقد بدأ بالزوال العدد الضخم من أرباب الأعمال حيث بدؤوا يتحولون إلى مجرد عمال لدى أصحاب الشركات الكبيرة مما أدى بعد حين من الزمن إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما: طبقة العمال، وطبقة الرأسماليين. وقد تميزت الطبقة العاملة بتزايد أعدادها بمعدل يفوق تطور فرص العمل الجديدة التى كانت تتاح لهم وذلك يعود للأسباب التالية:

١- ارتفاع معدل المواليد وانخفاض نسبة الوفيات في المجتمع مما أدى إلى زيادة السكان بمعدلات لم تكن مألوفة سابقاً.

٢- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تحويل رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الصناعي الناشىء بدلاً من إعادة استثمارها في الزراعة أي أن سعى رأس المال وراء معدلات الربح العالية فى الصناعة أدى إلى تخفيض فرص العمل في الزراعة وارتفاعها في الصناعة مما دفع الأفراد العاملين إلى التحول إلى المدن سعيا وراء فرص العمل الجديدة.

٣- استخدام الآلات على نطاق واسع في الصناعة أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من الحرفيين اليدويين الذين كانوا يعملون في المدن ولفترة طويلة.

٤- تحويل عدد كبير من أرباب العمل إلى مجرد عمال لدى الرأسماليين.

وبذلك فقد انتهى الأمر إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، وأصبح العامل المحظوظ من يستطيع الحصول على فرصة عمل تبقية وأفراد أسرته على قيد الحياة، هذا الواقع المحيط بالطبقة العاملة أدى إلى تمكين الرأسماليين من استغلال العمال إلى أبعد حد ممكن فكانوا يفرضون عليهم العمل فى ظروف بالغة السوء من حيث توفر الراحة اللازمة للعمال، وتوفر الشروط الصحية، وعدد ساعات العمل الطويلة، ولم يقتصر الاستغلال على العمال الرجال فقط، بل كان أسوأ منه بالنسبة للنساء والأطفال الذين كانوا يستخدمونهم بأجر زهيد . وأدى ذلك إلى زيادة حدة التباين بين طبقة العمال وهى الأكثر عدداً وطبقة الرأسماليين وهى الأقل.

هذه الأحوال السيئة التى عانت منها الطبقة العاملة دفعت عدداً من المفكرين وعلماء الاجتماع والاقتصاديين إلى نقد الأوضاع القائمة والدعوة لتغيير النظام القائم وإحلال نظام أكثر عدالة وأحسن تنظيماً.

## ثانياً : الأسس الرئيسية للنظام الاشتراكى :

(١) **تدخل الدولة :** يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على ضرورة تدخل الدولة فى التصرفات الاقتصادية للأفراد من أجل تحقيق المصلحة العامة للدولة. فلم يعد هناك أي قدر من الحريات للأفراد، فلا توجد حرية العمل ، ولا حرية الإنتاج ، ولا حرية الاستهلاك، ولا حرية التعاقد. فتقوم الدولة بتحديد كمية ونوعية السلع والخدمات التى يتعين على المجتمع إنتاجها وفقاً لرغبات المخططين، كما تقوم الدولة بتقرير ما يقوم كل فرد باستهلاكه من السلع والخدمات ، فضلا عن قيام الدولة بتوظيف الأفراد فى الوظائف التى تختارها الدولة لهم. وهذا معناه أن الذى يحدد نمط الإنتاج والاستهلاك هو الدولة بواسطة جهاز التخطيط المركزي.

(٢) **الملكية العامة :** تعد الملكية العامة لوسائل الإنتاج من أهم المبادئ التى يقوم عليها النظام الاشتراكي. وتتمثل الملكية العامة في أن النسبة الكبرى من عناصر الإنتاج تكون مملوكة من قبل

الدولة. وإلغاء الملكية الخاصة إلا فى أضيق الحدود، وفى بعض فروع النشاط الاقتصادي. ولا يمنع النظام الاشتراكي من قيام نوع آخر من الملكية هو الملكية التعاونية، والتى تعود لمجموعة محددة من الأفراد وليس لأفراد المجتمع ككل. ويترتب على الملكية العامة لوسائل الإنتاج بالضرورة إلغاء الإرث بالنسبة لجميع وسائل الإنتاج ذات الملكية العامة. وبذلك تتحقق المساواة بين جميع المواطنين الذين يعيشون في ظل النظام الاشتراكي. ولذلك يقر هذا النظام تأميم الملكيات الخاصة وتحويلها لملكيات عامة لتحقيق عدالة التوزيع. ويصبح بذلك المشروع العام هو المسيطر في ظل هذا النظام على النشاط الإنتاجي ويتضاءل دور المشروعات الخاصة.

(٣) **التخطيط المركزي:** يعتمد النظام الاشتراكي فى مواجهة المشكلة الاقتصادية على جهاز التخطيط، وذلك بإتباع التخطيط الإلزامى، والذى يتمثل فى تحديد أهداف معينة وتحديد الأساليب اللازمة لتحقيقها بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، مع إلزام جميع مؤسسات الدولة على تحقيق هذه الأهداف من خلال الأساليب المحددة بالخطة عبر فترة زمنية معينة. وجهاز التخطيط عبارة عن هيئة مركزية عليا تتولى تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من خلال خطة قومية شاملة.

(٤) **المصلحة العامة :** من أهم المبادئ التى يسعى لتحقيقها النظام الاشتراكي تحقيق المصلحة العامة للمجتمع . فالأفراد لا يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة كما في النظام الرأسمالي، وإنما يفترض أنهم يقومون بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع. ولذلك فإن موارد المجتمع قد توجه لإنتاج سلع تتسم بانخفاض معدلات الربح فيها، لأنها سلع ضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع. وهكذا فإن المصلحة العامة هي المحرك الرئيسي لتوظيف الموارد الاقتصادية وليس المصلحة الخاصة التى تستند إلى معيار الربح الخاص.

## **ثالثاً** : **عيوب النظام الاشتراكي** :

على الرغم من المزايا العديدة التى يتمتع بها النظام الاشتراكي من حيث كفاءته فى تنمية الاقتصاد القومي، ومن حيث عدالته في توزيع الدخول بين الأفراد، ومن حيث ما يحققه من استقرار في الاقتصاد القومي، إلا أن هناك بعض العيوب التى تشوب هذا النظام والتى يمكن إجمالها فيما يلي:

(١) لا تصل الحوافز المادية والمعنوية المقدمة في النظام الاشتراكي إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، وهو ما قد يؤدى لوجود نوع من التسيب واللامبالاة والتراخي من جانب بعض المسئولين والمشرفين على المشروع وإدارته.

(٢) سلطة اتخاذ القرار فى النظام الاشتراكي تتجمع فى أيدي مجموعة قليلة من المسئولين والمخططين ، لذلك فإن أي قرار خاطىء تصدره مثل هذه السلطة، يمكن أن يكون له آثار سيئة على المجتمع ككل، في حين يتحمل منظم المشروع فى النظام الرأسمالي تبعه قراراته الخاطئة والآثار السلبية المترتبة عليها.

(٣) يتعرض النظام الاشتراكي لبعض العيوب من أهمها الروتين والبيروقراطية، نتيجة وجود جهاز رقابي تنظيمي للمتابعة المستمرة والدقيقة، والإشراف والرقابة، وهو ما يؤدى إلى تعطيل المصالح واستنفاذ الطاقات وهدر الوقت والجهد وزيادة الإجراءات ، فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج.

(٤) على الرغم من وجود قوة ردع فى معاقبة المهملين إلى جانب وجود الحوافز للعاملين بجد ، إلا أن هذه القوة لا تبلغ في درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد فى النظام الرأسمالي من خسائر.

## رابعاً : حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يتم مواجهة كل عنصر من عناصر المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال جهاز التخطيط المركزي على النحو التالى:

(١) **العنصر الأول** : يتم تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وفقاً لتفضيلات المخططين ، حيث يقوم المخططون بتحديد سلم التفضيل الجماعي، أى أنهم هم الذين يختارون السلع والخدمات التى ينبغي إنتاجها، ويقومون بترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية، ويلاحظ أن اللجنة العليا للتخطيط تتصرف فى هذا الأمر بتوجيهات من قيادة الحزب التى يفترض أنها تمثل الأفراد ، وبناء على ما يتجمع لديها من بيانات عن الاحتياجات الحاضرة للمجتمع وتقديراتها لاحتياجات النمو مستقبلاً.

(٢) **العنصر الثانى** : تنظيم الإنتاج: يقوم أيضا المخططون بتوزيع الأهداف الإنتاجية على جميع المشروعات داخل مختلف القطاعات، حيث الذى يتولى القيام بالعملية الإنتاجية وتنظيمها المشروعات العامة، وبذلك يعرف كل مشروع مهمته التى يقوم بها من حيث إنتاج سلعة ما ، وبكميات ومواصفات محددة، وحينما يتم الإنتاج يباع من خلال المحلات العامة بالطرق التى تحددها الدولة سواء بالنقود أو بالبطاقات.

(٣) **العنصر الثالث** : توزيع الإنتاج: يقوم أيضا المخططون بتوزيع الإنتاج أو الدخل حسب قدرته وحاجته" ولكن الأمر أختلف عن ذلك كثيراً من واقع التجربة والتعديلات ، حيث تم توزيع الدخل تبعاً لكمية العمل المبذول ، كما تم التمييز بين المهارات العمالية المختلفة.

(٤) **العنصر الرابع** : تحقيق النمو الاقتصادي: يتم نمو الناتج من خلال نظام التخطيط المركزي، فالخطة المركزية تحدد معدل النمو المطلوب في الناتج القومي أو معدل النمو المطلوب للصناعات الإنتاجية. ويتولى جهاز التخطيط مهمة تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يحدد في الخطة معدل النمو الذى يتعين تحقيقه، ثم يوضع

بالخطة أيضا المشروعات الإنتاجية الجديدة التى يتعين إنشاءها لتحقيق هذا المعدل.

## خامساً : النظام المختلط وحل المشكلة الاقتصادية فى هذا النظام:

يعتمد هذا النظام على آلية الجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالي وبعض خصائص النظام الاشتراكي.

إذ أن هذا النظام يجمع بين الحرية والتوجيه الكامل، حيث فى هذا النظام يتم حل المشكلة الاقتصادية باعتماد جهاز الثمن فى بعض جوانبها، وحل الجانب الآخر عن طريق الإدارة والتخطيط المركزي، وهذا يعنى، أن هذا النظام لا يلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بصورة كاملة، كما أن لا يهدف إلى تركيز الإنتاج كله بيد القطاع الخاص، وإنما يعتمد على إعطاء نوع من الحرية للمشروعات الخاصة فى إدارة الإنتاج وبما يضمن تحقيق مصالحها ومصالح المجتمع، كما أن يمنع قيام الاحتكارات الكبيرة من خلال الرقابة والتدخل المباشر للدولة، حيث يمكن أن تجد مشروعات مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل الاستفادة من الخبرات الفنية والتخصص لدى القطاع الخاص

والاستفادة من الموارد الكبيرة التى لدى الدولة وبذلك الشكل الذى يضمن تحقيق الاستخدام والتوزيع للموارد المتاحة بين الاستعمالات البديلة.

من ناحية أخرى، يمكن القول أن هذا النظام يعتبر بمثابة تطور للنظام حيث يمكن من خلاله تلافى العديد من العيوب والانتقادات التى تتعلق بسوء وعدم الكفاءة القطاع العام، إضافة إلى أنه يساعد فى التخلص من الكثير من عيوب النظام الرأسمالي خاصة ما يتعلق بعملية الاستغلال وسوء استخدام الموارد المتاحة، إضافة إلى أنه يتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي.

وهذا النظام له وجود فى العديد من الدول النامية في الوقت الحاضر، حيث تجد في معظم هذه الاقتصادات تواجداً لكل من القطاعين العام والخاص سواء بأنشطة مستقلة أو بأنشطة مشتركة.

**حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادي المختلط :**

يتم مواجهة كل عنصر من عناصر المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى المختلط من خلال جهاز الثمن فى إطار خطة عامة تضعها الدولة، وذلك على النحو التالى:

(١) **العنصر الأول** : يتم تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وفقاً لتفضيلات المستهلكين، حيث يقوم الأفراد باختيار

السلع والخدمات التى يرون أنها تشبع احتياجاتهم وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية على نفس الأسس الموجودة فى النظام الرأسمالى، ولكن مع تدخل الدولة لإيجاد نوع من التوازن بين الحرية الفردية من جهة والمصلحة الجماعية من جهة أخرى، وذلك عن طريق تدخل الدولة لمنع استهلاك بعض السلع الترفيهية كالسيارات الفاخرة، ومن ناحية أخرى تتدخل الدولة وتعمل على توفير السلع الضرورية اللازمة لاستهلاك الطبقات المنخفضة الدخل.

(٢) **العنصر الثانى** : تنظيم الإنتاج : يقوم أصحاب المشروعات الخاصة بتحقيق مصالحهم بالبحث عن أقصى أرباح ممكنة، ولكن مع تدخل الدولة لمنع إقامة المشروعات فى مجالات معينة بعيدة عن تحقيق صالح الجماعة، كما أنها تراقب الأسعار والأجور والإنتاج بغرض مكافحة الاحتكارات ومنع استغلال العمال أو المستهلكين.

كما تقام المشروعات العامة من أجل المصلحة العامة، فهي ليست بديلة للمشروعات الخاصة، وإنما هي مكملة لها ومتوازنة معها فى خدمة الاقتصاد القومي، وظهرت فى المجالات التى لا تستطيع المشروعات الخاصة طرقها، مثل إنتاج بعض الخدمات الأساسية كالكهرباء والنقل العام، وصناعة المرافق العامة.

(٣) **العنصر الثالث** : توزيع الإنتاج : يتم توزيع الإنتاج جزئياً من خلال جهاز الثمن، فعوائد عناصر الإنتاج تتحدد بقوى الطلب والعرض على هذه العناصر الإنتاجية أولاً، ولكن مع تدخل الدولة لوضع حد أدنى للأجر حفاظاً لحقوق العمال ، ولوضع حد أقصى للإيجارات لمنع الاستغلال من جانب الملاك، ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة نسبياً على أصحاب الدخول الكبيرة، وإعطاء معونات مالية وخدمات التعليم والصحة مجاناً دعماً لأصحاب الدخول المنخفضة من أجل تحقيق التوزيع العادل للدخل.

(٤) **العنصر الرابع** : تحقيق النمو الاقتصادي: يتم تحقيق النمو من خلال نشاط المشروعات الخاصة والعامة فى إطار خطة أو سياسة اقتصادية طويلة الأجل تتيح للدولة التأكد أن النشاط الكلى يسير فى إتجاه تحقيق أهداف زيادة الناتج مع المحافظة على استقرار الأسعار والعدالة فى توزيع الدخول.

# رؤية

# تذكر الباب الأول

١- تتمثل المشكلة الاقتصادية فى تزايد وتعدد حاجات الإنسان وندرة الموارد الاقتصادية المتوفرة ويجب على المجتمع اختيار إحدى استخدامات الموارد والتضحية بالاستخدامات الأخرى وهو ما يعبر عنه بتكلفة الفرصة البديلة فندرة الموارد والاختيار بينها يمثلان وجهاً للمشكلة الاقتصادية.

٢- يوضح منحنى إمكانيات الإنتاج أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلع والخدمات المختلفة فى الاقتصاد، وذلك بإستخدام الموارد الإنتاجية المتوفرة وباستخدام التقنية المتوفرة.

٣- يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية من خلال معرفة ماذا ننتج؟ وكم ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن يكون الإنتاج.

٤- يوضح النظام الاقتصادي الأسلوب أو الطريقة المتبعة فى حل المشكلة الاقتصادية فى إطار الظروف الاجتماعية والقيم السائدة والأهداف المرجوة.

٥- عرفت البشرية عبر التاريخ الاقتصادي عدة أنماط من النظم الاقتصادية وهناك مجموعة من النظم التاريخية التى ظهرت قبل

النظـام الرأسـمالي وهـى: النظـام البـدائي ونظـام الـرق والنظـام الاقطاعى.

٦- النظـام الرأسـمالي يتمثـل فـى النظـام الـذى يقـوم فيـه الأفـراد بجمـع عوامل الإنتاج المملوكة لهم واستخدامها فى شكل مشروع صناعي بهدف تراكم الثروة والحصول على ربح.

٧- يتمتع النظام الرأسمالي بعدة خصائص من أهمها الملكية الخاصة وحرية المشروع وحافز الربح والمنافسة وجهاز الثمن.

٨- بـالرغم مـن أن النظـام الرأسـمالي قـد اسـتطاع تحقيـق درجـات مـن الرخـاء المـادي فـى كثيـر مـن الـدول التـى طبقتـه إلا أن ظهـر لـه العديد من العيوب وكان من أهمها الاحتكار والحرية الوهمية والتى أدت إلى ظهور النظام الاشتراكي.

٩- ظهر النظام الاشتراكي لعلاج عيوب النظام الرأسمالي وكانت أهم أسـس النظـام الاشـتراك هـى تـدخل الدولـة عـن طريـق السياسـات الاقتصـادية الماليـة والنقديـة والملكيـة العامـة والتخطـيط المركـزي وتحقيـق المصـلحة العامـة وكـان ذلـك مـدخلاً لظهـور النظـام الاقتصادي المختلط.

١٠- يعتمد النظام الاقتصادى المختلط على آلية الجمع بين خصائص النظام الرأسمالى وبعض خصائص النظام الاشتراكى.

# تطبيقات على الباب الأول

**السؤال الأول** :

**ضع علامة (√) أو (×) أمام كل من العبارات الآتية مع الشرح والتحليل:**

١- الحاجات الأولية أو الأساسية هى الحاجات التى يستطيع أفراد المجتمع الحياة دون قضائها. ( )

٢- يقصد بالندرة النسبية أن الموارد موجودة ولكن بنسبة أكثر من الموارد المطلوبة ( )

٣- يعتمد النظام البدائى على استخدام أسرى الحرب من الأعداء كأحد وسائل الإنتاج ( )

٤- يعتمد النظام الاقتصادى المختلط على آلية الجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالى وبعض خصائص النظام الاشتراكى. ( )

**السؤال الثانى** :

- اشرح بالتفصيل المناسب النقاط التالية :

١- أركان المشكلة الاقتصادية.

٢- خصائص النظام الاقطاعى والأسباب التى أدت إلى انهيار هذا النظام.

٣- مظاهر الثورة الصناعية ونتائجها.

٤- جهاز الثمن.

٥- حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى الاشتراكى.

## السؤال الثالث :

" يعتبر النظام الرأسمالى من أقدم الأنظمة الاقتصادية، والتى انبثقت منه أغلب النظم الاقتصادية المعاصرة" .

فى ضوء العبارة السابقة أجب عما يلى :

١- العوامل التى ساهمت فى نشأة النظام الرأسمالى.

٢- خصائص النظام الرأسمالى.

٣- انتقادات النظام الرأسمالى.

٤- حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى.

## السؤال الرابع :

" ظهر العديد من المشاكل نتيجة تطبيق النظام الاقتصادى الرأسمالى مما أدى على ظهور النظام الاشتراكى" فى ضوء العبارة السابقة وضح :

١- الأسس الرئيسية للاقتصاد الاشتراكى.

٢- عيوب النظام الاشتراكى.

٣- حل المشكلة الاقتصادية فى النظام الاشتراكى.

# الباب الثانى

# الباب الثانى
# الاقتصـــاد المصـــــرى

يتناول هذا الباب ثلاثة فصول وهى

الفصل الأول : الاقتصاد المصري قبل ثورة ١٩٥٢

الفصل الثاني : الاقتصاد المصري والتنمية الشاملة ومظاهر التغيير في عهد الثورة (١٩٥٢-١٩٧٠)

الفصل الثالث: الاقتصاد المصري فى ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

الفصل الرابع : استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

تطبيقات الباب الثانى

# الفصل الأول
# الاقتصاد المصري قبل ثورة ١٩٥٢

إن الاقتصاد المصري مر عبر تاريخه الطويل بظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة شكلت في النهاية السمات المميزة للاقتصاد المصري في مراحل تطوره المختلفة، ولقد كانت قضية التنمية هي المحور الأساسي الذى تركزت حوله معظم السياسات الاقتصادية المختلفة بهدف رفع معدلات النمو وتحقيق مستويات معيشية مرتفعة.

والتنمية بمعناها الحديث بدأت في مصر تاريخياً منذ عهد محمد على – الذي أطلق عليه مؤسس مصر الحديثة.

حكم محمد على مصر في بداية القرن التاسع عشر عام ١٨٠٥ وعرفت مصر للمرة الأولى في تاريخها مسألة تدخل الدولة بشكل مكثف في الأمور الاقتصادية ، حيث أصبحت الدولة تمتلك تقريباً جميع عناصر الإنتاج من مصانع ومعدات، وأراضى، وأنظمة ري ، وطرق ، ووسائل تخزين، ونقل نهرى وبحري ، وآلات زراعية. ولم يكن للقطاع الخاص دور كبير في التنمية.

## المرحلة الأولى: مرحلة رأسمالية الدولة (تجربة محمد على ١٨٠٥ – ١٨٤٨) :

### أولاً: الفكر الاقتصادي لمحمد على:

كانت الدولة تقوم بدور المهيمن على جميع الشئون الاقتصادية، وكانت جميع السياسات الاقتصادية يتم تنفيذها بأسلوب احتكاري. وقد استطاع محمد على باستخدام ذلك الأسلوب الاحتكاري من زيادة إيرادات الدولة زيادة كبيرة جداً ومن ثم استطاع أن يقوم بتمويل عملية التنمية في البلاد هادفاً من ذلك كله بناء اقتصاد مصري قوى ومستقل.

كان فكر محمد على خليط من فكر الحماية الاقتصادية والفكر الاشتراكي الذى يقوم على أساس تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية وينعكس الفكر الحمائى في عدة نقاط :

١- الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية للدولة.

٢- عدم الالتجاء إلى مصادر التمويل الخارجية حتى لا يؤثر ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المناخ الاقتصادي الملائم للنمو.

٣- رسم سياسة مالية جديدة من شأنها تحقيق أكبر قدر من الحماية للصناعات الوطنية.

٤- محاولة إصلاح الاختلال الذى يعاني منه قطاع التجارة الخارجية عن طريق تغيير هيكل الإنتاج.

**كما كان يقوم فكر محمد على أيضاً على فكرة الاشتراكية والتى قامت على عدة أسس :**

١- تعبئة جميع الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة وتوجيهها في سبيل التنمية الاقتصادية.

٢- إتباع السياسات الاحتكارية العامة فيما يتعلق بمجال الإنتاج والتوزيع.

٣- استيلائه على جميع الأراضي من أجل استخدام ريعها في تمويل جزء من التنمية الاقتصادية وبذلك يكون قد ألغى الملكية الخاصة في مجال الزراعة فقد كان للمزارع هنا حق الانتفاع بالأرض فقط دون تملكها أو توريثها.

٤- احتكار الحكومة القيام بالصناعات القائمة والأنشطة الصناعية، من أجل قيامها بتسويق هذا الإنتاج والاستفادة بفائض القيمة لاستخدامه في التنمية الاقتصادية.

٥- احتكار الحكومة لعملية التجارة الداخلية والخارجية لضبط عملية توزيع الناتج وزيادة دخل الحكومة.

نجد أن فكر محمد على وسياسته الاقتصادية كانت تؤيد تدخل الدولة بل وتعتبره من الضرورات الملحة لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد كان لهذا الفكر الاقتصادي لمحمد على أثر كبير في الثورة الاقتصادية المصرية في ذلك الوقت.

## **ثانياً** : **الثورة الاقتصادية المصرية في عهد محمد على** :

قد شملت الثورة الاقتصادية المصرية في عهد محمد على جميع القطاعات الاقتصادية، وقامت على استغلال الموارد المتاحة والممكنة أقصى استغلال ممكن، كما قامت على حشد الجهود الذاتية والأموال المحلية وتوجيهها نحو مشروعات التنمية الاقتصادية.

**١ – مظاهر الثورة الاقتصادية في المجال الزراعي :**

في مجال الزراعة، شهدت مصر في عهد محمد على تغييراً جذرياً في مجال الزراعة، فقد استعان بالفلاحين في شق الترع وإنشاء القناطر والجسور، وتم تحويل الري في أراضي الوجه البحري من ري الحياض إلى الري الدائم ، كما عمل على تحسين أساليب الزراعة، ونشر التعليم الزراعي وإدخال محاصيل جديدة، الأمر الذي أدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة.

وقد استفاد محمد على من التجربة الأوروبية وبدأ سياسته التنموية بتوسيع قطاع الزراعة وهو القطاع الرئيسي في الاقتصاد القومي وكانت جهود محمد على في هذا المجال كما يلي:

أ- زيادة الإنتاج وإنتاجية القطاع الزراعي بالقدر الذى يحرره من القيود الاقتصادية ويساهم في دفع بقية القطاعات الاقتصادية نحو النمو المتوازن.

ب- زيادة استثماراته على مشروعات البنية الأساسية، وقد كانت مشروعاته الأولى في مجال الري وذلك لتوفير المياه اللازمة

للاستصلاح الزراعي وزيادة الرقعة الزراعية، وقد تحقق ذلك بحفر ترعة المحمودية والخطاطبة وغيرها، وقام ببناء القناطر الخيرية من أجل تخزين المياه، كما أدخل نظام الري الدائم لكي يساهم في زيادة عدد مرات زراعة الأراضي.

ج- لم تكن تهدف سياسة محمد على الزراعية زيادة الإنتاج فقط لمقابلة الطلب الداخلي، بل أيضا تحقيق فائض للتصدير يجلب للبلاد العملات الصعبة اللازمة لتمويل التنمية بالإضافة إلى التمويل من الموارد الداخلية للدولة.

د- اتبع محمد على نظام شبيه بالتسويق التعاوني للمحاصيل الزراعية حيث كانت الدولة تمد المزارع بكل ما يحتاج له من وسائل الإنتاج المختلفة نظير استلامها المحصول منه بسعر محدد، ثم تجرى مقاصة يطرح من ثمن المبيعات قيمة ما حصل عليه المزارع من بذور وخدمات تم تسليمه الباقي.

وقد كان نظام ملكية الأراضي في عهد محمد على يقوم على أساس ملكية الدولة في صورة محمد على بصفته الحاكم وكان يحقق التعاون مع الأجهزة المختلفة للدولة والمزارعين لتنفيذ السياسة الزراعية. وقد أدى هذا الاتجاه إلى زيادة إيرادات الدولة. إلا أنه بعد فترة من الوقت قام محمد على

بتوزيع الأراضي على المزارعين للانتفاع من زراعتها فقط دون تملكها أو التصرف فيها.

ولقد أدت السياسة الزراعية لمحمد على إلى تحقيق فائض في استهلاك المنتجات الزراعية في الداخل وزيادة الصادرات من هذه السلع الزراعية مما ساعد على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات طوال فترة حكم محمد على.

**٢ – مظاهر الثورة في القطاع الصناعي :**

في مجال الصناعة، لعب محمد على دور كبير في المرحلة الأولى لنمو الصناعة في مصر، فقد حاول تطوير البلاد عن طريق إقامة صناعات حديثة ومتطورة تحت سيطرة الدولة المطلقة، مما أدى إلى قيام منشآت صناعية عديدة ومتنوعة، ويرجع هذا الاهتمام إلى المزايا التى يمكن أن يحققها التصنيع حيث يؤدى التصنيع إلى :

أ- زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي وارتفاع مستوى معيشة الأفراد أي أن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مرتبط بعملية التصنيع ، كذلك يؤدى التصنيع إلى زيادة دخل الحكومة وبالتالي زيادة نفقاتها العامة.

ب- حل مشكلة البطالة وزيادة الإنتاجية عن طريق تحول العمال الفائضين من قطاع الزراعة والخدمات إلى قطاع الصناعة حيث تزداد فيها إنتاجية هؤلاء العمال .

ج- التقليل من الاعتماد على الخارج وذلك عن طريق توفير السلع اللازمة للاستهلاك المحلى من السلع المصنعة حيث يؤدى، اعتماد مصر على العالم الخارجى عن طريق استدانتها لتمويل نفقاتها المختلفة إلى ثقل عبء القروض. وقد تجد الدول الأجنبية مبررا للتدخل فى شئون مصر إذا عجزت عن السداد وبذلك يمكن أن تفقد مصر استقلالها السياسي والاقتصادي كما حدث فى تاريخ مصر بعد انتهاء حكم محمد على. وما كان يسعى إليه محمد على هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي لمصر.

ولم تعش النهضة الصناعية التى بدأها محمد على إلا لفترة محددة وتدهورت الصناعة ففى سنة ١٨٢٧ تركت الحكومة معاصر الزيت للأهالى لإدارتها ، وفى سنة ١٨٣٥ تخلت الحكومة عن جزء آخر من المصانع الخاسرة إلى المتعهدين، وأغلقت الحكومة بعض مصانع الغزل، وعندما حلت سنة ١٨٤٠ وازداد النزاع بين محمد على والسلطان العثماني أغلقت كثير من المصانع التى كانت تخسر. وعلى أثر فرمان سنة ١٨٤١ الذى خفض عدد الجيش إلى (١٨) ألف جندي انهارت الصناعات الحربية والمدنية التى كانت تعتمد على الجيش.

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص في التنمية، لم يكن للقطاع الخاص دور كبير في التنمية باستثناء فئة الحرفيين الذين لم يجدوا فرص التشجيع، حيث أن الصناعات الحرفية القديمة أضعفها الاحتكار الذي فرضه محمد على، ورغم تخفيف محمد على من القيود في أواخر عهده إلا أن تلك الصناعات كانت قد دخلت مرحلة من الركود الطويل ولم تستطع التغلب على الصعوبات التى كانت تعترضها والتى من أهمها الحصول على المواد الأولية ورأس المال.

ولقد ترتب على نظام الاحتكار الذى فرضه محمد على آثار سلبية لنشاط القطاع الخاص الأمر الذى أضر بالحالة الاقتصادية فى مصر ضرراً كبيراً .

## المرحلة الثانية : مرحلة الحرية الاقتصادية والاعتماد على الخارج (١٨٤٨ -١٨٨٢):

في هذه المرحلة حدثت تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة، فبعد وفاة محمد على سنة ١٨٤٩ انهارت البقية الباقية من الصناعات التى أنشأها، وانهارت سياسية الرقابة والتدخل في الشئون الاقتصادية وعادت سياسية الحرية الاقتصادية من جديد في الزراعة والصناعة والتجارة، إلا أن اهتمام الدولة أخذ يميل تدريجياً ناحية الزراعة

فأخذت الحكومة تنفذ مشروعات ترمى إلى تدعيم نظام الري ومد مساحة الأراضي الزراعية وتحقيق استقرار في الملكية الزراعية.

وكذلك شهدت هذه المرحلة إنشاء قناة السويس وظهور المشروعات الخاصة بجانب المشروعات الحكومية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر، وتورط الحكام في الديون للأجانب واضطراب الأحوال المالية، واتخذ من ذلك ذريعة للتدخل في شئون مصر الداخلية إلى أن انتهى الأمر باحتلال إنجلترا لمصر سنة ١٨٨٢,

**١ – دور القطاع الخاص في التنمية :**

في هذه الفترة لم يلعب القطاع الخاص دور كبير في التنمية بسبب منافسة المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن ذات الجودة العالية الصناعات الحرفية الصغيرة الموجودة والتى لم تستطيع المنافسة وذلك لأن الصناعة المصرية في هذا الوقت كانت لا تتمتع بحماية جمركية ولا تتمكن من الحصول على المواد الأولية والوقود وقطع الغيار اللازمة.

وتركز نشاط القطاع الخاص في المجال الزراعي نتيجة لعزوف المصريين عن تحمل مخاطر الصناعة وتفضيلهم تملك الأراضي الزراعية واستثمار رؤوس أموالهم في النشاط الزراعي، بالإضافة إلى ترك قطاع الأعمال للأجانب أدي إلى احتكار الأجانب لقطاعات التجارة والمال وحتى الحرف الصغيرة.

في هذه المرحلة ظهر المشروعات الخاصة بجانب المشروعات الحكومية، وبدأ نظام الشركات المساهمة الأجنبية يدخل مصر، ولكن المصريين لم يفكروا في ذلك الوقت في المساهمة في هذه الشركات لاعتقادهم أن الربح الذى ينجم من عملها كسب حرام من الناحية الدينية، ولذلك احتكر الأجانب إنشاء الشركات المساهمة.

ولقد شهدت هذه المرحلة أيضا اتجاه الكثيرون من الأجانب الذين وفدوا إلى مصر إلى استثمار أموالهم في إنشاء المتاجر والشركات، مستندين إلى الإمتيازات الأجنبية التى كانت تعفيهم من الضرائب وتمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة.

**٢ – الأوضاع الاجتماعية :**

شهدت هذه المرحلة تدهوراً حيث أرهقت الحكومات المتعاقبة في هذه المرحلة المواطن المصري بالضرائب المتزايدة، وكانت هذه الضرائب يتم جبايتها بالإكراه، كما نفذت السلطة السياسية الكثير من مشاريعها مثل قناة السويس ومشاريع الري عن طريق السخرة.

ونجد أن هذه الفترة تميزت بما يلي :

١- الحرية الاقتصادية والاعتماد على الخارج في تمويل المشاريع الاقتصادية.

٢- لم يكن للقطاع الخاص دور كبير في التنمية وذلك لأن :

أ- أصحاب الصناعات الحرفية لم يكن باستطاعتهم أن ينافسوا المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن المتقنة الصنع وذلك لأن الصناعة المصرية كانت محرومة من كل حماية جمركية.

ب- تعذر الحصول على المواد الأولية والوقود وقطع الغيار اللازمة.

ج- خوف المصريين من تحمل مخاطر الصناعة وتفضيل الأغنياء منهم تملك الأراضي الزراعية واستثمار رؤوس أموالهم في النشاط الزراعي.

د- ترك قطاع الأعمال للأجانب مما أدي إلى احتكار الأجانب لقطاعات التجارة والمال وحتى الحرف الصغيرة.

## المرحلة الثالثة : مرحلة التبعية الاقتصادية والاحتلال الإنجليزي للبلاد "١٨٨٢ -١٩٥٢" :

جاء الاحتلال الإنجليزي لمصر في عام ١٨٨٢ كنتيجة مباشرة للفساد المالي والإداري والسياسي الذى انتشر في البلاد وخاصة في

أواخر عهد الخديوي إسماعيل. وباحتلال بريطانيا لمصر اكتملت عملية دمج مصر في النظام الاقتصادي الرأسمالي وفى النظام الدولي، وهى العملية التى كانت قد بدأت وسارت تدريجياً منذ عهد نابليون ومحمد على وقبيل الاحتلال الإنجليزي بفترة وجيزة.

**ونجد أن هذه المرحلة تميزت بما يلى :**

**١ – مرحلة التخصص الشديد وتكريس مفهوم اقتصاد التبعية (١٨٨٢-١٩١٤) :**

أ- في هذه الفترة كانت السياسات الاقتصادية للحكومة الإنجليزية في مصر تخدم مصالح الحكومة الإنجليزية في المقام الأول ، وتتمثل ذلك في تعميق مفهوم اقتصاد التبعية حيث عمدت إنجلترا على أن تتخصص مصر في الإنتاج الزراعي وخاصة محصول القطن وتقوم بتصديره إلى إنجلترا كمادة خام وذلك بأثمان منخفضة لكي تقوم هي بتصنيعه ثم تعود لتصدير جزء منه لمصر بأثمان مرتفعة ومن ثم تحقق أرباحاً ضخمة في الحالتين.

ب- بداية التراكم الرأسمالي الوطني لدى الكثيرين من المصريين وبالذات كبار الملاك بما تجمع لديهم من مبالغ كبيرة سواء نتيجة لنظام الزراعة أو لنظام تأجير أراضيهم إلا أنهم عزفوا عن استثمارها في المجال الصناعي، وأنفقوا أموالهم في ثلاثة قنوات

رئيسية وهى شراء المزيد من الأراضي الزراعية، وشراء المنازل والعقارات السكنية في القاهرة والإسكندرية، والتمتع باستهلاك المزيد من السلع الاستهلاكية والكمالية الواردة من أوروبا ولم يحاولوا المخاطرة في أي مشروع صناعي.

ج- تقلص دور الدولة تماماً خلال هذه الفترة حيث تميز الاقتصاد المصرى بالتبعية شبه الكاملة للاقتصاد الإنجليزى للبلاد وقد كانت حكومة الاحتلال تدين بمبدأ حرية التجارة والتخصص الاقتصادى ومن ثم عمدت إلى التركيز على تشجيع إنتاج القطن وتجهيزه كمادة خام لتصديره إلى إنجلترا، وقد أدى ذلك إلى تأكيد وتعميق مفهوم اقتصاد التبعية حيث أندمج الاقتصاد المصرى كاقتصاد تابع فى الاقتصاد الإنجليزية كاقتصاد أم.

**٢ – مرحلة إتباع سياسة الاكتفاء الذاتى وتنوع الإنتاج (١٩١٤ – ١٩٣٩) حيث :**

أ- في بداية هذه المرحلة تغيرت السياسة الاقتصادية تغيراً ملحوظاً نتيجة للظروف التى ترتبت على قيام الحرب العالمية الأولى، فقد اتبعت الحكومة سياسة الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج بدلاً من سياسة التخصص.

ب- قامت حركة تصنيع كبرى أنهضت البلاد وغيرت من مسارها الاقتصادي.

ج- ظهور الرأسمالية الوطنية وظهور الوعي القومي في مصر ورغبة الشعب في التحرر من الاحتلال الإنجليزي وخلق لديه الرغبة في التحرر الاقتصادي كسبيل للتحرر السياسي والإمتناع عن استيراد السلع الإنجليزية.

د- نتج عن الكساد العظيم أن أصبح معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية وذلك لانخفاض أسعار المنتجات الزراعية خاصة القطن وهو المحصول الأساسي في الدولة ولقد أدى انخفاض أسعار القطن والمنتجات الزراعية الأساسية إلى عدم تشجيع التخصص في الزراعة ومحاولة تعويض الخسارة عن طريق مضاعفة إنتاج القطاع الصناعي، مما تتطلب زيادة الاستثمارات لمواجهة نمو هذا القطاع بعرض تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاج الصناعي.

هـ- أن قيام الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى نفس النتائج التى أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى، بمعنى تضييق نطاق المبادلات ومن ثم نقص تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية الصناعية وقد أدت الحرب إلى نقص في الواردات من السلع الوسيطة وسلع الإنتاج وحتى سلع الاستهلاك فأنها أدت

إلـى خلـق الصـناعات التـى تنـتج هـذه السـلع داخـل الدولـة وتشـجيع الصناعة المحلية لإحلالها محل الوارد.

و – قام طلعت حرب في عام ١٩٢٢ بإنشاء بنك مصر وقد كانت أهم مهامه :

- القيام بتنشيط الصناعة.
- تمويـل المشـروعات الجديـدة فـي مختلـف المجـالات عـن طريـق حشد المدخرات القومية وتوجيهها نحو القطاع الصناعي وذلك لصالح المصريين فقط.
- ولقد تعاون البنك مع الحكومة وبصفة خاصة مع وزارة المالية وذلك فى مجال رسم سياسته الإئتمانية.

ز– أن الحماية الجمركية التى فرضت عام ١٩٣٠ قد ساعدت رجال الأعمال على تحقيق أرباح احتكارية على حساب المستهلكين ولم تنجح في تحقيق الهدف الرئيسي الذى فرضت من أجله وهو قيام نهضة صناعية على أسس سليمة.

**٣ – مرحلة التدخل الحكومي وإتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات (١٩٣٩ – ١٩٥٢) :**

أ- قد كانت إستراتيجية النمو المتبعة خلال تلك الفترة هي استراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات كأنسب استراتيجية تتلاءم مع ظروف الحرب.

ب- تميزت هذه الفترة بظهور مشكلة سوء التوزيع لملكية الأراضي الزراعية.

# الفصل الثاني
# الاقتصاد المصري والتنمية الشاملة
# ومظاهر التغيير في عهد الثورة (١٩٥٢-١٩٧٠)

كانت ثورة (٢٣) يوليو عام (١٩٥٢) ثورة على الأوضاع الاستعمارية وفساد الحكم، فكانت بذلك ثورة لتحقيق الجلاء وتحرير البلاد من الاستعمار وتطهير الحكم من الفساد، كما كان لتلك الثورة أسباباً اقتصادية واجتماعية، متمثلة في غضب الشعب وتطلعهم إلى التغيير الشامل في نظام الحكم، إلى نظام جديد يساعد على إصلاح الشئون الاقتصادية والمالية لمصر، ويحقق العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب.

**وتنقسم هذه المرحلة إلى أربعة مراحل متميزة، وهي كالآتي:**

**١-مرحلة المشروعات الحرة (١٩٥٢-١٩٥٦):**

وتوصف هذه الفترة بأنها مرحلة المشروعات الحرة في عهد الثورة المصرية. لما اتسمت به تلك الفترة من امتلاك وإدارة القطاع الخاص لقطاعات الاقتصاد القومي الأساسية (الزراعة والصناعة والبنوك والتجارة الخارجية والداخلية والتأمين والنقل والمنافع العامة) واقتصر تدخل الحكومة على مشروعات الهيكل الأساسي وخاصة الري.

**٢-مرحلة التدخل الحكومي التدريجي (١٩٥٦-١٩٦٠):**

لقد اقتنع القائمين بالحكم في هذه الفترة بضرورة إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد المصري بغرض الإسراع بعملية التنمية وتحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد زراعي متخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، ويقوم باستيراد معظم احتياجاته من الخارج، إلى اقتصاد صناعي متطور يستطيع تحقيق نوعاً من الاكتفاء الذاتي وتحقيق أيضاً فائض للتصدير.

لذلك كان على الدولة أن تتدخل باتخاذ الإجراءات اللازمة للتنمية الصناعية وتشجيع الصناعة وكانت تلك الإجراءات هي:

أ- منح الإعفاءات الضريبية لبعض الصناعات الحديثة.

ب- منح العديد من المزايا لجذب رؤوس الأموال الوطنية نحو الصناعة.

ج- حماية الصناعات الناشئة عن طريق منحها الإعانات المطلوبة.

د- قيام الدولة بإقامة العديد من المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية.

كل هذا من أجل تشجيع الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاع الصناعي والذي يعاني من مشكلة عجز رؤوس الأموال إلا أن هذه الإجراءات لم تستطيع أن تحل مشاكل التصنيع بل ظل هذا القطاع يعاني من المشكلات التمويلية والمشكلات الفنية.

ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الأساسي والنشاط الزراعي هو أهم الأنشطة الاقتصادية في ذلك الوقت حيث يستأثر بالجزء الأكبر من الاستثمارات القومية، فكان من الطبيعي أن تتجه إليه أنظار المسئولين لعدة أهداف:-

أ- إعادة توزيع الدخول على مستوى العاملين في هذا القطاع حيث كانت ظاهرة التفاوت الصارخ في توزيع الدخول من أبرز السمات الأكثر وضوحاً على مستوى هذا القطاع.

ب- تطوير هذا القطاع والعمل على تفادي ظاهرة المضاربة العقارية التي كانت تستنزف استثمارات الدولة.

ومن هذا المنطلق رأى المسئولين ضرورة إصدار قوانين الإصلاح الزراعي.

وقد نص هذا القانون على إنشاء التعاونيات الزراعية لسد احتياجات المزارعين من البذور والأسمدة والآلات والخدمات على أن يقوم المزارعين بسداد قيمتها من توريد المحصول الذي تتولى هذه التعاونيات تسويقه.

- بدأ التدخل التدريجي للدولة في الحياة الاقتصادية عام ١٩٥٦ وذلك بتأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ وذلك بغرض زيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبي الذي يفتقر إليه الاقتصاد المصري لإنجاز مشروعات التنمية.

- وفي عام ١٩٥٧ تم إعداد برنامج السنوات الخمس للصناعة الذي أدمج في الخطة الخمسية الأولى عندما انتقلت مصر إلى التخطيط الشامل عام ١٩٦٠.

**٣- مرحلة التخطيط والتوجيه المركزي (١٩٦٠-١٩٦٧):**

في عام ١٩٦٠ بدأت الدولة الاتجاه إلى التخطيط والتوجيه المركزي عن طريق وضع الخطة الخمسية الأولى للسنوات (١٩٦١/٦٠-١٩٦٥/٦٤) وكان هدفها مضاعفة الدخل القومي خلال ٢٠ عاماً وانخفضت بعد ذلك إلى عشر أعوام بقرار من القيادة السياسية العليا وتطلب ذلك السعي إلى تعبئة كل الموارد المحلية وتوجيهها إلى أوجه النشاط ذات الأولوية، والسيطرة على موارد النقد الأجنبي واستخداماتها وحاولت الحكومة في البداية أن يتم ذلك عن طريق التعاون مع الرأسمالية المصرية الكبيرة التي دعيت وحثت على الاستثمار في المشروعات الصناعية، ولكن استجابة الرأسمالية المصرية للاستثمار في المجال الصناعي كانت محدودة فباستثناء بعض الصناعات الاستهلاكية التقليدية كالزجاج والخزف والصيني وأقلام الرصاص، لم تجد مشروعات التصنيع إقبالاً وتولت الدولة عملية تخطيط وتوجيه المشروعات الصناعية، ومشروعات بناء البنية الأساسية وعملية إعادة توزيع الدخل، وخدمات الصحة والتعليم، وهو ما جعل

خيار استيلاء الدولة على القطاعات الحيوية للاقتصاد يبدو مبرراً بدرجة أكبر من وجهة نظر الحاكم وبذلك تمت تهيئة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لصدور قوانين يوليو ١٩٦١ التي عرفت بالقوانين الاشتراكية.

وهكذا تكون قوانين يوليو الاشتراكية سنة (١٩٦١) قد أسهمت بطريقة مباشرة في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح طبقات الشعب العاملة وذلك إلى جانب إعادة التوزيع غير المباشر الذي تتوخاه الدولة نتيجة سياستها في الإنفاق على الخدمات التي تقدمها لذوي الدخول الصغيرة والمحدودة.

ومن ناحية أخرى، ترتب على قوانين يوليو ١٩٦١، واتجاه الدولة نحو الأخذ بالتخطيط والتوجيه المركزي بإتباع الخطة الخمسية الأولى للتنمية، سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، حيث أصبح القطاع السائد والمسيطر على النشاط الاقتصادي في مصر.

وفي المقابل لم يجد القطاع الخاص له دوراً بعد عملية التأميم الكبرى، وانشغل أصحاب المشروعات التي لم يمسها التأميم بمحاولة الحفاظ على الذات دون إضافة استثمارات جديدة. ومع ذلك استفاد عدد من المنظمين الصغار متوسطي الحجم من اختفاء رجال الصناعة وبدأوا في التوسع في ظل القطاع العام السائد.

أما عن نتائج الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٦١/٦٠-١٩٦٥/٦٤) فقد كانت كما يلي:

أ- حققت الخطة قدراً من النجاح حيث وصل متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (٦,٥%) خلال سنوات الخطة.

ب- لم يصل قطاع الصناعة والزراعة إلى معدل النمو المخطط له فقد كان مخططاً لهما أن يتحقق معدل نمو قدرة (١٤,٦%، ١٥,١%) على التوالي، بينما الذي تحقق هو (٨,٥%، ٣,٣%) على التوالي.

ج- قطاعات الكهرباء والبناء والنقل نمت بمعدلات أكبر مما كان مخططاً لها.

وتميزت هذه الفترة بسياسات شعبية متميزة مثل التوسع في التعليم المجاني والصحة العامة ودعم السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، وتعهدت الدولة بتشغيل جميع المتخرجين من الجامعات المصرية، وفر التأمينات الاجتماعية وتحديد حد أدنى للأجور وإصدار التشريعات العمالية وغير ذلك، مما أدى إلى تقليل التفاوت بين الطبقات بصورة متميزة.

وبنهاية الخطة الخمسية الأولى للتنمية بدأت مصر تواجه أزمة النقد الأجنبي الحادة، وضاعف من شدتها حرب سنة (١٩٦٧) وما أعقبها من ارتفاع معدلات الإنفاق الحربي.

ولقد ترتب على ذلك تباطؤ معدلات الاستثمار وتشغيل الطاقة الإنتاجية خلال هذه الفترة مما ترتب عليه تباطؤ معدل الإنتاج الصناعي.

**٤- مرحلة النكسة (١٩٦٧-١٩٧٠):**

قد ترتب على حرب ١٩٦٧ فقدان مصر لجانب كبير من مواردها الذاتية من العملات الأجنبية بسبب غلق قناة السويس، واستيلاء العدو على حقول البترول في سيناء، وتوقف موارد السياحة، وظلت المشكلة الاقتصادية كما هي لعدة أسباب:

أ- الحروب التي خاضتها البلاد من أجل تحرير المناطق المجاورة أدى إلى استنزاف جزء كبير من الموارد التمويلية.

ب- سوء الإدارة الحكومية نظراً لنقص الخبرات في إدارة معظم المنشآت الاقتصادية والإنتاجية الحيوية.

ج- انخفاض حصيلة العملات الأجنبية للبلاد وذلك لتفاقم العجز في ميزان مدفوعاتها، نظراً لزيادة الاستيراد للوفاء باحتياجات التنمية.

د- عجز الجهاز الإنتاجي عن سد الحاجات المحلية.

هـ- ارتفاع العجز في الموازنة العامة نتيجة لزيادة الإنفاق العام ولا سيما العسكري.

و- زيادة عبء الدين الخارجي.

**- مرحلة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٠-١٩٨١):**

بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكانت تهدف إلى بناء الاستثمار والتوجه المالي للدولة من الاشتراكية إلى الرأسمالية. والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تعبئة الموارد الممكنة وفي محاولة من جانب القيادة السياسية للتغلب على المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري، اتجهت نحو الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي. والتي تبلورت في ورقة أكتوبر ١٩٧٤، وقد تضمنت تلك الورقة مسارات للعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقد تضمنت المبادئ الرئيسية التالية:

أ- دعم القطاع العام باعتباره المنطلق الرئيسي للتنمية حيث تركز على ضرورة دعم جهاز التخطيط وتعديل الخطة من وقت لآخر في ضوء المتغيرات المحلية والعالمية.

ب- زيادة الاعتماد على جهاز الثمن في توجيه عوامل الإنتاج بدلاً من التحديد الإداري للأجور والأسعار، واتخاذ الربح كمقياس لنجاح الإدارة.

ج- تشجيع القطاع الخاص وفتح الباب أمام رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار فيما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي.

ولقد قامت السياسة الاقتصادية في تلك الفترة على تشجيع القطاع الخاص بمنحه المزيد من الحرية فيما عرف بسياسة الانفتاح، مع تأمين أصحاب الأعمال ضد إجراءات الحراسة والمصادرة والتأميم دون تعويض عادل.

كذلك تضمنت ورقة أكتوبر تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي الخاص والعام، واستقطاب أموال جديدة ومعونات في مجالات العلم والتكنولوجية لدفع عجلة التنمية، اعتماداً على عدة مزايا تملكها مصر السبعينات وهي:

١) صدور التشريع الشامل لتشجيع استثمار رأس المال العربي والأجنبي.

٢) توافر الشباب المتعلم والعمال القابلين للتدريب السريع، وانخفاض الأجور مقارنة بالدول الصناعية، وتوافر سوق واسعة.

٣) بداية مرحلة من السلام يمكن معها خفض الإنفاق الحربي، واستعادة عوائد الموارد الطبيعية (البترول أساساً) وعوائد المرور في قناة السويس والسياحة.

٤) قرب مصر من أسواق الشرق الأدنى التي ازدادت ثراء بعد ارتفاع أسعار النفط.

٥) انتهاج سياسة للتقارب مع الدول الغربية.

٦) البدء في مشروعات لإعادة بناء الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات والموانى.

اقتضت سياسات التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق خلال السبعينات إلى تغيير وظائف الدولة المصرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من دولة تملك وتتحكم في التراكم الرأسمالي وتوجهه حيثما تريد من اتجاهات في التنمية الإنتاجية وخدمات التعليم والصحة، إلى دولة تستخدم إيراداتها وأدواتها التشريعية في خدمة وتوجيه رأس المال المحلي الخاص بكل شرائحه وتسهيل تكامله مع رأس المال الأجنبي. ومع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي تم التحالف بين الرأسمالية التقليدية ورجال القطاع العام السابقين، مما شكل المجتمع الرأسمالي خلال السبعينات والثمانينات.

والانفتاح الاقتصادي يعرف بأنه سياسة اقتصادية أخذت بها مصر، إلى جانب غيرها من السياسات، بهدف تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية، وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تحتاج إليها مصر في ضوء متطلبات الخطة الاقتصادية المصرية وذلك بالإضافة إلى تزويد مصر بأحدث ما في العصر من خبرة، وعلم، وتكنولوجيا، واستثمار رؤوس الأموال هذه ليس قاصراً على إنشاء المشروعات الجديدة بل إنه من الممكن أن يساهم في تحسين وتطوير المشروعات القائمة.

**١- إجراءات السياسة الانفتاحية:**

إن الاقتصاد القومي شهد عدد كبير من التغييرات الهامة التي من شأنها إعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية المختلفة. وأهم هذه العلاقات هي:-

**(أ) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧:**

أن إصدار هذين القانونين من أهم الخطوات التي اتخذت على طريق الانفتاح الاقتصادي، وتعد أهم عناصر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هي:

- يمكن رأس المال العربي والأجنبي الاستثمار في مجالات متعددة.
- السماح بإنشاء البنوك التجارية وشركات الاستثمار وبنوك الأعمال التي يكون عملها الرئيسي التمويل بالعملات الحرة في مجال التجارة والاستثمار، وفي المناطق الحرة، متى تكون فروعاً لمؤسسات مركزها الرئيسي في الخارج.
- يكون الاستثمار الأجنبي في صورة مشاركة مع رأس المال المصري الخاص أو العام مع قصر مشروعات الإسكان الإداري

والإسكان فوق المتوسط على رأس المال العربي منفرداً دون الأجنبي.

- إعفاء الأرباح التي يوزعها المشروع المسجل من الضريبة العامة على الإيراد بدون قيد زمني، وبحد أقصى ٥% من حصة الممول، والإعفاء لمدة خمس سنوات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية مع جواز رفع المدة إلى ثماني سنوات، ومن رسم الدمغة النسبي على رأس المال، ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة.
- إمكانية تحوي المستثمر صافي أرباحه في حدود حصيلة الصادرات، وذلك في حالة المشروعات التي تحقق اكتفاء ذاتي من النقد الأجنبي.

ح- التوسع في تعريف عناصر رأس المال المستثمر ليشمل النقد الأجنبي الحر المحول بالسعر الرسمي عن طريق البنوك المسجلة لاستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيه، وقيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلعية ومصاريف الدراسات الأولية والبحوث، والحقوق المعنوية، والأرباح المعاد استثمارها وقيمة الأوراق المالية التي يتم الاكتتاب فيها بالنقد الحر المحول بالسعر الرسمي.

ط- حق اللجوء إلى التحكيم فى إطار اتفاقات تسوية المنازعات العربية أو الاتفاقات الثنائية أو الدولية دون التقيد بقواعد المرافعات المدنية والتجارية.

**(ب) القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ للاستيراد والتصدير:**

ينص هذا القانون على فتح مجال الاستيراد للقطاع الخاص كما هو متبع مع القطاع العام. كما يعطي هذا القانون للأفراد الحق في استيراد أشياء للاستخدام الشخصي. أما بالنسبة للتصدير وهو ما يهمنا أكثر حيث أنه يزيد من الطاقة التصديرية للدولة ويزيد من حصيلة النقد الأجنبي، فقد نص القانون أيضاً على أن يكون مجال التصدير مفتوحاً أمام القطاع العام والخاص والأفراد أيضاً.

ونتيجة لهذه القوانين وهذه التعديلات نجد أن ذلك أدى إلى عدم احتكار الدولة وعدم سيطرتها على الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتجارة الخارجية.

ويمكن القول أن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ تترتب عليه نتائج أساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أمرين:-

- أنه أحدث تغيير أساسي في تنظيم التجارة الخارجية.
- إن التجارة الخارجية لمصر تلعب دور هام في النمو (واردات – صادرات).

**ج- قانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦:-**

صدر هذا القانون لتحرير المعاملات بالنقد الأجنبي في الداخل، ومن هنا أعطي هذا القانون الحق لكل شخص، باستثناء الهيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام، في الاحتفاظ بالنقد الأجنبي الذي يحصل عليه من أي مصدر (ماعدا صادرات السلع والسياحة) والتعامل بهذا النقد الأجنبي من خلال البنوك المختصة (المؤممة) والبنوك التي أنشئت في ظل قوانين الاستثمار (سواء مشتركة أو فروع بنوك أجنبية).

إذا حقق هذا القانون مرونة في التعامل في النقد الأجنبي إلا أنه قد أهدر السيطرة على النقد الأجنبي وبالتالي زادت كمية وسائل النقد المتداولة خارج الجهاز المصرفي لانعدام سلطة البنك المركزي على عمليات البنوك الأجنبية.

**د – نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :**

من أهم دعائم سياسة الإنفتاح نظام الاستيراد بدون تحويل عملة طبقاً لهذا النظام الذى استحدث عام ١٩٧٤، يمكن لأي شخص لديه موارد مالية بالنقد الأجنبي أن يستخدمها في الاستيراد المباشر ، دون الرجوع إلى الجهاز المصرفي.

وهذا يقلل من أحكام الرقابة على التدفقات النقدية الخارجية ويحد من سلطة البنك المركزي من الرقابة على الصرف. وهذا النظام معناه الأوضح هو مبادلة عمل المصريين العاملين فى الخارج أى مدخراتهم التى تمثل التدفقات النقدية الداخلة بالعملة الحرة فى مقابل السلع الأجنبية المستوردة والتى فى معظمها استهلاكية وترفية ويمثل هذا تسرب نقدى للخارج واقتطاع جزء من الفائض الاقتصادي القومي لصالح الخارج.

**هـ- إنهاء العمل بالاتفاقات الثنائية :**

هذه الاتفاقات كانت تتم بين دولتين ويطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أو المعاملة بالمثل ، فإلغائها جعل تجارة مصر عرضة للتقلب طبقاً لقوى السوق لأنها أصبحت تتم على أساس المعاملات الحرة.

**و – إعادة تنظيم القطاع العام :**

تجرى عملية إعادة تنظيم القطاع العام جنباً إلى جنب مع الإجراءات الأخرى التى تشكل في مجموعها سياسة الانفتاح الاقتصادى. وقد بدأت إعادة تنظيم القطاع العام سنة ١٩٧٥ حين صدر القانون بإلغاء المؤسسات العامة. فلقد كانت هذه المؤسسات تقوم بدور الشركات القابضة التى تنسق وتخطط وفى بعض الأحيان نتابع أنشطة الشركات التابعة لها. ولاشك أن طريقة تنظيم القطاع العام كانت فى حاجة إلى إعادة نظر ، فقد تفشت فيها البيروقراطية وانعدام وسائل الرقابة الفعالة وترتب عليها انخفاض الكفاءة الإنتاجية ولكن إلغاء المؤسسات العامة دون خلق بديل فعال لها يحمل معه خطر تحول إدارة الشركات إلى المبادئ والأساليب الرأسمالية.

**٢ – نتائج الانفتاح الاقتصادي :**

ولقد أتت سياسة الانفتاح الاقتصادي ثمارها التى من أهمها:

أ- ازدادت الثقة في الاقتصاد المصري والتى كان من نتائجه إنشاء هيئة الخليج التى قدمت مساعدات لمصر. كما تم توفير مساعدات بلغت قرابة ٣ مليار دولار وذلك بغرض تدعيم القاعدة الإنتاجية بهدف زيادة الطاقة التصديرية للاقتصاد المصري.

ب- تطوير قوانين النقد الأجنبي بغرض تحرير تعامل الجنية المصري وإعطاء مرونة للنظام المصرفي للعمل في الأسواق المالية العالمية. كما تم تشكيل لجنة لدراسة السوق الموازية وبحث الأوضاع المتعلقة بسعر صرف الجنيه المصري.

ج- إدخال تعديل جوهري في السياسة التجارية وأصبحت القاعدة في المعاملات التجارية هي حرية الاستيراد للاحتياجات الضرورية من السلع وقطع الغيار والمعدات اللازمة للإنتاج وذلك بغرض إزالة الاختلافات الموجودة والقيام بعمليات الإحلال والتجديد طالما أن عملية الاستيراد لا يلزمها تحويل عملة.

د- تسبب الانفتاح في زيادة حدة التضخم الذى تعرض له الاقتصاد المصري وذلك للأسباب الآتية:

- أدت هذه السياسة إلى فتح الاقتصاد المصري للسلع الأجنبية التى تباع في مصر دون تحديد هامش للربح بالنسبة لها وهذا يساهم مساهمة مباشرة في رفع الأسعار.
- كان من نتيجة ذلك منافسة السلع الأجنبية للإنتاج المحلى الذى يعانى من معوقات داخلية كثيرة.
- أدى تدفق رأس المال الأجنبي – رغم تواضع حجمه – إلى زيادة الطلب على موارد تتمتع بضعف عرضها وبالتالى إلى الضغط على أسعارها نحو الارتفاع.

- التخفيض الضمني وليس الصريح للجنيه المصرى بخلق توسيع نطاق السوق التجارية الموازية للنقد الأجنبي.

هـ- يتجه رأس المال الأجنبي إلى القطاعات الإنتاجية الهامة ذات العائد السريع. وهذا يتطلب أن تتدخل الدولة لتدعيم أو تكملة النقص فى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالصناعات الثقيلة مثلا والا تضعف القوى الإنتاجية الذاتية للاقتصاد القومي.

و- أدت سياسة الانفتاح إلى إعادة توزيع الدخل لصالح القطاعات التجارية والتركيز على المشروعات سريعة العائد مما أدى إلى سوء توزيع الدخل وتخصيص الموارد.

ز- زيادة الوزن النسبى لقطاعات الإنتاج الأولى (زراعة وبترول) والقطاع الثالث (خدمات – تجارة – مال) على حساب القطاع الثاني (الصناعات التحويلية).

ح- زيادة اعتماد مصر على الخارج.

ط- ترتب على هذه السياسة نمو الرأسمالية المحلية التى تهتم بالأنشطة التجارية ، كما أدت هذه السياسة وسوء توجيهها إلى سوء توزيع الدخل في مصر.

# الفصل الثالث
# الاقتصاد المصري فى ظل تنفيذ
# برنامج الإصلاح الاقتصادي

لقد بدأت برامج "الإصلاح الإقتصادى والتكييف الهيكلي" ، تطبق على نطاق واسع في معظم الدول النامية ابتداء من النصف الثاني للثمانينات. ولما كانت هذه البرامج ذات طبيعة كلية، بعيدة المدى، فقد غطت معظم الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي فى الدول النامية وما يرتبط به من أنشطة مساعدة، بحيث امتدت آثارها المباشرة وغير المباشرة إلى مجالات الإنتاج الزراعي وتجارة الحاصلات الزراعية واستهلاك الغذاء.

## أولاً : مبررات الإصلاح الاقتصادي :

سوف نتناول فيما يلى أهم مبررات الإصلاح الاقتصادي ويمكن إجمال هذه المبررات فى ثلاث نقاط رئيسية:

١- تدهور مستويات الأداء الاقتصادى لكثير من الدول النامية بسبب عجز سياساتها الداخلية.

٢- مشكلة الديون الخارجية وتدهور معدلات التبادل التجارى لها.

٣- التحول فى دول أوروبا الشرقية إلى آليات السوق وتفكك ما كان يعرف سابقاً "بالإتحاد السوفيتى".

**١ – تدهور مستويات الأداء الاقتصادي لكثير من الدول النامية بسبب عجز سياساتها الداخلية:**

لقد تراكمت في كثير من الدول النامية، من اثر سياسات اقتصادية كلية وقطاعية غير ملائمة، كثير من الاختلالات الهيكيلية أثرت على مستويات الأداء الاقتصادي في كل الأنشطة. تفاقم العجز في موازين التجارة، وزادت نسبة العجز في الموازنة العامة وكذلك معدلات التضخم والبطالة. كما ظهرت في معظم الدول النامية مشكلة العجز الغذائي نظراً لتخلف معدلات إنتاج الغذاء كثيراً عن معدلات نمو الطلب عليه.

وقد تطلب ذلك إتباع استراتيجية التوجه للداخل أو ما يعرف باستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات، زيادة التدخلات الحكومية ووضع الحوافز الجمركية وغير الجمركية بحجة حماية الصناعات الناشئة، وإتباع نظم الرقابة على الصرف (عملات وطنية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية)، والتدخل في تحديد الأسعار في مختلف الأسواق، وتقديم الدعم لقطاعات معينة وفئات معينة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. وقد ساهم كل هذا في حدوث تشوهات كبيرة في

العلاقات السعرية أفقدت الأسعار وظيفتها كمؤشرات للكفاءة في تخصيص الموارد وعمل الحسابات الاقتصادية اللازمة لإتخاذ القرارات. لكل ما سبق كانت هناك ضرورة للإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة مع استراتيجية جديدة للتوجه إلى الخارج. والحد من التدخل الحكومي وإعطاء مجال للقطاع الخاص.

**٢- مشكلة الديون الخارجية، وتدهور معدلات التبادل التجاري لها :**

أدت تفاقم مشكلة الديون وعجز كثير من الدول النامية عن توفير الموارد اللازمة لخدمة هذه الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية إلى ظهور ضغوط خارجية تحس حكومات الدول النامية على ضرورة تنفيذ برامج الإصلاح والتحرير حتى تستطيع الحصول على ما يلزمها من مساعدات مالية وتسهيلات عاجلة.

**٣- التحول فى دول أوروبا الشرقية إلى آليات السوق وتفكك ما كان يعرف سابقاً "بالإتحاد السوفيتى" :**

لقد كان هذا التحول لدول أوروبا الإشتراكية وتفكك ما كان يسمى بالإتحاد السوفيتي سابقاً وتبنى سياسات كلية وقطاعية تخضع بمقتضاها كافة أوجه النشاط الاقتصادى لآليات السوق، بمثابة دليل واقعي لدول العالم النامي على ضرورة الإسراع بالتخلي عن " التوجه الداخلي أو

الإحلال محل الواردات" وتصفية وبيع القطاع العام، والحد من التدخلات الحكومية وإفساح المجال للقطاع الخاص، وعدم التردد في قبول العلاج المتمثل في برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة.

**ثانياً : مراحل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى :**

**المرحلة الأولى :**

تمييز هذه المرحلة بكثير من الإصلاحات النقدية والمالية وقليل من الإصلاحات الهيكلية وكانت نتائجها في صالح المتغيرات النقدية والمالية حيث تم تخفيض معدل التضخم، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات وانخفاض العجز فى الموازنة العامة.

**المرحلة الثانية :**

يغلب عليها الكثير من الإصلاحات الهيكلية والقليل من الإصلاحات النقدية والمالية وقد تم الإهتمام بالإنتاج وزيادة الإنتاجية وتعديل الهياكل الاقتصادية وتحقيق المزيد من الخصخصة والتحول نحو القطاع الخاص وتنشيط سوق المال ووضع استراتيجية طموحه لتنمية الصادرات وتحرير التجارة الخارجية وتحسين مناخ الإستثمار وخلق فرص عمل متزايدة لعلاج البطالة وتحقيق معدل مرتفع لنمو الناتج المحلى الإجمالى.

**المرحلة الثالثة :**

هـذه المرحلـة تركـز علـى الإصـلاحات الهيكليـة مـع ضـمان الاستقرار النقدى والمالى، وتتمثل الإصلاحات الهيكلية فى خصخصة القطـاع العـام، وتحريـر التجـارة وتشـجيع الإسـتثمارات لتحقيـق معـدلات مرتفعـة لنمـو الاقتصـاد، ورفـع مسـتوى كفـاءة المؤسسـات والتنظيمـات الاقتصادية بما فى ذلك النظام المصرفي وسوق المال والنظام الضريبي.

## ثالثاً : أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر :

تنطوي سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على مجموعة من الأهداف، وذلك على النحو التالي :

١- تخفيض معدل التضخم والوصول إلى حالة من استقرار الأسعار، بما في ذلك من استقرار في سعر الصرف.

٢- تخفيض عجز الموازنة والوصول إلى تحقيق التوازن المالي الذى يخفف من الضغوط التضخمية.

٣- تحسين وضع ميزان المدفوعات وإعادة التوازن الخارجي وتخفيض حجم المديونية الخارجية وأعبائها.

٤- تحريـر التجـارة الخارجيـة لتحقيـق التـوازن فـي الميـزان التجـاري وإعادة هيكلة الصادرات المصرية وزيادة حجم الصـادرات وخاصـة السلعية.

٥- إعادة توزيع الإستثمارات ليتولى القطاع الخاص الجزء الأكبر من الإستثمار القومي ويكون القطاع الخاص هو القائد لعملية التنمية والتحول نحو التخصيصية وإعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٦- تشجيع الإستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر والإستثمار من أجل التصدير.

٧- زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الإستثمار والإدخار.

٨- الحد من مشكلة البطالة والمساهمة فى علاجها بشكل فعال.

٩- رفع مستوى كفاءة المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية بما فى ذلك النظام المصرفي وسوق المال والنظام الضريبي، وغيرها من الجوانب التى تقع فى إطار الإصلاح المؤسسي.

## رابعاً : أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر وأدواته:

إن برنامج الإصلاح الاقتصادى يشتمل على حزمة من سياسات الإصلاح بعضها كانت سياسات للتثبيت الاقتصادى وبعضها كانت سياسات للتصحيح الهيكلى، فقد غلب على الاقتصاد المصرى فى

المرحلة الأولى مجموعة سياسات التثبيت وفى المرحلة الثانية قد بدأ يركز تركيزاً شديداً على سياسات التصحيح الهيكلى ويمكن عرض سياسات الإصلاح الاقتصادى على النحو التالى :

**١- السياسة النقدية :**

وهى عبارة عن مجموعة الأدوات التى يستخدمها الجهاز المصرفى أو السلطات النقدية من أجل التحكم فى عرض النقد ومستوى أسعار الفائدة :

- أقتضى الأمر فى هذا الوقت إلى تطوير أدوات السياسة النقدية والإئتمانية بل واستحداث أدوات جديدة لتعبئة الموارد وتوظيفها بكفاءة وفاعلية وفى نفس الوقت سياسة انكماشية تعمل على تخفيض معدل التضخم من خلال الحد من التوسع النقدى باستخدام الأدوات التالية :

**أ- تحرير أسعار القائمة :**

اعتباراً من ٣ يناير ١٩٩١ تم إعطاء البنوك الحرية فى تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة وصولاً إلى أسعار فائدة حقيقية تعكس قوى السوق وبمتطلباته، ونتيجة لذلك ارتفع سعر البنك المركزى للاقراض والخصم الى أن وصل إلى ١٩,٨%، وسرعان ما انخفض إلى ١٧%

فى يونيو ١٩٩٢ ثم إلى ١٥,٢٥% فى يونيو ١٩٩٣، ثم إلى ١٤,٥% فى سبتمبر ١٩٩٤، ثم انخفض إلى ١٤% فى أكتوبر ١٩٩٥.

ومن ناحية أخرى تقرر إلغاء الحد الأدنى لمعدل العائد على الودائع بالجنيه المصرى لمدة ثلاثة أشهر وقدره ١٢%، مما أدى بالبنوك التجارية الى تخفيض معدل العائد المعمول به لديها إلى نحو ١٠,٨% فى المتوسط فى يونيو ١٩٩٤، مقابل ١٣,٥% فى يونيو ١٩٩٣ وانخفضت إلى ما بين ٩,٥% و ١٢% فى نهاية سبتمبر ١٩٩٤، وتتراوح حالياً ما بين ٩,٧٥% إلى ١٠%.

وقد اتجهت أيضاً معدلات الفائدة على القروض لمدة سنة فأقل إلى نفس الإتجاه النزولى، ولعل من الملاحظ أن اتجاه أسعار الفائدة إلى الإنخفاض أثناء تطبيق برنامج الإصلاح يتزامن مع انخفاض معدلات التضخم فى تلك الفترة ويعلن عن نجاح أدوات السياسة النقدية فى السيطرة على التضخم بتناسقها مع أدوات السياسة المالية.

**ب- إعادة النظر فى أدوات التحكم فى السيولة المحلية :**

مراجعة الأدوات الخاصة بنسبة السيولة المحلية ونسبة الاحتياطى عن طريق البنك المركزى، وبالتالى إعادة النظر فى مكونات كلتا النسبتين ومعدلاتهما وفترات احتسابهما بما يعطى فاعلية أكبر لهذه

الأدوات، وبما يضمن الأمان اللازم للبنوك وعملياتها، وقد اقترن ذلك أيضاً بتراجع معدل التضخم.

وفى إطار امتصاص فائض السيولة المحلية، ثم استخدام وطرح أذون خزانة لمدة ٩١ يوم، بداية من عام ١٩٩٠ تكتتب فيها البنوك وشركات التأمين والأفراد، ثم طرحت أذون أخرى لمدة ١٨٢ يوم اعتباراً من سبتمبر ١٩٩١، ثم أذون أخرى لمدة ٣٦٤ يوماً اعتبار من ٣٠ مارس ١٩٩٣ كما تم فى أوائل سنة ١٩٩٥ إصدار سندات طويلة الأجل بعائد سنوى ١٢% وذلك لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بدلاً من الأدوات الأخرى، وأمكن بذلك تحسين الدور التقليدى المحلى الذى كان يمارسه التوسع النقدى.

ويلاحظ مدة التنسيق الواضح بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية حيث إتجهت الأولى إلى تمويل العجز بأدوات غير تضخمية لتمتص فائض السيولة وتخفيض معدل التضخم، بينما كانت السياسة المالية تعمل على تخفيض نسبة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، وبذلك يمكن ملاحظة أنه مع استمرار انخفاض عجز الموازنة العامة فقد اقتصرت الزيادة فى صافى مبيعات أذون الخزانة على ٤,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٣-١٩٩٤ مقابل ١٣,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٢-١٩٩٣.

**ج- استخدام سياسة السقوف الانتمائية ثم التراجع عنها :**

تم استخدام سياسة السقوف الائتمانية اعتبارا من عام ١٩٩١ بفاعلية عندما صاحبتها سياسات أخرى مساندة وأهمها، سياسة تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وبعد ذلك تم فى أكتوبر ١٩٩٢ إيقاف العمل بسياسة السقوف الائتمانية للقطاع الخاص ثم لقطاع الأعمال العام اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٣، وعموماً تم تشجيع القطاع الخاص فى التعامل مع كافة البنوك العاملة وهو ما أدى إلى ارتفاع نصيبه من الإئتمان المحلى إلى ٤٢,٢% فى نهاية سبتمبر ١٩٩٤، مقابل ٣٨,٢% فى نهاية سبتمبر ١٩٩٣.

**د – تحرير سعر الصرف والمحافظة على استقراره :**

التزامن الفعال بين تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف، وفى أكتوبر ١٩٩١ تم تنفيذ المرحلة الأخيرة من مراحل توحيد وتحرير سعر الصرف على أساس تحديد سعر الصرف من خلال السوق الحرة، وبالتالى أصبحت قيمة الجنيه المصري تتحدد وبشكل واقعي من خلال التفاعل بين قوى العرض والطلب. وأصبح من حق شركات الصرافة أن تعمل، ويتم تبادل الجنيه المصري بالعملات الأجنبية بكل حرية.

وقد استخدم البنك المركزي أدواته في المحافظة على استقرار سعر الصرف، حيث يأخذ بسياسة شراء المعروض عليه من فائض النقد الأجنبي لدى البنوك وشركات الصرافة، مما أدى إلى استقرار نسبى في سعر الصرف طوال فترة تطبيق البرنامج.

ويلاحظ أن تزامن تحرير سعر الفائدة وتحرير سعر الصرف أدى إلى التخلص من ظاهرة الدلورة حيث تم أحلال الجنيه المصري محل الدولار وحول الكثير من المصريين ودائعهم من دولارات إلى جنيه مصري لأول مرة منذ سنوات طويلة واستعادوا ثقتهم في عملتهم الوطنية، بعد أن كان حوالى ٦٠% من السيولة النقدية في مصر مكونة من الدولار الأمريكي

**٢- السياسة المالية :**

وهى استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلى لمنع حدوث التضخم الاقتصادي ، وقد كان الهدف الأساسي للسياسة المالية هو تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة إلى أدنى مستوى ممكن، مع تمويله تمويلاً حقيقياً من خلال أدوات غير تضخمية وبذلك استخدمت العديد من أدوات السياسة المالية في هذا المجال لعل من أهمها:

**أ- الأدوات والإجراءات الضريبية :**

استخدمت الضرائب كأداة رئيسية لزيادة الإيرادات العامة وفى هذا المجال اتخذت العديد من الإجراءات وطبقت مجموعة من الأدوات لعل من أهمها:

- استحدثت ضريبة المبيعات اعتباراً من مايو ١٩٩١ لتحل محل ضريبة الإستهلاك التى كانت مفروضة على عدد محدود من السلع.
- تم إتباع نظام الضريبة الموحدة لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على مشكلة تعدد الإجراءات.
- حصر المجتمع الضريبي وتكليف عمليات الفحص والربط والتحصيل، مع سرعة الفصل في المنازعات الضريبية.
- اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة للحد من التهرب الضريبي
- تعديل هيكل التعريفة الجمركية لتحقق أهدافها الاقتصادية.

**ب- ترشيد الأنفاق العام بكل صورة :**

حيث استخدم الأنفاق العام كأداة هامة لتخفيض عجز الموازنة العامة، وقد استخدم فى ذلك عدد من الإجراءات لعل من أهمها:

- تم ترشيد الدعم وإلغاؤه عن العديد من السلع والخدمات، وقد اقتصر الدعم على عدد محدود من السلع الأساسية.
- تم ترشيد الأنفاق العام بالقدر اللازم لتشغيل المرافق العامة وخاصة الصيانة.

- تم ترشيد الأنفاق على الإستثمارات العامة وفصل استثمارات قطاع الأعمال العام عن الموازنة العامة.
- اتخذت الإجراءات الكفيلة بعدم تجاوز الاعتمادات المقدرة، وتجنب الأنفاق غير الضروري، ودعم الرقابة المالية الحكومية.

**جـ- تغيير أدوات تمويل عجز الموازنة العامة :**

حيث استبدلت الأدوات التضخمية بأدوات غير تضخمية، وبالتحديد تمثلت الأخيرة في تمويل العجز في الموازنة من خلال أذون الخزانة بصورها المختلفة.

**٣- السياسة التجارية وتحرير التجارة الدولية :**

يلاحظ أن سياسة التجارة الدولية اتجهت وتتجه إلى تحرير التجارة الدولية عبر المراحل الثلاثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

وعلى ذلك تشتمل السياسة التجارية في هذا البرنامج على عدد من الأدوات والإجراءات في عدة جوانب هي :

**أ – تحرير سعر الصرف :**

حيث يمكن اعتبار تحرير سعر الصرف الذى تم في أكتوبر ١٩٩١ أحد الأدوات الهامة التى تعتمد عليها سياسة التجارة الدولية في

تحقيق أهدافها بالتنسيق التام بينها وبين السياسة النقدية في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وخاصة مع النجاح في استقرار سعر الجنيه المصري بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي، ويمكن أن نطلق على تحرير سعر الصرف هنا على أنه التحرير النقدي للتجارة الدولية المصرية.

**ب – تحرير الواردات :**

حيث تم استخدام عدد من الأدوات لاتخاذ العديد من الإجراءات لعل من أهمها:

- استخدام التعريفة الجمركية لتكون نظام الحماية السعرية بدلا من الحماية الكمية، مع العمل على تضييق مدى التباين في التعريفة الجمركية على أن يتم تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى ٥٠% على أن يتم ذلك تدريجياً.
- إلغاء نظام الترشيد ونظام الحصص التى كانت تتحكم في عمليات الاستيراد تماما واستحدث بدلا منها قائمة حظر تتضمن عدداً معيناً من السلع.
- تم تحرير معظم السلع التى كان محظور استيرادها.
- أصبح القطاع الخاص على قدم المساواة مع القطاع العام والحكومي في مجال الاستيراد .

والخلاصة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتجه إلى رفع القيود الكمية عن الواردات واستبدالها لآلية الحماية السعرية مع تخفيض درجة الحماية السعرية عن طريق الرسوم الجمركية بالتدريج، بهدف تشجيع الصادرات وإكساب المنتجات المحلية القدرة على المنافسة في السوق المحلى والخارجي.

**جـ- تحرير الصادرات :** حيث تم استخدام العديد من الأدوات والإجراءات لعل من أهمها :

- إلغاء نظام الحصص التصديرية في جميع السلع.
- ألغيت تدريجيا القيود على السلع المحظور تصديرها.
- تم تحرير الصفقات المتكافئة من القيود الإدارية.
- ربط الصادرات بمجموعة من الحوافز التصديرية لتشجيع الصادرات.
- تحرير عدد من السلع الزراعية والصناعية لخدمة أغراض التصدير.
- ربط حوافز الاستثمار بالإنتاج من أجل التصدير.
- المساواة بين القطاع الخاص والعام في مجال التصدير، حيث تم إلغاء المعاملة التميزية ضد القطاع الخاص.

هذا بالإضافة إلى إجراءات أخرى فى مجال تحرير الإطار المؤسسى للتجارة الخارجية تبسيط الإجراءات وتحرير إدارة عمليات الاستيراد والتصدير من التعقيدات الإدارية.

## ٤ – سياسة التخصصية ( الخصخصة) :

يقصد بالتخصيصية سياسة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة، وهذا ما يرتبط بتغيرات اقتصادية وإجتماعية سابقة ولاحقة، حيث أن التخصيصية لا يمكن نجاحها إلا في بيئة تتسم بالحرية الإقتصادية.

### أ – الأهداف الاقتصادية للتخصيصية :

من الضروري أن تحدد الدولة قبل بدء برنامج التخصصية، الأهداف المرجوة من تطبيق التخصيصية، لأن ذلك يؤثر فى نموذج التحول، وفى أساليب التخصيصية، وفى التوقيت والمدى الزمني للتنفيذ، وفي السياسات المتصلة بالتطبيق، مثل إزالة القيود وإعادة الهيكلة المالية. فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة تهدف لتقليص العجز بالموازنة فعليها أن تبدأ ببيع الشركات الخاسرة التى تحمل الموازنة أعباء ودعماً، أما إذا كانت تهدف للحصول على عوائد كبيرة من برنامج التخصيصية، فعلى الدولة البدء ببيع الشركات الرابحة ذات الثقة. وقد يكون أحد أهداف الدولة توسيع قاعدة الملكية للأفراد، وبالتالى فعليها أن تلجأ لأسلوب الطرح العام من خلال بيع أسهم بأعداد كبيرة وتحديد حدود قصوى للمشتري من أجل تملك أكبر عدد ممكن من الأفراد للأسهم.

وهكذا فقد تعمل توجهات برنامج التخصيصية على زيادة الأهمية النسبية لبعض الأهداف مقابل تقليص الأهداف الأخرى، وفقا لما تبغيه الدولة وتراه في صالح الإقتصاد القومي.

وتهدف الدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وهى كالآتى:

- زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة الإقتصادية.
- تنشيط وتطوير أسواق المال.

- توسيع قاعدة الملكية.
- خفض العجز المالي للحكومة.

**- زيادة المنافسة وتحسين الأداء الاقتصادي :**

من أهم أهداف التخصيصية ، ومبررات اللجوء إليها،زيادة الكفاءة الاقتصادية للمنشآت التى يجري تخصيصها، وبالتالي تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للاقتصاد ككل، ويتحقق ذلك بتحسين استخدام الموارد وكفاءة تخصيصها، نتيجة اعتماد المنشآت الخاصة على الأسعار الحقيقية إلى جانب العمل على خفض التكلفة من ناحية وتحسين جودة الإنتاج من ناحية أخرى.

وتستند عملية زيادة الكفاءة إلى نتيجتين متلازمتين للتخصيصية وهما: زيادة المنافسة وتغيير نمط حقوق الملكية. إذ تعمل المنافسة على حرية الدخول والخروج للمنشآت الخاصة من السوق والانتقال من نشاط لآخر سعياً وراء تعظيم الربح، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تخفيض التكاليف وزيادة جودة السلع بسبب وجود منافسين ، وهذا الأمر ينعكس بدوره على تحسين الكفاءة الإقتصادية، وبالتالي انخفاض الأسعار التى يباع بها المنتج النهائي للمستهلك.

كما تقترن المنافسة بعوامل أخرى تعمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية للمنشآت مثل :

- تضاءل التدخل الإداري من قبل الحكومة في قرارات المنشأة، مما يجعل المنشأة تعمل على أسس إقتصادية فقط.
- إخضاع المنشأة لضوابط عمل سوق المال في تدبيرها للتمويل، وفي إيراداتها أيضاً، إلى جانب ربط الأجور بالزيادة في الإنتاجية.
- وجود إطار تنظيمي توفره الحكومة لحماية المنافسة،والتصدي لأي ممارسات تحد من المنافسة في السوق، مما يزيل من مصادر ضعف الكفاءة الاقتصادية، ويحد من أية تأثيرات سلبية على القرارات الاقتصادية.

هذا من ناحية زيادة المنافسة في الاقتصاد، أما من ناحية تغيير حقوق الملكية، فيترتب عليها خلق فئة تكون شديدة الحرص على نجاح

المنشأة، لأن هذا يحقق مصالحهم الشخصية في زيادة الأرباح. وينطوي على مراقبة صارمة لعمل المنشأة وتوفير نظام الحوافز للإدارة لتشجيعهم على زيادة تحقيق الأرباح ، خاصة أن المنافسة تخلق سوقاً نشطة لانتقال الكفاءات الإدارية سعياً وراء الحوافز الأعلى.

**- تنشيط وتطوير أسواق المال :**

تتكون سوق المال من سوقين متميزتين ، إحداهما تتداول فيها النقود قصيرة الأجل ، ويطلق عليها سوق النقد، والثانية تتداول فيها الأوعية طويلة أو متوسطة الأجل مثل الأسهم والسندات، ويطلق عليها سوق رأس المال ، وتعتبر أسواق المال مجموعة من العلاقات المؤسسية التى تحكم العلاقة بين طالبي وعارضي النقود فى المجتمع، ومن ثم فكلما أزداد طالبو النقود كلما نشطت السوق وأرتفع حجم وقيمة الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال وزاد الطلب على الاقتراض في سوق النقود من خلال البنوك.

وهذا ما يرتبط بتطبيق التخصيصية التى تؤدي لزيادة عدد المنشآت الخاصة فى المجتمع، وبالتالى زيادة الحاجة للنقود من أسواق المال بشقيه : سوق النقود وسوق رأس المال . هذا إلى جانب توفر الظروف الملائمة لتطبيق التخصيصية المتمثلة في التحرر الإقتصادي الذي يعمل بدوره من ناحية أخرى على تنشيط وتعميق الأسواق المالية،

خاصة مع زيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية، ومع نضوج تجربة التخصيصية وأتساع نطاق أعمال المنشآت الخاصة تظهر طبقة الوسطاء الماليين على نطاق كبير، وبالتالي تزدهر السوق المالية.

ومن ناحية أخرى، فالعلاقة بين التخصيصية وأسواق المال هي علاقة مزدوجة، فكما تؤدى التخصيصية لازدهار وتنشيط سوق المال، فإن سوق المال هو أحد المتطلبات الأساسية لتنفيذ – والاستمرار في – التخصيصية . حيث تسهم سوق المال فى توفير النقود للمنشآت التى تخضع للتخصيصية من ناحية، ومن ناحية أخرى تساعد سوق رأس المال فى عملية تقييم المنشأة من خلال تحديد قيمة الأسهم المطروحة وفقاً للعرض والطلب في البورصة.

**- توسيع قاعدة الملكية :**

يمكن للتخصيصية أن تؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية لأفراد الشعب، من خلال استخدام أسلوب الطرح العام في بيع المنشأة، أي طرح أسهم للإكتتاب العام في البورصة، وهذا يشجع صغار المستثمرين والمدخرين على شراء الأسهم وتتحول بذلك أعداد كبيرة من أفراد الشعب إلى طبقة ملاك.

ويعد هذا الهدف من الأهداف الهامة، لأنه يعمق الشعور بالإنتماء لدى الأفراد، ويجعلهم من المشاركين فى إتخاذ القرارات

الإقتصادية، وهو ما يجعلهم يرحبون بسياسة التخصيصية ، كما تعمل توسيع قاعدة الملكية على زيادة الثروة لدى القطاع العائلي، مما يشجعه على الاعتماد على الذات، وبالتالى يخفف الأعباء الواقعة على كاهل الدولة.

**- خفض العجز المالي للحكومة :**

لاشك أن أحد الأهداف الهامة التى تجعل الدولة تلجأ لتطبيق سياسة التخصيصية هو خفض العجز المالي الذي تعاني منه الحكومة، ويتحقق هذا العجز بسبب القطاع العام، الذى غالباً ما يشكل مصدر عجز مالي ضخم للدولة. وتغطي خسائر القطاع العام من ثلاثة مصادر ترتبط إما بموازنة الدولة أو بميزان المدفوعات، وتتمثل في دعم من الميزانية، أو قروض من الجهاز المصرفي بأسعار مدعمة، أو الاقتراض من الخارج.

وتطبيق التخصيصية على القطاع العام يؤدى لتوقف المصادر الثلاثة السابقة للتمويل، الأمر الذى يعني توقف تحمل الدولة لأية خسائر، وبالتالى يتضائل العجز المالي للحكومة بقيمة تساوي قيمة الخسائر التي كانت تتحقق بسبب خسائر القطاع العام. كما تحصل الدولة على إيرادات نتيجة بيع الشركات، فضلاً عن زيادة حصيلة الضرائب نتيجة زيادة حجم الشركات الرابحة الخاضعة للضريبة.

**ب – أساليب التخصيصية :**

ويمكن حصر أهم الأساليب الرئيسية لتطبيق التخصيصية في الآتي:

- الطرح العام للأسهم.
- الطرح الخاص للأسهم.
- بيع الأصول.
- إتاحة فرص لنمو الإستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة.
- البيع إلى العاملين بالمشروع.
- عقود الإيجار والإدارة.
- نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل.
- إعادة تنظيم وتقسيم المشروعات العامة.

**- الطرح العام للأسهم :**

وفقا لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بطرح أسهم للمشروع العام للبيع فى البورصة، ويمكن أن تطرح الحكومة كل أسهم المشروع للبيع. وفى هذه الحالة يتحول المشروع من مشروع عام إلى مشروع خاص، كذلك قد يقتصر الأمر على مجرد طرح جزء من أسهم المشروع، وبذلك يتحول المشروع إلى مشروع مشترك.

**- الطرح الخاص للأسهم :**

وفقا لهذا الأسلوب يتم طرح المشروع العام للبيع لصالح مجموعة من المستثمرين أو مؤسسات خاصة، ويتم ذلك من خلال إتباع نظام المزادات أو العطاءات. وأيضاً يمكن للحكومة بيع المشروع بالكامل أو جزء منه وفقاً للصالح العام للدولة، وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب كخطوة مبدئية أو بالاقتران مع الطرح العام.

ويتميز هذا الأسلوب، بأنه يتسم بالمرونة في تنفيذه ، كما أنه يمكن المشترى من تطوير وتحسين أداء المشروع وفقاً لرغبته. ولكن يعاب على هذا الأسلوب احتمال لجوء المشترى إلى تفكيك المشروع وبيع أصوله، وبالتالي توفق نشاط المشروع.

**- بيع الأصول :**

وفقاً لهذا الأسلوب تقوم الحكومة بتصفية المشروع العام وبيع أصوله في مزاد علني، أو من خلال عطاءات ، ويمكن للحكومة أيضاً أن تستخدم هذه الأصول للإسهام في إنشاء شركات جديدة، واحتفاظها بجزء من الملكية من خلال حصولها على أسهم في المشروع الجديد، وقد تلجأ الحكومة بعد ذلك لطرح هذه الأسهم لبيعها للقطاع الخاص.

وتلجأ الحكومة عادة إلى مثل هذا الأسلوب في الحالات التى يصعب فيها إيجاد مشترين للمشروع الذى يخضع للتخصيصية، أو في حالة وجود مديونية كبيرة قائمة على المشروع، وقد يكون المشروع ناجحاً

بالقدر الذى يسهل عملية بيعه، إلا أن الحكومة تلجأ لهذا الأسلوب لما يتميز به من قدرة على توفير عوائد مالية ضخمة للحكومة في وقت قصير بالمقارنة بطرح أسهم المشروع للبيع.

**- إتاحة فرص نمو الإستثمارات الخاصة داخل المشروعات المشتركة:**

يتم هذا الأسلوب من خلال لجوء الحكومة إلى إتاحة الفرصة لرأس المال الخاص من المساهمة في رأس مال الشركات العامة. وبالتالي تتحول الشركة إلى شركة مشتركة. وذلك دون أن تتخلص الحكومة من أسهمها الأصلية، بدخول رأس المال الخاص كشريك جديد يرفع من رأسمال الشركة، أو من خلال بيع الحكومة لجزء من أسهمها ، الأمر الذى يؤدى إلى تعديل نسب المساهمة بين الطرفين.

ويتميز هذا الأسلوب بالقدرة على توفير رأس المال اللازم لإعادة هيكلة الشركة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إلى جانب توفير رأس المال العامل المطلوب، ويتسم هذا الأسلوب أنه لا يلغى ملكية الحكومة في الشركة، وفى نفس الوقت يقود الشركة إلى العمل وفقاً لأسس المشروع الخاص، وهذا ما ييسر تحول الشركة بالكامل إلى القطاع الخاص بعد تحسن مركزها الاقتصادي والمالي، وما يترتب على ذلك من ارتفاع قيمة عائد بيعها.

**- البيع إلى العاملين بالمشروع :**

تستهدف التخصيصية من هذا الأسلوب تحويل الشركة العامة إلى شركة خاصة، من خلال تمليكها إلى العاملين بالشركة. ومع الإحتمالات الواردة بعدم قدرة العاملين على شراء أسهم الشركة، يحتاج هذا الأسلوب كشرط ضروري أن تتوافر للعاملين والإداريين فرص الحصول على الإئتمان ، وقد يكون هذا الإئتمان من مصادر متنوعة، مثل بنك أو مستثمرين يدخلون كمقرضين أو ضامنين للعاملين، وفى نفس الوقت يمتلكون جزءاً آخر من أسهم الشركة.

**- عقود الإيجار والإدارة :**

يستند هذا الأسلوب إلى فكرة أن الأصول الثابتة من مبان ومعدات لا تحقق ربحاً سوي بإستخدامها، وليس بامتلاكها فقط دون استخدام، ومن ثم فهذا الأسلوب ينطوي على فكرة فصل الملكية عن الإدارة، إذ أنه فوقاً لهذا الأسلوب تظل الملكية العامة قائمة ولكن تتعاقد الحكومة مع شركات تستأجر الشركة العامة مقابل مبلغ نقدي ووفقاً لشروط معينة، أو قد تتعاقد الحكومة مع شركة لإدارة الشركة العامة، وتتعهد إدارة الشركة بتحقيق أهداف معينة وتحصل مقابل هذا الشركة القائمة بالإدارة على مبلغ سنوي.

ويعد هذا أحد أساليب التخصيصية ، وهو يتميز ببقاء ملكية الشركة تحت نطاق الملكية العامة، ولكن تدار الشركة وفقاً لأسس القطاع الخاص، كما أنه يعد خطوة هامة لتأهيل الشركة لبيعها للقطاع الخاص بسعر مرتفع بعد أن تحقق أرباحاً مشجعة لإغراء القطاع الخاص لإمتلاكها.

**- نظام الكوبونات لمشاركة الطبقات محدودة الدخل :**

يستهدف هذا الأسلوب توسيع مشاركة المجتمع فى ملكية الأصول المباعة من خلال توزيع صكوك أو أسهم الشركة المباعة.

وقد يكون الدافع وراء هذا الأسلوب الرغبة فى عدم تركز ملكية المشروع العام، أو تقديم نوع من الدعم لتحسين مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض.

ولهذا يلائم هذا الأسلوب اقتصادات الدول النامية، لما تتسم به من كثرة الطبقات الفقيرة، وحاجة هذه الدول لتوسيع قاعدة الملكية، ومساعدة الطبقات الفقيرة.

**- إعادة تنظيم وتقسيم المشروعات :**

وفقاً لهذا الأسلوب، فإنه يتم تطبيق التخصيصية على المشروعات العامة تدريجياً من خلال كافة الوسائل السابقة، حيث تتم

التخصيصية على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المشروعات العامة. وقد يتخذ هذا الأسلوب أحد الصور التالية:

- تحويل الشركات العامة إلى شركات قابضة وشركات تابعة، بحيث تمتلك الشركات العامة أسهم الشركات التابعة، ويمكن للشركات القابضة أن تطرح أسهم الشركات التابعة للبيع.
- التخلص من بعض الأنشطة مع إحتفاظ الحكومة بأجزاء أخرى، مثل الأنشطة غير التجارية، وهذا ما ييسر عملية البيع للشركات.
- بيع التسهيلات الإنتاجية، ككل أو على أجزاء ، وهذا ما يعمل على زيادة المنافسة فى السوق .

**٥ – سياسة الاستثمار :**

إلى جانب التحول نحو سياسة الخصخصة ، التى تصب في إطار سياسة إعادة توزيع الاستثمار بين العام والخاص، فان سياسات الاستثمار تتبلور في شكل تحسين مناخ الاستثمار باستخدام مجموعة من الحوافز والمزايا والضمانات المباشرة وغير المباشرة. بل والأهم تسهيل الإجراءات وتطبيق لامركزية الاستثمار من خلال إلغاء ضرورة الحصول على العديد من الموافقات والتراخيص عند إقامة المشروعات الاستثمارية وتطبيق نظام الأخطار، وإقامة مكاتب الاستثمار بالمحليات، وتوحيد قوانين الاستثمار وقوانين إنشاء الشركات، والحكومة بصدد

إصدار قانون موحد للاستثمار ، بل تسعى الحكومة إلى تسويق مصر اقتصاديا، لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من خلال اتفاقيات أو اقتصاديات المشاركة الدولية أو التعاون الاقتصادي الإقليمي أو دعوة الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة للاستثمار في المناطق الحرة أو داخل البلاد، ووضع الحوافز المناسبة لتشجيع الاستثمار من أجل التصدير.

**٦ – سياسات الأسعار والأجور والدخول :**

حيث اتجهت سياسات الأسعار إلى تحرير معظم أسعار السلع والخدمات والتخلص من معظم أنواع الدعم المباشر وغير المباشر الذى كان بسبب تشويه للأسعار ، حيث تم تحرير معظم الأسعار الزراعية ، والصناعية، وأسعار قطاع الأعمال، وأسعار الطاقة.

ومن ناحية أخرى ركزت سياسات الأجور والدخول على أن تكون الأجور النقدية هي الأساس في التوازن بين الأجور والأسعار من خلال تقرير زيادات سنوية فى الأجور لتعويض كاسبي الأجور، وإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية لتعويض المتضررين من الإصلاح الاقتصادي، وعلى المدى الطويل سيعاد تعديل وإصلاح سياسات الأجور والدخول فى ضوء إعادة هيكلة العمالة فى القطاع الحكومي والعام ، أما القطاع الخاص فهناك تحرير كبير في سياسات الأجور

والدخول يحدث ولا قيود فى هذا المجال إلا تقرير الحد الأدنى للأجور ونظام الضمان الاجتماعي.

## **خامساً** : **نتائج تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى** :

ومن أهم النتائج التى تحققت من الإصلاح الاقتصادى :

*** النتائج الإيجابية :**

١- انخفاض معدل التضخم.

٢- انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة مع تمويل العجز تمويلاً غير تضخمياً من خلال أذون الخزانة.

٣- تحقيق فائض كلى في ميزان المدفوعات.

٤- انخفضت الديون الخارجية وانخفضت نسبة الدين الداخلى.

٥- استقرار أسعار الصرف حتى ١٩٩٦ ، مما أدى إلى التأثير إيجابياً على كل من الصادرات وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج من النقد الأجنبي.

٦- زيادة الثقة في العملة الوطنية وتحويل الدولار إلى جنيه مصري.

٧- زيادة الثقة من العالم الخارجي فى الاقتصاد المصري مما أدى إلى إسقاط جزء كبير من ديون مصر الخارجية وبالتالي تخفيف العبء على الدولة في خدمة الدين الخارجي.

٨- توسيع الطاقة الاستيعابية لسوق الأوراق المالية وتنشيط المعاملات في سوق الأوراق المالية المصرية.

قد نجحت التجربة المصرية فى الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في جانبه النقدي والمالي دون إحداث التوازن الحقيقي الذى لازال يحتاج لمزيد من الإصلاحات الهيكلية للوصول إليه.

**النتائج السلبية :**

١- تحقيق معدل نمو اقتصادى منخفض نسبياً.

٢- إن مشكلة البطالة لازالت قائمة وان خفت حدتها.

٣- تزايد التكلفة الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي ، وتجرى محاولات للتخفيف من تلك الآثار من خلال عدة أساليب مثل تقرير زيادات تعويضية فى الأجور نتيجة ارتفاع الأسعار وتقوية شبكة الضمان الاجتماعي، وتعميق دور الصندوق الاجتماعي في هذا المجال.

٤- تزايد الدين العام الداخلي.

٥- تزايد حدة الكساد الاقتصادى نتيجة للإجراءات الانكماشية التى أدت إليها سياسات الإصلاح الاقتصادى، مما أدى على عدم زيادة الاستثمار بالدرجة المطلوبة.

٦- وجود عجز فى الميزان التجارى المصرى مما يجعل معه اختلالاً هيكلياً فى ميزان المدفوعات.

## الفصل الرابع
## استراتيجية التنمية المستدامة
## رؤية مصر ٢٠٣٠

### **أولاً**: **تعريف التنمية المستدامة**:

- تعرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة ١٩٨٧م: "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".
- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية – ريودي جانيرو ١٩٩٢م: "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة

أفضل" إن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

## **ثانياً**: **أبعاد التنمية المستدامة**:

تعالج التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومتكاملة هي:-

١-التنمية الاقتصادية: تحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة.

٢-التنمية الاجتماعية: تحقيق المساواة والتماسك الاجتماعي.

٣-المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

## **ثالثاً**: **أهداف التنمية المستدامة**:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق ما يلي:-

١- بناء اقتصاد سوق فعال معتمداً على قطاع الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.

٢- الربط بين النمو الاقتصادي الصناعي ومدخلات الطاقة والمواد الخام.

٣- زيادة مخرجات الزراعة لتوفير الغذاء المناسب كماً ونوعاً للأفراد.

٤- المساهمة في دفع الاقتصاد القومي من خلال المساهمة الفعالة لقطاعات السياحة والنقل وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٥- خفض الملوثات (ملوثات الهواء – ملوثات الموارد المائية).

٦- حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة.

٧- اعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة.

٨- إدارة الموارد المتجددة خاصةً المياه بأسلوب مستدام.

٩- توزيع الثروات المتزايدة توزيعاً عادلاً بين فئات المجتمع المختلفة.

١٠- خفض معدلات الفقر والبطالة.

١١- إتاحة التعليم الجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية الأخرى لكل مصري بما يحقق رضاء المواطنين.

١٢- التخلص التدريجي من عدم المساواة بين الجنسين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

١٣- تحقيق التنمية العمرانية بناءاً على التخطيط الشامل والمستدام للعمران.

١٤- توفير احتياجات المواطنين من السكن والخدمات والمرافق العامة (مياه الشرب، الصرف الصحي، شبكات النقل، .....).

١٥- وجود جهاز إداري قوي وكفء يحسن إدارة موارد الدولة وقادر على الاندماج في النظام العالمي.

## رابعاً: خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة خصائص نحددها فيما يلي:

١-طويلة المدى يُعد البُعد الزمني فيها هو الأساس إضافةً إلى البُعد الكمي والنوعي.

٢-تراعى حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

٣-يكون في المقام الأول تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد.

٤-الحفاظ على البيئة الطبيعية بكل محتوياتها.

٥-تنمية الإنسان وخاصةً الاهتمام بالفقراء.

٦-المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً.

٧-التنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

## خامساً: الإطار العام لإعداد استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ وتحديد أهدافها:

تهدف استراتيجية التنمية المستدام أن بحلول عام ٢٠٣٠ تكون مصر قائمة على العدالة والتنمية المستدامة، ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، يستثمر الموقع الجغرافي لمصر ورأس المال البشري ويرقى بجودة الحياة.

## **المحور الأول**: **المحور الاقتصادي**:

**العنصر الأول: الاقتصاد:**

اقتصاد سوق منظم يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادر على تحقيق نمو مستدام ويتميز بالتنافسية والتنوع ويكون له دور فعال في الاقتصاد العالمي، وتتمثل الأهداف في مجال الاقتصاد فيما يلي:

١- **استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي حيث:**

أ- تصبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٥٠%.

ب- لا تزيد نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٥%.

ج- الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣% و ٥%.

٢- **نمو مستدام عن طريق:** تحقيق الاقتصاد معدل نمو حقيقي ٧% في المتوسط.

٣- **التنافسية والتنوع بواسطة:**

أ- زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً.

ب- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠%.

ج- زيادة مساهمة الصادرات إلى نمو ٢٥% من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

**٤- تعظيم القيمة المضافة عن طريق:**

أ- زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي.

ب- يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤%.

**٥- دور فعال قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية في الاقتصاد العالمي لتكون مصر:**

أ- ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في مجال بيئة الاقتصاد الكلي.

ب- أكبر ٣٠ اقتصاد في العالم.

ج- ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية.

د- ضمن أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق المالية.

هـ- ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال ١٠ سنوات.

و- أن تكون مصر ضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات.

٦- توفير فرص عمل وخفض معدل البطالة ليصل إلى ٥% ومضاعفة معدلات الإنتاجية.

٧- يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود ٧,٨ ألف دولار سنوياً.

**العنصر الثاني: الطاقة:**

أن يكون قطاع الطاقة قادر على تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة وتعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة وتتمثل الأهداف في مجال الطاقة كما يلي:-

١- تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة من خلال تأمين موارد الطاقة وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية.

٢- تعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية (التقليدية والمتجددة) عن طريق خفض كثافة استهلاك الطاقة، وزيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع في الدخل القومي.

٣- المساهمة الفعالة في تقدم الاقتصاد والتنافسية الوطنية والحد من الأثر البيئي للقطاع.

**العنصر الثالث: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية:**

جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والتكيف مع المتغيرات وقادر على تعظيم الاستفادة من الموارد وتقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية، وتطبيق نظام رقابي حكومي، وتتمثل أهداف الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية في:-

١- جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية:

أ- إعادة تعريف الموظف العام وفصله عن باقي العاملين المدنيين بالدولة.

ب- زيادة سنوية ١٠% في الخدمات المقدمة عن طريق الغير، وزيادة سنوية ٢٠% في استخدام أساليب جديدة.

٢- تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية.

٣- وضع نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بوضوح وشفافية وإنصاف.

٤- رفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٧% من المتوسط.

**المحور الثاني: المحور الاجتماعي:**

**العنصر الأول: التعليم:**

أن يكون التعليم بجودة عالية متاحاً للجميع دون تمييز ويساهم في بناء الشخصية المتكاملة المبدعة القادرة على التعامل تنافسياً مع المتغيرات العالمية، حيث:

**١- يكون التعليم بجودة عالية عن طريق:**

أ- إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي.

ب- تمكين الأطفال في المرحلة العمرية من صفر إلى ست سنوات من مهارات التعلم المبكر اللازم للاستعداد للمدرسة.

ج- تمكين الطلاب من مهارات اللغة العربية وإجادة لغتين أجنبيتين على الأقل من بينهما اللغة الإنجليزية بنهاية المرحلة الثانوية ومهارات الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات.

د- الارتقاء بالتعليم الفني من خلال توفير بديل جاذب اجتماعياً يحفز الطلاب والطالبات على الالتحاق به.

هـ- الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي وتطوير البحث العلمي في الجامعات.

**٢- التعليم متاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي وكفء وعادل ومستدام ومرن بواسطة:**

أ- إتاحة التعليم لكل طفل في مصر.

ب- تطوير إدارة المدارس لتتناسب مع الأهداف المرجوة من التعليم.

ج- إعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم في مصر.

د- تطوير نظم التقييم والامتحانات.

هـ- الارتقاء بمستوى التعليم العالي.

**٣-التعليم يساهم في بناء الشخصية المتكاملة عن طريق:**

أ- تمكين الطلاب من المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة والحقوق والواجبات وقبول واحترام العمل التطوعي والمسئولية المجتمعية.

ب- المشاركة بفاعلية مع باقي مؤسسات الدولة في بناء مواطن مصري متكامل الشخصية.

ج- إعادة التجانس الثقافي والاجتماعي للمجتمع المصري والتأكيد على الأخلاقيات والحرية والمسئولية واحترام القانون.

**٤- قادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية:** والارتقاء بمؤسسات إعداد المعلم والقادة التربويين والأخصائيين والعاملين بالمجتمع المدرسي ما قبل الخدمة وأثناء الخدمة، وتطوير الأكاديمية المهنية للمعلمين.

**العنصر الثاني: الابتكار والمعرفة والبحث العلمي:**

أن يكون مجتمع معرفي مبدع ومبتكر منتجاً للعلوم والتكنولوجيا يتميز بوجود منظومة وطنية وبنية تحتية ومؤسسية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية وعنصر بشري مبدع ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

**١- مصر مجتمع معرفي مبدع ومبتكر منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمين لنموه وريادته من خلال:**

أ- زيادة نسبة الناتج القومي القائم على اقتصاد المعرفة.

ب- زيادة نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي.

ج- رفع مستوى مصر دولياً في مجال الابتكار.

د- رفع كفاءة استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة.

هـ- زيادة عدد براءاتنا الاختراع المحلية المسجلة محلياً ودولياً، وأن تكون مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في مجال عدد براءات الاختراع (مؤشر التنافسية: الترتيب الحالي ٧٤ لعام ٢٠١٤).

**٢- منظومة وطنية وبنية تحتية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية حيث:**

أ- مؤسسات ذات أهداف محددة وواضحة وثابتة حيث تكون مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة عالمياً في مجال جودة مؤسسات البحث العلمي (مؤشر التنافسية: الترتيب الحالي ١٢٧ لعام ٢٠١٤).

ب- ربط ميزانية المراكز والمؤسسات البحثية والجامعات بالأداء.

ج- إعادة هيكلة المؤسسات والكيانات المتخصصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحديد الرؤى والأهداف بشكل يضمن عدم وجود تضارب أو تداخل في هذه الأهداف.

د- الفصل بين الوظائف التخطيطية والتنفيذية والرقابة (التقييم والمتابعة).

**٣- منظومة مؤسسية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية عن طريق:**

أ- تطوير وإصدار قوانين وتشريعات تحفيزية للصناعة وقوانين التجارة والضرائب والعمل والاستيراد والتصدير والمناقصات لإزالة العوائق المؤثرة على البحث العلمي والابتكار.

ب- تطوير وإصدار قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية وتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار وقوانين تنظيم الجامعات للتحفيز على البحث العلمي.

ج- إرساء ثقافة البحث في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

د- رفع قدرة مصر في الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة وتحسين مناخ العلوم والابتكار لجذبهم.

هـ- العمل على وفرة العلماء والمهندسين المصريين ليس فقط من حيث العدد ولكن الكفاءة والجودة أيضاً.

**٤- تحديد أولويات قومية قابلة للتنفيذ والقياس في مراحلها المختلفة عن طريق تحديد الاحتياجات والفرص القومية. ومنها المجالات التي تحقق ميزة تنافسية عالمية والتقنيات المرتبطة بها.**

**٥- وضع خطة استراتيجية وزمنية حيث يتم:**

أ- ربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية القومية.

ب- إصدار استراتيجية قومية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وإتاحتها لكل وزارات الدولة والمراكز البحثية وللشعب.

**العنصر الثالث: الصحة:**

أن يتمتع كل المصريين (بالحق في الصحة) بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية لتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية عربياً وأفريقياً ويتحقق ذلك عن طريق:

١- **تحقيق نتائج صحية أفضل وأكثر إنصافاً من أجل زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية من خلال:**

أ- خفض معدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات بنسبة ٥٠%.

ب- خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%.

ج- خفض التفاوت الملحوظ في النتائج الصحية إلى النصف.

د- أن تكون صحة السكان قوة دافعة للنمو الاقتصادي.

هـ- إدراج المحددات الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات الصحية.

و- إنهاء جميع أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر.

**٢- تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى يمكن لجميع المصريين الحصول على ما يلزمهم من الخدمات الصحية الآمنة ذات الجودة عند الحاجة ودون معاناة مالية لدفع تكاليف هذه الخدمات من خلال:**

أ- ضمان توافر الأدوية الأساسية والمستلزمات والتجهيزات الطبية.

ب- وصول خدمة التأمين الصحي لجميع المصريين.

ج- تحسن توظيف وتطوير وتدريب القوى العاملة في مجال الصحة.

**٣- زيادة الاستثمار في الصحة مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة عن طريق:**

أ- إعادة توجيه التمويل إلى المجالات عالية العائد وقليلة التكلفة.

ب- الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى ٥% من إجمالي الناتج المحلي.

**٤- تطوير وتقوية برامج الصحة العامة التي تعزز وتحمي الصحة من خلال:**

أ- خفض انتشار التهاب الكبد لأقل من ١% بين الأطفال حديثي الولادة و ١% من السكان.

ب- خفض ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٢٥% والقضاء على ظاهرة الإدمان.

ج- خفض استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر إلى أقل من ٢٠%.

د- ضمان تلبية احتياجات جميع النساء من خدمات رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة.

هـ- زيادة معدل اكتشاف حالات السل الجديدة والمنتكسة إلى أكثر من ٨٠%.

و- خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطريق إلى النصف.

ز- الحفاظ على مصر خالية من مرض شلل الأطفال.

٥- **ضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية** حيث يتم خفض نسبة وفيات الأمهات وخفض عدوى جروح العمليات والعدوى المكتسبة من المستشفيات بنسبة ٥٠%.

٦- **تحسين حوكمة القطاع الصحي بما يضمن إدارة للقطاع الصحي بفاعلية ومسئولية وشفافية على جميع المستويات من خلال:**

أ- تطوير نظام المعلومات الصحية ونظم التقييم والمتابعة وإنشاء خريطة صحية قومية واستخدام تطبيقات العلاج عند بعد.

ب- وضع السياسات والاستراتيجيات الصحية والخطط التنفيذية قصيرة ومتوسطة الأجل بشكل روتيني وبمشاركة مختلف الجهات المعنية من الحكومة وخارجها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

**العنصر الرابع: الثقافة:**

بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف من خلال ما يلي:-

**١- بناء منظومة قيم إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف:**

أ- وجود حوار وطني شامل حول قيم الديمقراطية والمواطنة والعدل والتسامح واحترام الاختلاف واحترام حرية التعبير والاعتقاد واحترام العلم والمسئولية الاجتماعية.

ب- تفعيل منظومة القيم الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع.

**٢- تمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة:**

أ- إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لكافة فئات المجتمع دون تمييز.

ب- تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الحق في الوصول إلى المعرفة وضمان حرية تداولها.

ج- اكتشاف ورعاية الموهوبين والنابغين في كافة المجالات الثقافية والعلمية والفكرية والفنية.

**٣- إدراك التاريخ والتراث الحضاري المصري، وإكساب القدرة على الاختيار الحر من خلال بناء آليات لتعزيز حرية التفكير والاعتقاد والإبداع.**

**٤- تعزيز الاهتمام بالثقافة الداعمة للتنمية المستدامة وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية، وبناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصري.**

**العنصر الخامس: العدالة الاجتماعية:**

مجتمع عادل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بأعلى درجة من الاندماج المجتمعي من خلال ما يلي:

١- المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتكون مصر من أفضل ٣٥ دولة في ترتيب مؤشر التنمية البشرية.

٢- ضمان حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون.

٣- مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل.

٤- مساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية عن طريق:

أ- زيادة نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة وملتحقين بمدارس نموذجية حاصلة على شهادة جودة التعليم.

ب-زيادة نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الحكومية الذين يجيدون استخدام الحاسوب (بناء على اختبار مقنن).

**المحور الثالث: محور البيئة:**

جودة حياة مستدامة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي قادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة ويتم ذلك من خلال ما يلي:-

**العنصر الأول: البيئة:**

١- **إيقاف تدور البيئية (المياه والهواء والأرض) والحفاظ على توازنها، وخفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية.**

٢- **الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة من خلال:**

أ- إقامة منظومة صناعية وزراعية مستدامة.

ب- إقامة منظومة مستدامة للنقل.

ج- تطبيق نظم للعمارة الخضراء.

د- صيانة الموارد الطبيعية.

**٣- إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي واستدامة إدارة منظومة المخلفات مالياً.**

**العنصر الثاني: التنمية العمرانية:**

خريطة عمرانية تتميز بالديناميكية والترابط، ودمج المعمار التاريخ والمعاصر، وتعظيم الاستفادة والتوازن بين ثلاثية أساسية (الطاقة – المياه – الأرض)، قادرة على مضاعفة مساحة العمران، وإعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد، وإحلال وتطوير المناطق العشوائية، ورفع جودة الحياة واستدامة تحسنها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

١- خريطة عمرانية ديناميكية مترابطة.

٢- مضاعفة مساحة العمران وتخطيط وتنمية مدن جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية السريعة بدون عشوائيات.

٣- إعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد (إعادة توزيع السكان على مساحة الأرض).

٤- إحلال وتطوير المناطق العشوائية والوصول لحلول جذرية لتنمية المناطق العشوائية الصالحة للتنمية.

٥- رفع جودة الحياة واستدامة تحسنها وتوفير وحدة سكنية لكل عائلة مصرية في المناطق المخططة.

# نذكر الباب الثالث

١- الاقتصاد المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ مر بعدة مراحل من أهمها :

**المرحلة الأولى** : مرحلة رأسمالية الدولة (تجربة محمد على ١٨٠٥ – ١٨٤٨).

**المرحلة الثانية** : مرحلة الحرية الاقتصادية والاعتماد على الخارج (١٨٤٨ – ١٨٨٢).

**المرحلة الثالثة** : مرحلة التبعية الاقتصادية والاحتلال الإنجليزى للبلاد (١٨٨٢ -١٩٥٢).

٢- الاقتصاد المصرى والتنمية الشاملة ومظاهر التغيير فى عهد الثورة (١٩٥٢ – ١٩٧٠) ومرت هذه الفترة بعدة مراحل وهى:

**المرحلة الأولى** : مرحلة المشروعات الحرة (١٩٥٢ – ١٩٥٦).

**المرحلة الثانية** : مرحلة التدخل الحكومى التدريجى (١٩٥٦ – ١٩٦٠).

**المرحلة الثالثة** : مرحلة التخطيط والتوجيه المركزى (١٩٦٠ – ١٩٦٧).

**المرحلة الرابعة** : مرحلة النكسة (١٩٦٧ – ١٩٧٠).

٣- بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى وكانت تهدف إلى بناء الاستثمار والتوجه المالى للدولة من الاشتراكية إلى الرأسمالية.

٤- بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي من النصف الثاني للثمانينات نتيجة لتدهور مستويات الأداء الاقتصادي ومشكلة الديون الخارجية وتدهور معدلات التبادل التجاري.

٥- استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) والتى تعالج ثلاث أبعاد رئيسية متداخلة ومتكاملة وهى التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

# تطبيقات الباب الثاني

**السؤال الأول**:

وضح ما إذا كانت العبارات التالية صحيحة أم خاطئة مع التعليق عليها بالتفصيل المناسب لبيان سبب صحتها أو خطئها:

١-كان فكر محمد علي يعتمد على الحرية الاقتصادية دون تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية . ( )

٢-بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر في عهد الثورة (١٩٥٢-١٩٧٠). ( )

٣-تسبب الانفتاح الاقتصادي في زيادة حدة التضخم الذي يتعرض له الاقتصاد المصري. ( )

٤-سياسة الخصخصة هي سياسة تحويل المشروعات الخاصة إلى مشروعات عامة. ( )

٥-السياسة النقدية هي استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي لمنع حدوث التضخم الاقتصادي. ( )

**السؤال الثاني**:

كانت تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر إلى بناء الاستثمار والتوجه المالي للدولة من الاشتراكية إلى الرأسمالية والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في ضوء العبارة السابقة أجب عما يأتي:

١- المبادئ الرئيسية لسياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر.

٢- نتائج الانفتاح الاقتصادي.

## السؤال الثالث:

"لقد بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر من النصف الثاني من الثمانينات وكانت هذه البرامج ذات طبيعة كلية بعيدة المدى"

في ضوء العبارة السابقة أجب عما يأتي:

١- مراحل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

٢- أهداف سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر.

٣- أنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر وأدواته.

٤- نتائج تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

# الباب الثالث

# الباب الثالث

# النظام العالمى الجديد والتطورات

# الاقتصادية العالمية ومدى استفادة مصر منها

نتناول في هذا الباب فصلين وهما :

الفصل الأول : مؤسسات النظام العالمي الجديد.

الفصل الثاني : الاقتصـــاد العربـــي والتطـــورات الاقتصـــادية العالمية.

تطبيقات الباب الثالث

# الفصل الأول
# مؤسسات النظام العالمي الجديد

شـهدت الفتـرة التاليـة للحـرب العالميـة الثانيـة نمـو التعـاون الاقتصـادي الـدولي وخاصـةً فـي المجـالات النقديـة والتمويليـة والجمركيـة وتحريـر التجـارة الخارجيـة وتشـجيع نموهـا علـى المسـتويين الـدولي والإقليمي إلا أن بطء عملية الإصلاح قد أثرت سلبياً على موقف الدول النامية، ولقد كانت المهمة الأساسية للبنك الدولي هي مساعدة الدول في إعادة بناء ما دمرته الحرب، وكانت مهمة الصندوق تنظيم المدفوعات الدوليـة لتفـادي الفوضـى النقديـة التـي عرفهـا العـالم فـي الفتـرة مـا بـين الحـرب العالميـة الأولـى والثانيـة، وأخيـراً كانـت مهمـة منظمـة التجـارة العالمية هي العمل على تحرير التجارة من القيود التي كانت مفروضة.

وسوف نتناول كل من:

**أولاً: صندوق النقد الدولي.**

**ثانياً: البنك الدولي.**

**ثالثاً: منظمة التجارة العالمية.**

## أولاً: صندوق النقد الدولي:

تأسس صندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر بريتون وودز، وهو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات وتولي وضع موادها ممثلون عن ٤٤ دولة اشتركوا في مؤتمر (بريتون وودز) في عام ١٩٤٤ للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد وقد توصل هذا المؤتمر إلى اتفاقيتين دوليتين: تتعلق الأولى بإنشاء صندوق النقد الدولي، وبينما تتعلق الثانية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير اكتسبت الاتفاقيتان قوتهما في عام ,١٩٤٥

**١- أهداف صندوق النقد الدولي:**

حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي:

- تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة، وفقاً لشروط محددة وتحت رقابة دولية، وليس بمطلق حرية كل دولة.
- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.
- توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها، في ظل الضمانات الضرورية، وإتاحة الفرصة لها على هذا النحو

لإصلاح الاختلال الذي قد تتعرض له موازين مدفوعاتها وتجنيبها ضرورة الالتجاء من أجل تحقيق هذه الغاية إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من انتشار الرخاء على المستوى الداخلي أو الدولي.

- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطاراً للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية.
- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن.

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية عن طريق بيعها لهم بعملاتهم الوطنية، كي تتغلب تلك الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات.

**٢- المهام والوظائف التي يقوم بها الصندوق:**

لكي يستطيع الصندوق أن يحقق أهدافه فإنه يقوم بمهمتين رئيسيتين:

**المهمة الأولى: المهمة التمويلية:** عن طريق إمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية.

**المهمة الثانية: المهمة الرقابية والإرشادية:** عن طريق المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنع الدول المنافسة من تخفيض قيمة عملاتها، إقامة نظام دفع متعدد الأطراف، يقترح الصندوق على الدول الأعضاء سياسات تصحيحية يحق لهذه الدول قبولها وتطبيقها وذلك للوصول إلى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي، تقديم النصح والمشورة إلى الدول الأعضاء في الأمور النقدية والاقتصادية، ومراقبة النظام النقدي الدولي.

**٣- الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:**

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي كما يلي:

**أ- مجلس المحافظين:**

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق وعادةً ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق وزير مالية أو محافظاً للبنك المركزي ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق. ويجتمع مجلس المحافظين على شكل جمعية عمومية مرة في السنة.

**ب- المجلس التنفيذي:**

يتكون من ٢٤ مديراً تنفيذياً يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلادهم وهي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعة، بحيث تختار كل مجموعة مديراً تنفيذياً

يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي وممارسة صلاحياته كمراقبة سياسات أسعار الصرف وتحديد المساعدات المالية والفنية المطلوب تقديمها، وإجراء المشاورات مع أعضائه، والقيام بالمراقبة وتحديد الميزانية الإدارية والمصادقة عليها، واختيار المدير العام للصندوق. وتتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعاً لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر أهم عنصر في العلاقات المالية والتنظيمية بين العضو وصندوق النقد الدولي.

وبصورة عامة فإن للمجلس التنفيذي – مجلس إدارة صندوق النقد الدولي – وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية، وأخرى تنظيمية إدارية، وبعضها استشارية رقابية... وهو المحرك الحقيقي والفعلي لصندوق النقد الدولي.

**ج- المدير العام:**

ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات، ويقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي بإدارة الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، وهو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس وموظفي الصندوق، وله دوره في إعداد الميزانية وتنفيذها مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية، إضافةً إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية.

**د- اللجنة المؤقتة:**

تتكون هذه اللجنة من ٢٤ محافظاً من محافظي صندوق النقد الدولي وتجتمع مرتين في السنة. وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

**هـ- لجنة التنمية:**

تتألف هذه اللجنة من ٢٤ عضواً من محافظي الصندوق أو البنك الدولي. وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق.

## الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

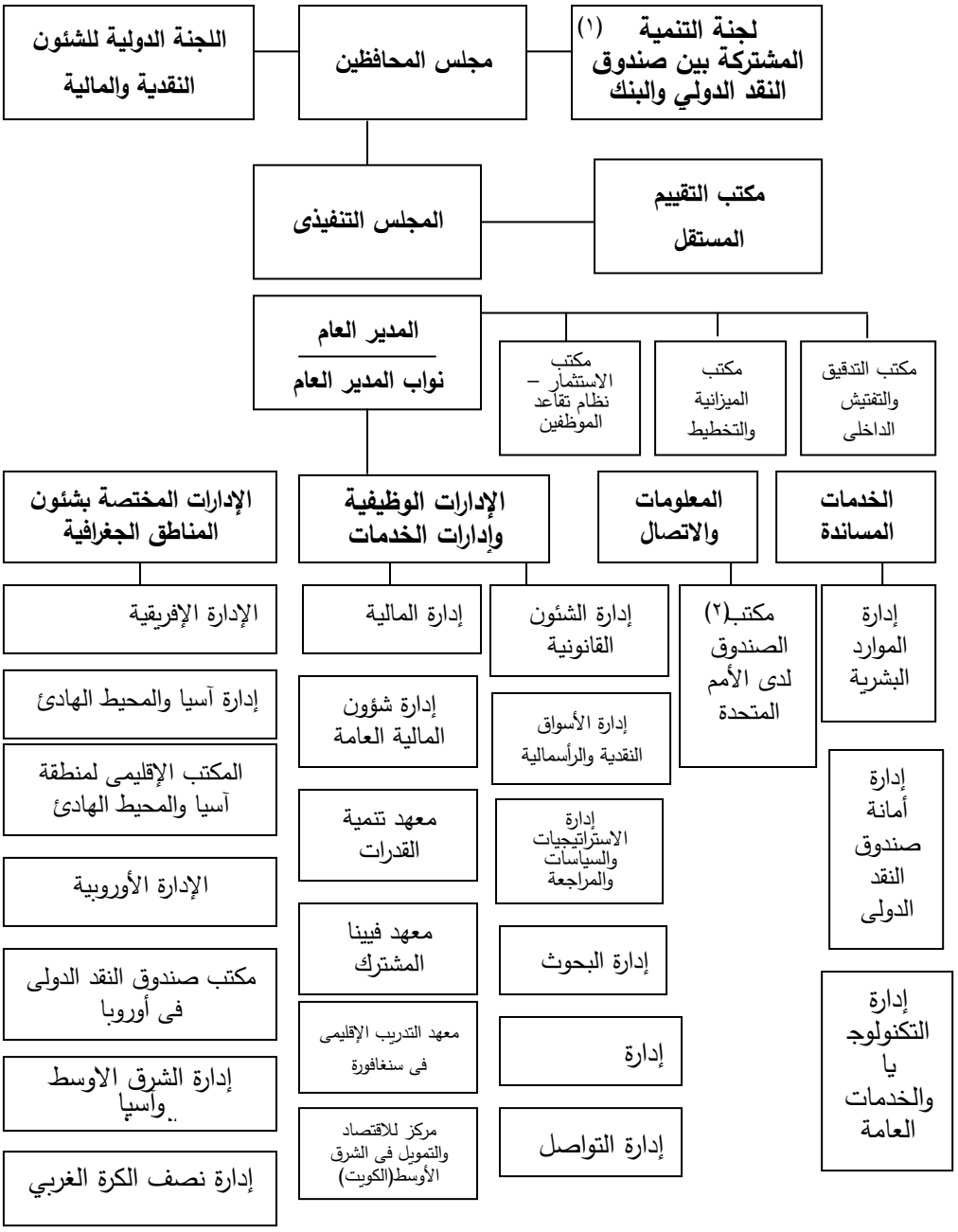


١- تعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسى محافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولي المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.
٢_ تابع لمكتب المدير العام

## ٤- موارد صندوق النقد الدولي:

يمكن تقسيم موارد الصندوق إلى قسمين أساسيين:

أ- **اشتراكات الحصص:** يحصل الصندوق على أمواله من بلدانه الأعضاء ويمكن استخدامها في إقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية. وتبعاً لحجم الحصص الذي يعتمد في الأساس على الحجم الاقتصادي للبلدان الأعضاء.

ب- **الاقتراض:** يعد الاقتراض من المصادر المكملة للمورد الرئيسي المتمثل في حصص الأعضاء الذي يلجأ إليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه.

**٥- التسهيلات التي يقدمها الصندوق:**

إن فلسفة الصندوق هي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات وذلك حتى لا تلجأ تلك الدول إلى إجراءات من شأنها التأثير سلبياً على باقي الدول الأعضاء مثل الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقييد التجارة الدولية.

ولقد تغيرت مسئولية الصندوق من مجرد الإشراف على نظام المدفوعات وأسعار الصرف ومواجهة العجز المؤقت في موازين المدفوعات إلى مساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشاكل الإصلاح الهيكلي. فيما يلي التسهيلات التي يقدمها الصندوق.

**أ- التسهيلات الممتدة:**

هذه التسهيلات تم إنشاءها في عام ١٩٧٤ وتسمح للأعضاء بالاقتراض أو السحب حتى ١٤٠% من حصتهم على مدار ٣-٤ سنوات وذلك للتغلب على الاختلال الهيكلي.

**ب- تسهيلات التعديل الهيكلي:**

والتي تم إنشاءها في عام ١٩٨٦ لتقديم الدعم وفقاً لشروط ميسرة للدول النامية ذات الدخول المنخفضة والتي تتعرض لأزمة مدفوعات دولية وذلك من أجل مساعدتها في الأجل المتوسط من خلال برامج إصلاح هيكلي.

**جـ- تسهيلات التعديل الهيكلي المحسنة:**

والتي أنشئت في عام ١٩٨٨ لمساندة أو تكملة تسهيلات التعديل الهيكلي.

**د- تسهيلات التمويل التعويضي والطوارئ:**

ولقد تم إنشاء هذه التسهيلات في البداية في عام ١٩٦٣ وذلك بغرض مساعدة الأعضاء على التغلب على العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات من المواد الأولية أو الزيادة المفاجئة في مدفوعات الواردات من الغذاء نتيجة لأي ظروف تخرج عن تحكم الدول الأعضاء.

**هـ- تسهيلات تمويل المخزون السلعي:**

تم إنشاء هذه التسهيلات في عام ١٩٦٩ والتي تسمح للأعضاء بالاقتراض من الصندوق حتى ٥٠% من حجم الحصة للمساعدة في

تمويل تكوين الاحتياطي الدولي من السلع ولقد توقف استخدام هذه التسهيلات تقريباً منذ عام ١٩٨٤.

**و- تسهيلات البترول:**

ولقد تم إنشاء هذه التسهيلات في عام ١٩٧٤ ويمكن للأعضاء الحصول على قروض من الدول المصدرة للبترول عند أسعار فائدة منخفضة نسبياً. ولقد أنشئت هذه التسهيلات عقب الارتفاع الحاد في أسعار البترول في بداية السبعينيات.

**ز- تسهيلات التحول الاقتصادي:**

ولقد أنشئ هذا النوع في عام ١٩٩٣ لتقديم الدعم المالي لروسيا وبعض الجمهوريات الروسية السابقة ودول أوروبا الشرقية والتي عانت من صعوبات في موازين مدفوعاتها نتيجة للتغير المفاجئ والعنيف في كل من هيكل المدفوعات والتجارة المصاحب لعملية التحول الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي.

## ثانياً: البنك الدولي:

منذ إنشائه في عام ١٩٤٤، توسع البنك الدولي من مؤسسة وحيدة إلى مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتطورت رسالة البنك من كون البنك الدولي للإنشاء والتعمير أداة لتيسير إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تخفيف حدة الفقر في أنحاء العالم.

**١- مؤسسات البنك الدولي:**

ينقسم البنك الدولي إلى قسمين رئيسيين هما:

**أ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:**

يستهدف تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات التحليلية والاستشارية. تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكون المؤسسة الأصلية لمجموعة البنك الدولي حيث يشبه بنيانه الهيكلي مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم ١٨٨ بلداً يتم تشغيلها لصالحهم.

**ب- المؤسسة الدولية للتنمية:**

تقدم قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) ومنحاً إلى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم.

- يشكل كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ما يعرف بـ "البنك الدولي". ومرفق بهاتين المؤسستين على الرغم من انفصالهما قانونياً ومالياً بعض المؤسسات الأخرى وهي:

- **مؤسسة التمويل الدولية:**

هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة مطلقة على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

- **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:**

أنشئت بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية من خلال تقديم الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

- **المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:**

يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

**٢- أهداف البنك الدولي:**

تضع مجموعة البنك الدولي هدفين أساسيين هما:

أ- إنهاء الفقر المدقع، هدف البنك هو تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم إلى نسبة لا تتعدى ٣% بحلول عام ٢٠٣٠.

ب- تعزيز الرخاء المشترك، يتمثل الهدف في زيادة نمو مستوى الدخل لأفقر ٤٠% من السكان في كل بلد من البلدان النامية.

البنك الدولي مصدر مهم لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، وهو عبارة عن شراكة فريدة تستهدف الحد من الفقر ودعم عملية التنمية.

**٣- موارد البنك الدولي:**

أ- حساب الاكتتاب للدول الأعضاء في رأس مال البنك.

ب- الاقتراضات متوسطة وطويلة الأجل في أسواق رأس المال وتستند قوة البنك المالية إلى المساعدة التي يحصل عليها من المساهمين وإلى مجموعته المتنوعة من السياسات والممارسات المالية.

جـ- يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على مبالغ كبيرة من رأس ماله المدفوع، ومن أرباحه المحتجزة، ومن حصيلة سداد القروض التي يحصلها.

**٤- شروط الإقراض التي يتعامل بها البنك الدولي:**

نصت اتفاقية البنك الدولي على شروط الإقراض، وأهمها:

أ- مراعاة العدالة والمساواة في تخصيص موارد البنك لأعمال التعمير والتنمية وأن يؤدي القرض إلى زيادة القوة الإنتاجية للدول المقترضة.

ب- التأكد من إمكانية المقترض الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالقروض، وأن ليس باستطاعة المقترض أن يحصل على القرض من أسواق رؤوس الأموال الخاصة وبشروط معقولة.

ج- توجيه القروض إلى المشروعات الأكثر نفعاً وربحية، والتأكد من أن موارد القرض لا تستخدم إلا للأغراض التي منح من أجلها.

د- منح القرض لحكومات الدول الأعضاء، وإذا كان المقترض هيئة غير حكومية فالقرض لابد أن تضمنه حكومة الدولة العضو أو مصرفها المركزي.

**- ما الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟**

أنشئ صندوق النقد الدولي في نفس الوقت الذي أنشئ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وإن كانت ذات صلة.

| صندوق النقد الدولي | البنك الدولي |
|---|---|
| - يركز في المقام الأول على الإجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار.<br>- الجهة المرجح اللجوء إليها أولاً لمساعدة أي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع. | - قد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل مشاريع بعينها.<br>- تقديم المساعدات الإنمائية. |

ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا، لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

## ثالثاً: منظمة التجارة العالمية:

يعتبر من أهم ما نجحت فيه جولة أوروجواي هو تحويل اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية بهذا تكون منظمة التجارة العالمية على نفس مستوى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتعمل على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ونشأت منظمة التجارة العالمية بعد توقيع اتفاقية دورة أوروجواي في مراكش بالمغرب عام ١٩٩٤ وبدأت المنظمة في ممارسة مهامها اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥.

### ١- أهداف منظمة التجارة العالمية:

سعت منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

ب- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي وبذلك يتحقق التنمية الاقتصادية.

ج- تحقيق التوظف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والإتجار في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك

الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

د- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

هـ- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

و- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل.

ز- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بصورة أفضل.

**٢- مبادئ منظمة التجارة العالمية:**

يمكن إبراز المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية كما يلي:

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والذي يقضي بأن تتعهد الدولة العضو بمنح جميع المزايا التي تعطيها للدول الأخرى في المستقبل أو في الماضي، إلى الدول الأعضاء في المنظمة، سواء ما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.

ب- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية: إذا اقتضت الضرورة ذلك، دون استخدام القيود يجيز التعريفة أو الكمية.

ج- مبدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية، بحيث لا يتم فرض رسوم جمركية تضر بالآخرين.

د- إعطاء امتيازات للدول النامية، لإحداث زيادة مستمرة في حصيلة الصادرات للدول النامية، وزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وزيادة حريتها في الوصول للأسواق.

هـ- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية، بحيث تحل كل المشاكل من خلال أسلوب المفاوضات التجارية لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

**٣- مهام منظمة التجارة العالمية:**

أ- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية المتعددة الأطراف، في المسائل المعلقة، أو المتفق عليها، فضلاً عن الشروع في جولات أخرى للمفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير في التجارة الدولية.

ب- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنسيق سياسات إدارة شئون الاقتصاد العالمي بجوانبه المالية والنقدية والتجارية.

ج- تسوية أو فض المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء وحصول هذه الدول على الحلول المناسبة وإرضائهم.

د- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والعمل على تسهيل تنفيذ وإدارة وإعمال هذه الاتفاقية من الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع

أهـدافها، كمـا تـوفر الإطـار الـلازم لتنفيـذ وإدارة وإعمـال هـذه الاتفاقات.

إن منظمـة التجـارة العالميـة هـي المسـئولة عـن تسـهيل تنفيـذ اتفاقيـات التجـارة ذات الجوانـب المتعـددة وإدارة آليـة تسـوية المنازعـات والإشراف المتعدد الجوانب على السياسات التجارية والتعاون مع البنك الدولي ومع صندوق النقد الدولي لإنجاز تماسك أكبر في مفهوم صناعة السياسة الاقتصادية العالمية.

لا شك أن منظمة التجارة العالمية ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية فعادةً ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة، وهي على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات، حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلية والحصول على حصة من الأسواق الخارجية.

## ٤- الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من عدداً من الوحدات التنظيمية التالية:

١- **المجلس الوزاري:** يتكون المجلس من ممثلي جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويجتمع هذا المجلس مرة على الأقل كل سنتين ويقوم بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه المهام. وله

الحق في اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المختلفة.

٢- **المجلس العام:** يتكون المجلس العام من ممثلين عن جميع الأعضاء ويجتمع عندما يكون ذلك مناسباً. ويقوم المجلس العام بمهام المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته. ويشرف المجلس العام على جهاز تسوية المنازعات وعلى آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وبصفة دورية. ويشرف أيضاً على المجالس الفرعية التابعة له مثل مجلس تجارة السلع ومجلس تجارة الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية. ويشرف كل مجلس فرعي على الاتفاقات الخاصة به ويضع القواعد والإجراءات الخاصة بنشاطاته ولكنها تخضع لموافقة المجلس العام عليها. وتكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء وتجتمع عند الضرورة وذلك من أجل القيام بمهامها.

٣- **يشكل المجلس الوزاري لجنة التجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والمالية والإدارة،** حيث تقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وبموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف. ومن حق المجلس الوزاري أن ينشئ أية لجان إضافية لممارسة ما يراه مناسباً من مهام. وتراجع لجنة التجارة والتنمية وبصفة دورية الأحكام المؤقتة الموجودة في اتفاقية التجارة متعددة الأطراف لصالح الدول الأقل نمواً، ومن

ثمّ ترفع تقريراً للمدير العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة. تقوم الأجهزة الإدارية المشار إليها في الاتفاقيات المتعددة الأطراف بممارسة نشاطاتها الموكلة إليها بموجب تلك الاتفاقيات داخل إطار المنظمة وتقوم أيضاً بإبلاغ المجلس العام عن نشاطاتها بصورة دورية.

٤- **الأمانة العامة:** تنشأ أمانة عامة للمنظمة ويرأسها مدير عام، ويقوم المجلس الوزاري بتعيين المدير العام وتحديد واجباته وشروط خدمته وفترة شغل المنصب. أما المدير العام فيقوم بتعيين موظفي الأمانة وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للأسس التي يحددها المجلس الوزاري. إن مسئولية المدير العام ومسئولية موظفي الأمانة مسئولية ذات طابع دولي وهذا يعني أنهم أثناء قيامهم بعملهم لا يتقبلوا تعليمات من أي حكومة أو جهة أخرى خارج المنظمة ولا يسمحون بالتأثير عليهم أثناء قيامهم بعملهم من أي جهة خارجية.

٥- **جهاز فض المنازعات:** يقوم جهاز فض المنازعات بمهامه تحت إشراف المجلس العام ويعين له رئيس ويقوم بتصريف الشئون التالية:

أ- مواجهة جميع المنازعات الدولية التجارية حيث لا يتدخل في حل أي نزاع إلا بموافقة ورضا جميع أطراف النزاع المعنية. ويعمل على إيجاد الحلول الإيجابية لإرضاء جميع الأطراف.

ب- يلعب دوراً رئيسياً في فض المنازعات وذلك من حيث تشكيل فرق التحكيم والمستشارين واعتماد التقارير الخاصة حول موضوع الخلافات وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات.

ج- مراقبة تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات واتخاذ القرار بالعقوبات اللازمة.

د- العمل على التدرج في حل المنازعات، وذلك بالدعوة إلى مؤتمر للأطراف المعنية لبحث موضوع الخلاف ومن ثمّ رفع القرارات التي تم التوصل إليها إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

هـ- إعطاء الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين.

٦- **لجنة الميزانية:** يقدم المدير العام إلى لجنة الميزانية والمالية والإدارية التقديرات السنوية لميزانية المنظمة وبياناتها المالية السنوية. وتقوم اللجنة بدراستها ومراجعتها جيداً ومن ثمّ تقدم توصياتها إلى المجلس العام لأن هذه التقديرات تخضع إلى موافقة المجلس العام.

وتقترح لجنة الميزانية والمالية والإدارة على المجلس العام أنظمة مالية تتضمن أحكاماً تحدد جداول توزيع مصروفات المنظمة على أعضائها وتحدد أيضاً الإجراءات التي تتخذ ضد الأعضاء والذين يتأخرون في تسديد مساهماتهم. ويصدق المجلس العام على التقديرات السنوية لميزانية المنظمة والأنظمة المالية بأغلبية الثلثين.

٧- **جهاز مراجعة السياسات التجارية:** وقد تم إحداث هذا الجهاز خلال المراجعة النصفية لجولة الأورجواي، حيث اتخذت الدول الأعضاء في الجات عام ١٩٨٩ قراراً بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ووضع نتائج هذه المراجعة في تقرير يُعمم على باقي الدول وذلك من أجل تحقيق مبدأ الشفافية، وحث الدول عند صياغة سياساتها التجارية بالتقيد بمبادئ الجات أما أهداف هذه المراجعة فهي كالتالي:

- معرفة مدى استجابة الدول إلى الضوابط الواردة في الاتفاقيات متعددة الأطراف.
- خلق مزيد من الاستيعاب والوضوح للسياسات التجارية التي تشرعها الدول الأعضاء. ويشكل جهاز مراقبة لمراجعة السياسات التجارية، حيث تقوم الدول الأعضاء بإبلاغه عن التغيرات التي طرأت على سياساتها التجارية، كما تقوم سكرتارية الجات بإعداد تقرير عن سياستها التجارية للدول المعنية ، وكذلك تقثوه هذه الدول بإعداد تقرير مشابه ويعرض التقريران على مجلس الجات. ومن الجدير بالذكر، أن التقرير لا يقدم توصيات ولا يقوم بإصدار حكم وإنما هو تقرير حيادي لعرض المعلومات فقط.
- ويتولى المجلس العام السياسات التجارية ونشر تقرير البلد المعني والتقارير التي تعدها الأمانة العامة للجات بالإضافة إلى محاضر الجلسات فوراً بعد المراجعة.

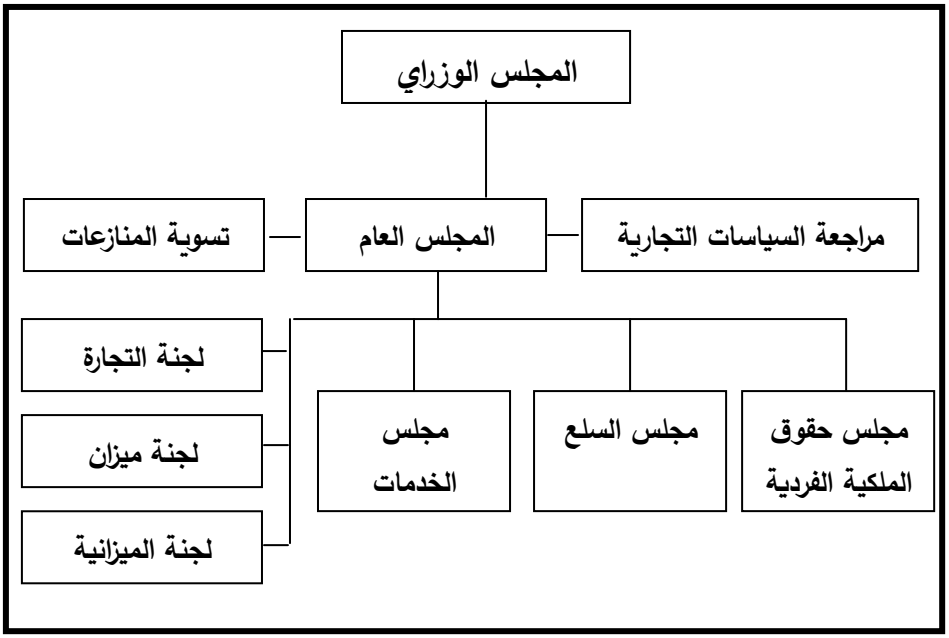


**هيكل منظمة التجارة العالمية**

# الفصل الثاني
# الاقتصاد العربى والتطورات الاقتصادية العالمية

إن التقدم الفني السريع الذي امتزج بالاتجاه المتزايد إلى العولمة (التي يقصد بها تحرير المعاملات التجارية والمالية وتكامل أسواقها المحلية مع الأسواق الدولية)، التي أتاحت مزيد من المنافسة على المستوى الدولي، لم يكن له الأثر الإيجابي في صورة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بصورة متساوية على كل دول العالم. حيث حققت بعض الدول قدراً كبيراً من التكامل مع الأسواق الدولية والذي صاحبه تزايد نمو غير عادي في معدلات النمو وتحسن مستوى المعيشة بها. والبعض الآخر قد واجه أزمات حادة وذلك بسبب ارتفاع درجة تكامله مع العالم الخارجي. كذلك لوحظ أن عديد من الدول النامية قد تعرضت إلى تناقص مستمر في درجة تكاملها مع العالم الخارجي وزادت عزلتها الدولية واتجهت إلى الحماية بدلاً من الحرية. ويعد هذا الأمر بمثابة تحدي للاقتصاد العالمي كله، ويمكن رصد أهم المتغيرات الاقتصادية العالمية التى لها انتعكاسات جوهرية على بنية النظم السياسية والاقتصاية كما يلى:

**أولاً : حدوث الثورة التكنولوجية.**

**ثانيـاً : نتـائج جولـة أورجـواى (١٩٨٦) ونشـأة منظمـة التجـارة العالمية.**

**ثالثاً : العولمة .**

**رابعاً : ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة.**

## أولاً: حدوث الثورة التكنولوجية:

لعبت الثورة التكنولوجية دوراً فعالاً ورئيسياً في تنشيط وتطوير ظاهرة العولمة، وقد لعبت هذه الثورة دور مهم في إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي وذلك في المجال الاقتصادي، وإحداث تغيرات اجتماعية على مستويات المجتمعات البشرية التي تتفاعل مع تطبيقاتها وذلك في المجال الاجتماعي.

ومن النتائج الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية:

**١- التغيرات والتحولات الهيكلية في الاقتصاديات القومية:**

**أ- تغيرات الهيكل الصناعي:**

بدأت الثورة الصناعية بالتحول من بنيان اقتصادي يقوم على الزراعة والحرف إلى بنيان اقتصادي قائم على صناعة الميكنة، وفي ظل الثورة التكنولوجية تحولت إلى صناعة أتوماتيكية وصناعة معلومات وتكنولوجيا حيوية.

وكانت من مظاهر التغير الهيكلي في القطاع الصناعي ما يلي:

- التزايد النسبي للصناعات التحويلية.
- الزيادة الكبيرة في نطاق الإنتاج الكبير والقائم على أساس الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة.
- الهيكل المتغير لاستثمار رؤوس الأموال والمتمثل في النصيب المتزايد لإنتاج الآلات والمعدات.

- التطوير المتزايد للصناعات الجديدة مثل الطاقة الذرية، والآلات الإلكترونية، والبتروكيماويات.

**ب- تغير هيكل قوة العمل:**

كما غيرت الثورة التكنولوجية في هيكل الصناعة غيرت أيضاً في هيكل قوة العمل، وذلك للارتباط الوثيق بين هيكل الصناعات وهيكل قوة العمل. فأصبح يعاد هيكلة قوة العمل ويحل المهنيين والعمال العلميون والتكنولوجيين محل العمال اليدويين، فيتجه عدد العمال الصناعيين إلى الانخفاض وخصوصاً العمال اليدويين.

**ج- تغيير هيكل الموارد:**

كانت المواد الأولية بمثابة محركاً للاقتصاد القومي وكانت حيازة الدولة له بمثابة القوة الاقتصادية، كما كانت الحروب تقوم بين الدول لحيازة هذه المواد الأولية والسيطرة عليها: ومع قيام الثورة التكنولوجية قد قل أهمية بعض المواد الأولية عن ذي قبل بسبب إمكانية تخليق المواد الصناعية الجديدة والبدائل عن المواد الأولية الطبيعية.

## ثانياً: نتائج جولة أوروجواي (١٩٨٦) ونشأة منظمة التجارة العالمية (١٩٩٥):

إن نظام التجارة قبل بدء جولة أوروجواي كان يسود التوتر وضعف الأداء والخلافات من جانب كل من الدول النامية والمتقدمة.

فالدول المتقدمة لم تكن على مستوى تعهداتها تجاه الدول النامية؛ كما أن تعهداتها تجاه النظام نفسه أصبحت في دائرة الشك بسبب التراجع المستمر في المزايا التي كانت تتمتع بها الدول النامية في مجال تجارة المنسوجات والزراعة.

ومنذ أوائل السبعينيات حدثت تغييرات أساسية في مناخ التجارة العالمية أدت إلى الاضطرابات في الأسواق العالمية وخلل في الأداء الاقتصادي والتجاري العالمي، وفيما يلي أهم العوامل التي أدت إلى ذلك:

أ- انهيار نظام بريتون وودز، والتحول للعمل بأسعار الصرف العائمة وما ترتب عليه من تقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية.

ب- تفجر أزمة الديون الخارجية للدول النامية في بداية الثمانينات وظهور اختلالات شديدة في موازين المدفوعات، الأمر الذي نتج عنه انخفاض كبير في معدلات التجارة العالمية.

ج- زيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية، حيث شهد عقد السبعينيات والثمانينيات تعاظم الأهمية النسبية للقوى الاقتصادية الآسيوية، وخصوصاً اليابان، والتي باتت ذات مصلحة في فتح أسواق جديدة، ولجوء الدول الصناعية إلى استحداث أدوات حماية جديدة ضد الصادرات اليابانية وبلاد شرق آسيا لم تكن معروفة من قبل تقييد الواردات ومحاولة حماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية،

من هنا الدعوة لتخفيف القيود تدريجياً وإزالتها مع الوقت خوفاً من تداعيات هذا الصراع على حالة الأسواق العالمية.

د- الارتفاع الشديد في أسعار النفط وبداية تراجع النشاط الاقتصادي العالمي وانعكاساته على الدول النامية.

هـ- ظهور أهمية مكانة الخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من الدول الصناعية، ومنها تنامي التجارة في حقوق الملكية الفكرية.

و- أدت سياسة دعم القطاع الزراعي في دول الاتحاد الأوروبي، إلى تنامي العجز في ميزانيات هذه الدول، فكان لابد من إطلاق حرية المنافسة في التجارة الدولية لإجراء التصحيح الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول.

تعتبر جولة أوروجواي أهم جولات الجات جميعاً لأن نتائج هذه الجولة أثرت جذرياً على مستقبل التجارة الدولية، ومن ثمّ على اقتصاديات الدول الأعضاء. وقد تم تعديل كثير من مواد اتفاقية الجات وتناول موضوعات جديدة في تلك الجولة من أهمها إدخال مجال الخدمات في التجارة الدولية، كما تم الاتفاق على حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

**١ – من الاتفاقية العامة الجات إلى منظمة التجارة العالمية :**

وكانت "الجات" عبارة عن اتفاقية في شكل مؤسسة غير دائمة تقوم بوظيفة الإشراف على تنفيذ القواعد والمبادئ الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية للأطراف المتعاقدة، وتساهم في تسوية الخلافات، وفض المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المتعاقدة، وتنظيم جولات المفاوضات التجارية من أجل توسيع وتعميق مبادئ حرية التجارة الدولية، وقد أدارت ثماني جولات من المفاوضات خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٣ كما هي مبينة في الجدول التالي:

| جولة المفاوضات | مدة الجولة | عدد الأطراف المشاركة | أهم النتائج المتحققة |
|---|---|---|---|
| جنيف (سويسرا) Geneve | ١٩٤٧ | ٢٣ | تخفيض التعريفات لـ ٥٠% من التجارة الدولية. |
| آنسي (فرنسا) Annecy | ١٩٤٩ | ١٣ | ٥٠٠٠ تخفيض في التعريفات |
| توركاي (إنجلترا) Torquay | ١٩٥٠<br>١٩٥١ | ٣٨ | تخفيض ٢٥% لحوالي ٥٥٠٠٠ منتج. |
| جنيف Geneve | ١٩٥٦ | ٢٦ | تخفيضات للتعريفات تقدر بـ ٢,٥ مليار دولار. |
| ديلون (جنيف) Dillon | ١٩٦١-<br>١٩٦٢ | ٢٦ | تخفيضات للتعريفات لحوالي ٦٠٠٠٠ منتج.<br>تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الأوروبي بدء المفاوضات الزراعية منتج بعد منتج. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| كنيـــــدي (جنيـــــف) Kennedy | ١٩٦٤-١٩٦٧ | ٤٨ | تخفيض الرسوم الجمركية بنســـبة ٣٥% علـــى المنتجات الصناعية.<br>اتفاقيــة حــول التعــاملات ضد سياسات الإغراق. |
| طوكيو Tokyo | ١٩٧٣-١٩٧٩ | ١٠٤ | تســع اتفاقيــات خاصــة بالقيود غير التعريفية:<br>١- اتفاقية الدعم.<br>٢- اتفاقية إجراءات القيود الفنية على التجارة.<br>٣- اتفاقيـــة إجـــراءات تراخيص الاستيراد.<br>٤- اتفـــاق المشـــتريات الحكومية.<br>٥- اتفاقية احتساب قيمة الجمارك.<br>٦- اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية.<br>٧- اتفاقية الألبان.<br>٨- اتفاقيــة التجــارة فــي الطائرات المدنية.<br>٩- اتفاقيـــة مكافحـــة الإغراق.<br>متوسط الحقوق الجمركية المطبقــة بــين البلــدان الصــناعية يصــل إلــى ٦,٣% أربعــة ترتيبــات خاصة. |
| الأوروجواي Uruguay | ١٩٨٦-١٩٩٣ | ١١٥ | اتفاقيــة تأسـيس المنظمــة العالمية للتجارة.<br>مجموعــة مــن الاتفاقيــات المتعلقة بالزراعة والنسيج، |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | والاستثمارات المرتبطة بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، وتخفيضات الحقوق الجمركية. |

ويرجع الفضل في إنشاء "منظمة التجارة العالمية" إلى النجاح الذي أحرزته جولة "اوروجواي" ومع بداية عمل المنظمة في ١٩٩٥/١/١ فقد حولت اتفاقية الجات والسكرتارية التي كانت تنظمها، من مجرد اتفاق متعدد الأطراف تجري جولة المفاوضات المتعلقة بتنظيم التجارة العالمية إلى منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية.

**٢ – أهداف جولة أورجواى :**

أ- تحقيق مزيد من التحرير والتوسع والتنمية في مجال التجارة الدولية لصالح جميع الدول لا سيما الدول النامية والأقل نمواً بما في ذلك تحسين فرص دخول الأسواق عن طريق تخفيض وإزالة التعريفات الجمركية والقيود الكمية والإجراءات والعوائق الأخرى غير التعريفية.

ب- دعم دور الجات وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف، وتوسيع نطاق التجارة الخاضعة لأحكام اتفاقية الجات، وتطوير نظام تسوية المنازعات الخاص بها بما يتلائم مع البيئة الاقتصادية العالمية المتطورة.

ج- زيادة فاعلية الجات وقدرتها على مواكبة المناخ الاقتصادي الدولي المتطور والمتغير من خلال خطط الإصلاح الهيكلي.

د- التعاون والعمل الدائب على تقوية العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية التى تؤثر في النمو والتنمية، بالإضافة إلى

العمل على تحسين أداء النظام النقدي الدولي وضمان استمرار التدفقات المالية والإستثمارات الحقيقية للدول النامية.

ه- مجابهة المشكلات التى ترتبت على الأساليب الحمائية الجديدة.

و- التوسع في مفهوم التجارة الدولية ليشمل التجارة الدولية الخدمية إلى جانب التجارة الدولية السلعية مع استكشاف مجالات جديدة للتفاوض من أهمها الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية، وضوابط مكافحة الدعم والإغراق وضوابط إجراءات الوقاية.

ز- توجيه الاهتمام إلى قطاعات مهملة من قطاعات التجارة الدولية، وفى مقدمتها التجارة الدولية الزراعية، وإلى تلك التى تحكمها ترتيبات استثنائية كالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة.

ح- زيادة فاعلية الأمانة العامة للجات في الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات التجارية للدول الأعضاء، وقيامها بمهمة مركز المعلومات عن هذه السياسات والإجراءات وإتاحتها للنشر على الأعضاء بشتى الوسائل.

وتحقيقاً لتلك الأهداف تم مناقشة موضوعات محددة فى جولة أوروجواي كان أهمها دخول السوق، والمجالات الجديدة مثل مجال التجارة الخارجية في الخدمات التى تم إخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف، والقواعد التى تنظم التجارة الدولية بين الأعضاء، ثم موضوع المؤسسات ممثلة في منظمة التجارة العالمية.

كانت جولة أوروجواي أهم الجولات كلها وأكبرها من حيث مشاركة الدول، إذ شاركت فيها ١٢٢ دولة منها ٨٧ دولة نامية، وقد أعادت هذه الجولة النظر فى مواد الجات من أجل تعديلها أو تفسيرها مع مراجعة عدد من اتفاقيات جولة طوكيو ، كما تناولت موضوعات جديدة وهى التجارة في الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار. كذلك نصت الاتفاقية العامة على أن نتائج الجولة صفقة متكاملة إما أن تقبل ككل أو ترفض ككل . وتشمل بنود الاتفاقية العامة عدداً من الاتفاقيات الفرعية لتغطية جميع المجالات السلعية والخدمية.

**٣ – نتائج جولة أورجواي :**

أ- إنشاء منظمة التجارة العالمية للإشراف على تطبيق اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤، ووضع أسس للتعاون بينها وبين البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل تنسيق السياسات التجارية والمالية للدول الأعضاء.

ب- إقامة نظام متكامل أكثر إنصافاً لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال إصدار قرارات تحكيم ملزمة، وإنشاء آلية مراجعة السياسات التجارية لتحقيق شفافية الأنظمة التجارية الدولية. كما يسهم هذا النظام المتكامل لتسوية المنازعات في حماية الدول الأصغر والأضعف من مخاطر التعرض لإجراءات انتقامية منفردة من جانب الدول الكبرى.

ج- دعم النظام القانوني للجات لا سيما إجراءات الوقاية من الواردات ومكافحة الدعم والإغراق ، فضلاً عن إصلاح قواعد الجات المتعلقة بالإعانات الرسمية.

د- استكمال أوجه النقص والقصور في الضوابط والقواعد المسئولة عن تحرير التجارة الدولية التى اتضحت في ضعف التأثير على توجهات السياسة التجارية للدول الأعضاء. كذلك التوصل لنظام أكثر انضباطاً وفاعلية للرقابة على تنفيذ الاتفاقيات والقواعد والمبادئ المنظمة للتجارة الدولية بوجه عام.

ه- تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة وتوسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس ، وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاستثمار.

و- الاتفاق على الاستمرار في المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول النامية والدول الأقل نمواً بخاصة فيما يتصل بنطاق الالتزامات أو الفترات الزمنية الانتقالية الممنوحة لها لاستكمال التزاماتها، بالإضافة إلى المعاملة التفضيلية المتعلقة بتنمية التبادل التجاري بين الدول النامية من خلال الترتيبات التفضيلية.

ز- التسليم المبدئي بحق الدول النامية والدول الأقل نمواً المستوردة الصافية للغذاء في التعويضات لمواجهة الآثار السلبية الناشئة عن

تحرير التجارة وبرنامج الإصلاح الزراعي للجات من خلال المنح أو القروض الميسرة.

ح- تحقيق قدر أكبر من مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد من خلال تمتع جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحقوق متساوية في التصويت، حيث خصص صوت واحد لكل دولة دون النظر إلى حجم تجارتها الخارجية أو قوة اقتصادها.

**٤ – العلاقة والاختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات:**

أنشئت سكرتارية الجات عام ١٩٤٧ وحلت محلها منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ ولابد من معرفة العلاقة والاختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات كما يلي:

أ- حلت منظمة التجارة العالمية محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولاً لما كانت تفعله الجات وفى مجالات أوسع للتجارة العالمية.

ب- أن منظمة التجارة العالمية ستحقق أهداف الجات وتضيف أهداف أخرى، ستعمل على تحقيقها لصالح النظام التجاري الدولي.

ج- أن منظمة التجارة العالمية تتميز بآلية أفضل في فض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية أفضل بكثير مما كانت تملكه وتفعله الجات، وبالتالي فإن لها صلاحيات أقوى من الجات في هذا

المجال ، فأهم ما يميز المنظمة عن الجات هو إقامتها لنظام قوى لفض المنازعات والذى يقوم على المساواة بين القوى والضعيف في الحقوق.

د- إن منظمة التجارة العالمية لها صفة الإلزام لأعضاء المنظمة فيما يتم الاتفاق عليه وما يتم الوصول إليها فيما يتعلق بفض المنازعات وما يتخذ من قرارات داخل المنظمة، بينما كانت سكرتارية الجات ليس لديها هذه الصفة.

هـ- سكرتارية الجات كانت تعتبر في كل الأحوال جهاز مؤقت يتم في إطاره وضع قواعد وضوابط للتجارة العالمية لكن منظمة التجارة العالمية يعنى أن هناك جهاز دائم بآلياته لإدارة النظام التجاري العالمي وهو ما يحقق نتائج أكثر فاعلية وكفاءة.

هـ- منظمة التجارة العالمية تملك فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات.

و- أن شرط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هو الموافقة على اتفاقية الجات بكل ما فيها دفعة واحدة.

## ٥ - أثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصرى:

**(أ) الآثار الإيجابية :**

أ- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية يؤدى إلى زيادة إمكانية نفاذ الصادرات إلى أسواق الدول المتقدمة.

ب- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية انطوت الاتفاقية الأخيرة على بعض البنود التى ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلى ومنها:

- تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدى إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلى وتخفيض معدلات التضخم الناشىء عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.
- قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التى تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة وعلى الأخص الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، حيث أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجياً قد يؤدى إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محلياً وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.

- فهناك فقرة في قوانين ولوائح منظمة التجارة العالمية تصف دعم الصادرات المالي كنوع من المنافسة الغير عادلة وتسمح للدول المستوردة بالمقاضاة من خلال رسوم تعويضية.
- وهناك أعضاء فى منظمة التجارة العالمية كانوا يقومون بدعم صادراتهم، وهذا الدعم كان للمنتجات التى عليها التزامات مالية لكن هناك لوائح لتقليل هذا الدعم.
- كما أن تحرير التجارة في الخدمات سيتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة فى مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية، ذلك أن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب.

**(ب) الآثار السلبية :**

أ- عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة أعلى مما يؤثر على الإنتاج المحلى.

ب- إن تحرير التجارة الخارجية يعنى إلغاء الحماية التى تتمتع بها الصناعة الوطنية مما يؤثر تأثيراً سيئاً عليها ولا سيما وخاصة الصناعات الحديثة والناشئة مما يؤدي إلى خروج وحدات اقتصادية

مـن النشـاط الاقتصـادي وهـى الوحـدات التـى تعجـز عـن مواجهـة المنافسة.

ج- ضعف بل انعدام فرص الدول النامية فى المنافسة فى مجال تجارة حقوق الملكية الفكرية والخدمات.

د- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوروبـي أو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تـدريجياً، وهـو مـا يضـعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

ه- صـعوبة تصـدي الـدول الناميـة لمنافسـة المنتجـات المسـتوردة مـن الخـارج بتكلفـة أقل وبجـودة أفضـل ممـا سيكون لـه آثـار سـلبية علـى الصـناعات الوطنيـة، الأمـر الـذى قـد يسـاهم فـي حـدوث أو زيـادة معدلات البطالة.

## ٦ – الإجراءات التى يجب اتخاذها للإستفادة من منظمة التجارة العالمية:

أ- أن تتخذ الحكومة السياسات اللازمة لتشجيع المستثمرين في مجال التصدير لأن الاتفاقية تفتح أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات وتلغـى نظـام الحصـص، وتتمثـل هـذه السياسـات فـي تحـديث هـذه الصناعة ورفع كفائتها الإنتاجية، وتخفيض الأعباء المالية الباهظة التى تتحملها.

ب- تطوير الأسواق المالية العربية بإنشاء هيئات رقابة مالية قوية مستندة إلى أنظمة وتعليمات إفصاح وتشجيع البنوك العربية على تطوير أعمالها للقيام بدور أكبر في تنشيط سوق رأس المال.

ج- وضع القواعد والبرامج المتطورة لتحسين إدارة الشركات من خلال تطبيق أسس الإدارة السليمة والمعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن الأحداث المهمة ونشر المعلومات أولاً بأول.

د- صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الإقتصادية والإحتياجات التنموية الفعلية والتحديث الزراعي.

هـ- ضرورة وضع سياسة مائية عربية تراعى الاحتياجات القطرية والمشتركة وتحدد وسائل المحافظة على الموارد الغذائية.

و- إتباع المواصفات العالمية في مجالات الإنتاج المختلفة، حيث أصبحت تلك المواصفات المعيار الدولي لقبول وتداول السلع.

ز- إتباع إستراتيجية جديدة وأكثر فعالية للتعامل مع أسواق النفط العالمية لما للنفط من أهمية فائقة كمصدر رئيسي للحصول على الأموال اللازمة للوفاء بمتطلبات التنمية.

ح- يجب على الدول العربية أن تسعى بقوة للمشاركة في كافة المؤسسات الدولية الفعالة من خلال تمثيل متوازن لها يكفل لها دوراً مناسباً في صنع وتنفيذ القرارات والإتفاقيات الدولية.

## ثالثاً : العولمة :

قد لقيت العولمة الاقتصادية اهتماماً بارزاً في الآونة الأخيرة، بعد أن أصبحت تستند على اتفاقيات دولية تعقد بإرادة الدول، وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات تخضع لسيطرة بعض الدول المتقدمة، وتتجه بالاقتصاد العالمي نحو العولمة وتحويل العالم إلى سوق عالمية واحدة، وذلك في ظل استعادة النظام الرأسمالي لهيمنته وربط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة وفتح الأسواق، وتنامي عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ويمكن أن نذكر مظاهر العولمة كالآتي:

١- تحرير التجارة وأسواق رأس المال، واتساع عمليات الشركات المتعددة الجنسيات.

٢- تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وديناميكية المبادلات وحيويتها.

٣- استراتيجيات التوزيع والتغيير التكنولوجي الذى يزيل بسرعة الحواجز التى تعترض إمكانيات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال.

٤- تطور الاستثمارات المباشرة، أو ما يسمى عولمة الاستثمارات المباشرة.

٥- الاستراتيجيات الإنتاجية والعولمة أو ما يسمى بتصدير النشاط الإنتاجي.

٦- أدت العولمة إلى بروز تكتلات إقليمية للحفاظ على المصالح المشتركة.

## مجالات تدخل الدولة فى ظل العولمة :

تؤثر العولمة على التنمية من جهات متعددة ، لعل أهمها بالنسبة للسياسة الوطنية ونمو التجارة، وتدفقات رأس المال الهجرة ، تكنولوجيا المعلومات والشبكة العالمية، انتشار التكنولوجيا وأدى كل ذلك إلى التأثير على دور الدولة ووظائفها فى علمية التنمية الاقتصادية.

حيث أصبحت مجالات تدخل الدولة فى ظل العولمة تتمثل فيما يلى:

- محاربة الفقر.
- حماية المستهلك.
- التعليم ، التدريب وإعداد الكادر البشرى.
- توفير الأموال للبحث العلمى والتطور التكنولوجى.
- حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- الدور الرقابى وإدارة وظائف الدولة ومحاربة الفساد.

## رابعاً : ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة :

إن الاتجاه العالمي للتكتلات الاقتصادية يسهم في تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة للدول المشتركة في التكتل ، فعلى سبيل المثال: دخلت اتفاقية الجماعة الأوروبية ابتداء من يناير ١٩٩٤ مرحلة متقدمة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي للجماعة وانتهت بإقامة الاتحاد الأوروبي ثم توحيد العملة (اليورو).

وفى أمريكا الشمالية تم في أول ديسمبر ١٩٩٢ التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" (NAFTA) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فسوف نتعرض له من خلال التالي:

١- الاتحاد الأوروبي.

٢- المشاركة المصرية الأوروبية.

### (١) الاتحاد الأوروبى :

### ١ – نشأة الاتحاد الأوروبي :

أ- بدايات التعاون ( من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٩) بلغت الحرب العالمية الثانية ذروتها واعتباراً من عام ١٩٥٠ أعلن ميلاد الاتحاد

الأوروبي حين اقترح وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) توحيد إنتاج الفحم والفولاذ لتوحيد الدول الأوروبية اقتصادياً وسياسياً من أجل تأمين سلام دائم، وفى عام ١٩٥١ وقعت في باريس إتفاقية لتأسيس (الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ) من جانب فرنسا وألمانيا، وإيطاليا ودول البنيلوكس (بلجيكا – هولندا – لوكسمبورج) والتى عرفت باسم (إتحاد الفحم والفولاذ) بهدف إقامة سوق للفحم والفولاذ، وتشمل أيضاً البضائع والخدمات للدول الست الأعضاء ، وفى عام ١٩٥٧ وقعت الدول الست الأعضاء المذكورة في روما إتفاقية تأسيس ( السوق الأوروبية المشتركة) و (منظمة الطاقة الأوروبية النووية) والتى طبقت في ١٩٥٨/١/١ ... والمنظمات الثلاث (الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ – السوق الأوروبية المشتركة – منظمة الطاقة الأوروبية النووية) دمجت ، وأصبحت تشكل مجتمعة (المجموعة الاقتصادية الأوروبية).

ب- مرحلة النمو الاقتصادي (من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٩): في عام ١٩٦٥ تم توقيع إتفاقية دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاث التى شكلت (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) في هيئة تنفيذية واحدة وضعت في حيز التنفيذ عام ١٩٦٩، وفى عام ١٩٦٨ بدأت الوحدة الجمركية حيث ألغيت جميع الجمارك بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وتم اعتماد تعريفة جمركية موحدة اتجاه الخارج .

ج- بداية التوسع ( من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٩) : فى عام ١٩٧٠ بـدأت دول المجموعـة الأوروبيـة الإتجـاه نحـو (التعـاون السياسـي الأوروبـي) أي إنتهـاج سياسـة خارجيـة موحدة، وصـدر قرار بتمويـل المجموعـة الأوروبيـة عـن طريـق مـوارد ماليـة خاصـة بهـا بـدلاً مـن نظام الحصص المحددة المفروضة على الدول الأعضاء، وفى أول يناير ١٩٧٣ أنضم إلى الاتحاد الأوروبي كل من الدنمارك وايرلندا والمملكة المتحدة ليرتفع بذلك عدد الدول إلى تسعة دول ، وفى عام ١٩٧٩ بـدأ تطبيـق (النظـام النقـدي الأوروبـي) ووحـدة الصـرف الأوروبيـة، وأعتمـد آليـة تفصـيلية للتـدخل فـي أسـواق النقـد بهـدف الـتحكم بأسـعار الصـرف لعمـلات الـدول الأعضـاء، وتقـديم الـدعم للعملات التى تتعرض إلى الضعف والتذبذب .. وقد تضمن النظام النقدي الأوروبـي ثمانيـة عمـلات هـي (المـارك الإلمـانى – الفرنـك الفرنســي – الفرنــك البلجيكــي – الجيلــدر الهولنــدي – الكــرون الــدانماركى – الليــرة الإيطاليــة – الجنيــه الأيرلنــدي – فرنــك لوكسمبورج) ، وترك باب الانضمام إلى النظام مفتوحاً بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التى ترغب فـي الانضمام إليـه فيما بعد ... ويستهدف النظام النقدي الأوروبـي تحقيق الاستقرار النقدي في دول السوق بعد أن شهدت تجربة نظام أسعار الصرف القائمة آثاراً سلبية عديدة علـى اقتصـاديات دول السـوق الأوروبيـة، ووفقـاً لهـذا النظـام تلتزم جميع الدول المشتركة في النظام بالتدخل في أسواق الصرف

لمساندة أي عملة داخل النظام، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الدول المشتركة في النظام والتى قد تواجه مشاكل اقتصادية معينة (مثل إيطاليا التى تعاني من الارتفاع المزمن لمعدل التضخم) سمح لعملاتها بالتذبذب على نطاق أوسع مؤقتاً إلى أن تتمكن من السيطرة على مشاكلها الداخلية... ومن أجل الحفاظ على أسعار الصرف الجديدة يصرح للأعضاء الالتجاء للاقتراض من (صندوق النقد الأوروبي) والذى انشىء لهذا الغرض وساهمت في تمويله الدول الأعضاء ... ويهدف النظام النقدي الأوروبي إلى تحقيق نوع من التكامل بين الدول أعضاء السوق المشتركة، وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال القضاء على تقلبات أسعار الصرف التى كان لها تأثيراً سلبياً على العلاقات التجارية بين الدول أعضاء السوق ... كما يؤكد النظام النقدي الأوروبي على أهمية تقارب مستوى معدلات التضخم والنمو في الدول الأعضاء كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار النقدي. مقراً بذلك العلاقة بين أسعار الصرف والسياسات الاقتصادية المحلية.وهكذا فإن تقليل الاختلافات الإقليمية يعتبر هدفاً أساسياً للنظام بعد أن ساهم في استقرار العملات العالمية وفى زيادة درجة التعاون بين الدول الأعضاء خاصة على مستوى المصاريف المركزية، وفى عام ١٩٧٩ تنم إجراء الإنتخاب المباشر لأعضاء (البرلمان الأوروبي) ومقره لوكسمبورج.

**د – مرحلة التغير ( من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٩) :** في عام ١٩٨١ تم انضمام اليونان لتصبح العضو العاشر في المجموعة الأوروبية وفى عام ١٩٨٥ أعدت المفوضية الأوروبية برنامجاً إصلاحياً في إطار (الكتاب الأبيض) عن استكمال السوق الداخلية، والذى حدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية والضريبية والتقنية قبل عام ١٩٩٢، وربط إقامة السوق الداخلية مع زيادة الأموال المخصصة للمجموعة، والمخصصة لصندوق التعديل الهيكلي وفى عام ١٩٨٥ وافق المجلس الأوروبي على إصلاح إتفاقيات المجموعة الأوروبية بالبدء في إلغاء مراقبة الأشخاص على الحدود داخل المجموعة الأوروبية إلغاء طردياً . وفى عام ١٩٨٦ تم توقيع (الوثيقة الأوروبية الموحدة) في لاهاي وبدأ تنفيذها في عام ١٩٨٧ ، وقد منحت المجموعة الأوروبية صلاحيات موسعة وأسلوباً فعالاً لاتخاذ القرار ، فحصل البرلمان الأوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية، وفى عام ١٩٨٨ تم إتفاق رؤساء الدول والحكومات على الإصلاحات الزراعية، وحل مشاكل الإنتاج الزراعي، والتقليل من الفوارق الاجتماعية والإقليمية. وفى عام ١٩٨٩ اتفق المجلس الأوروبي على خطوات ملزمة لا عودة عنها في إتجاه الوحدة الاقتصادية والنقدية لتحقيق تقدم نحو وحدة إقتصادية ومالية للمجموعة.

**هـ- أوروبا بلا حدود ( من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩) :** فى عام ١٩٩١ تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في ماستريخت وفيها أتفق على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة إقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة، وتقرر إنجاز الوحدة الاقتصادية والمالية الأوروبية وتبنى عملة موحدة بحلول عام ١٩٩٩ ، وتشمل الخطوط العريضة لمعاهدة ماستريخت مايلى:

- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة.
- متابعة سياسات الدول الإقتصادية ضمن خطوط إرشادية ، وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة تسمى (صندوق التلاحم).
- لكي تكون أية دول من دول المجموعة أهلاً للانضمام إلى الوحدة المالية، فإن عليها أن تلتزم بخفض عجز الموازنة الحكومية إلى ٣ % من إجمالي الناتج القومي، وخفض الديون الحكومية إلى ٦٠% من قيمة الإنتاج السنوي للدولة، أو أن تقنع الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة بأن حظها في الإيفاء بهذين الشرطين في المستقبل جيد وعملي وواقعي.

وقد أقر المجتمعون في معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل للوصول إلى الوحدة المالية والإقتصادية:

(١) تعزيز التعاون الإقتصادي تدريجياً، وإدخال عملات الدول الأعضاء ضمن آلية (النظام النقدي الأوروبي) تمهيداً لإصدار عملة الوحدة الأوروبية النقدية.

(٢) إنشاء المركز النقدي الأوروبي المعنى بمراقبة النظام المالي الأوروبي والتعاون النقدي الأوروبي في عام ١٩٩٤ ، والمؤسسة النقدية الأوروبية والتى تمثل نواة المصرف المركزي الأوروبي.

(٣) ترفع المفوضية العامة في موعد لا يتجاوز ١٩٩٦/١٢/٣١ تقريراً لرؤساء حكومات المجموعة حول مدى إلتزام الدول الأعضاء بمعايير أربعة محددة للإنضمام للوحدة النقدية والاقتصادية الكاملة:

أ- ألا يزيد معدل التضخم السنوي على ١,٥ % عن معدل التضخم فى أفضل ثلاث دول بالمجموعة من حيث الأداء الاقتصادي.

ب- ألا يتجاوز عجز الموازنة ٣ % من إجمالي الناتج القومي، بإستثناء حالات معينة.

ج- ألا تزيد نسبة الفائدة على القروض الطويلة الأجل في أية دولة بأكثر من ٢% عن مثيلاتها.

د- ألا يكون قدر جرى خفض سعر صرف العملة الوطنية أمام عملة دولة أخرى عضو في غضون العامين السابقين على الأقل.

ولاشك بأن الوحدة الاقتصادية في المجموعة الأوروبية في ظل تحديد أسعار الصرف للوحدة النقدية الأوروبية، واستقرار قيمة العملة، تجعل الاقتصاد الأوروبي مستقراً غير خاضع لتقلبات الدولار الأمريكي أو تقلبات النظام النقدي العالمي.

وفى عام ١٩٩٢ وقع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية (معاهدة الإتحاد الأوروبي)، وبدأ تطبيق معاهدة ما ستريخت في عام ١٩٩٣.

**و – مرحلة التوسع ( من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩) :** فى عام ٢٠٠٢ بدء العمل بالعملة الموحدة، وأصبح اليورو العملة الرسمية فى الدول الأعضاء بدلاً من العملات المحلية أى تم وقف قبول الدفع بالعملات القديمة إلا فى أماكن معينة (كالبنوك مثلاً) لقد كان الهدف الرئيسي لليورو هو تحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية، التى تعتبر بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية الأوروبية المستهدفة، وذلك لأن وجود عملة موحدة سيؤكد هذه الوحدة الاقتصادية، وسيحد من الأزمات الاقتصادية التى تتعرض لها الدول الأعضاء، خاصة فى

المجال النقدي وأسعار الصرف، إلى جانب ذلك تهدف دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أهمها:

- خلق سوق مالي أوروبي يقوم على أسس اقتصادية موحدة.
- إيجاد دول فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي.
- إتباع سياسة نقدية موحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع السياسة التجارية والسياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد.
- تلافى سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات، وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- خلق مزيد من الشفافية فى الأسعار والتكاليف ، وزيادة المنافسة ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي فى الدول الأعضاء.

وفى عام ٢٠٠٧ وقع قادة الاتحاد الأوروبي (معاهدة لشبونة) التى تهدف إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وملية صنع القرار فيه وجعل الاتحاد الأوروبي أكثر ديمقراطية وكفاءة وشفافية ، وبالتالي القدرة على مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والأمن والتنمية المستدامة.

على أن يتم التصديق عليها في كل دولة أوروبية على حدة، ونصت معاهدة لشبونة على :

- ضمان حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.

- تطـوير سياسـات مشـتركة فـي مجـالات الطاقـة والوقـود والقضـايا المرتبطة بالاحتباس الحراري.
- إعطاء منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما عليه الآن.

**ز – مرحلة الفرص والتحديات ( من عام ٢٠١٠ حتى الآن)** : في عام ٢٠١١ سلط الاتحاد الأوروبي الضوء على أهمية العمل التطوعي وتشـجيع المزيـد مـن الأشـخاص علـى التطـوع، وكمـا وافـق البرلمـان الأوروبـي علـى قـرار مـنح الـدعم السياسـي والمـالي للاتحـاد الأوروبـي لتحول مصر إلى الديمقراطية واستنكر أعمال العنف التى أودت بحياة العديد من الأرواح ، ونشط الاتحاد الأوروبي آلية الحماية المدنية التابعة لهـا ، وفـى ٢ فبرايـر ٢٠١٢ تـم توقيـع اتفاقيـة لإنشـاء آليـة الاسـتقرار الأوروبـي ومقرها لوكسمبورج وهدفها دعم منطقة اليورو عند الضرورة للحفاظ على الاستقرار المالي، وفى ٤ أكتوبر ٢٠١٢ دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ كجدار حماية يعمل على ضمان الاستقرار المالي في منطقة اليورو، وفى ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ تم منح الاتحاد الأوروبي جائزة نوبل للسلام.

وفـى عـام ٢٠١٤ يـدعم المجلـس الأوروبـي للإنشـاء الصـندوق الأوروبـي للإستثمارات الاستراتيجية بهدف تعبئة ٣١٥ بليون يورو في

استثمارات جديدة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وفى ٢٠١٥/١/١ أصبح عدد أعضاء منطقة اليورو ١٩ عضواً.

**٢ – أهداف الاتحاد الأوروبي :**

- دعم التقدم الاقتصادى والاجتماعى (السوق المشتركة، العملة المشتركة اليورو، التنمية الإقليمية ، قضايا حماية البيئة) .
- ضمان حرية التجارة وإزالة العوائق التجارية بين الدول الأوروبية.
- دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون والحوار.

- تأسيس المواطنة الأوروبية (الحقوق الأساسية ، حرية التنقل، الحقوق المدنية والسياسية) .
- تقوية دور أوروبا فى العالم (سياسة خارجية وأمنية موحدة، وتحقيق السلام والأمن فى القارة الأوروبية)

هذا وقد إتخذ التكامل الاقتصادى الأوروبي منهجين :

**أ – منهج التكامل الرأسي :**

وذلك بإتباع منهج التدرج بالانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي (إبريل ١٩٥١ ديسمبر ١٩٥٧) ثم مرحلة السوق المشتركة (يناير ١٩٥٨ – يوليو ١٩٦٨) ثم مرحلة الوحدة

الاقتصادية (يونيو ١٩٨٥ – ديسمبر ١٩٩٢) إلى أن تبلغ مرحلة الإندماج الاقتصادى التام.

**ب – منهج التكامل الأفقي :**

ويتمثل في التوسع وزيادة عدد أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وذلك بقبول أعضاء جدد إلى داخل المجموعة الأوروبية حيث بدأ التكامل بست أعضاء وزاد إلى ٢٨ عضواً كما هو موضح بالجدول التالى:

**انضمام الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى**

| سنة الإنضمام | الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي |
|---|---|
| ٢٥ مارس ١٩٥٧ | فرنسا |
| ١ يناير ١٩٥٨ | بلجيكا – لوكسمبرج – إيطاليا – هولندا – ألمانيا |
| ١ يناير ١٩٧٣ | ابرلندا – الدنمارك – المملكة المتحدة |
| ١ يناير ١٩٨١ | اليونان |
| ١ يناير ١٩٨٦ | أسبانيا – البرتغال |
| ١ يناير ١٩٩٥ | فنلندا – النمسا – السويد |
| ١ مايو ٢٠٠٤ | سلوفينيا – سلوفاكيا – قبرص – جمهورية التشيك – إستونيا – هنغاريا – ليثوانيا – لاتفيا – مالطا – بولندا |
| ١ يناير ٢٠٠٧ | بلغاريا – رومانيا |
| ١ يوليو ٢٠١٣ | كرواتيا |

## (٢) المشاركة المصرية الأوروبية :

"ترتبط مصر باتفاق للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي تم إبرامه في ١٨ يناير ١٩٧٧ ينظم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي بين الجانبين ، ويتضمن ذلك الاتفاق منح مزايا للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي، وهذه المزايا هي:

- إعفاء جمركي لصادرات السلع الصناعية ولحصص محددة من الغزل والمنسوجات القطنية.
- إعفاء جمركي لحصص محدودة من السلع الزراعية في مواسم وفترات زمنية محددة.
- مساعدات مالية لدعم قدرات الاقتصاد المصري ومساعدات غذائية وقد بلغت قيمة المنح التى قدمها الاتحاد الأوروبي لمصر في نطاق هذا الاتفاق خلال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٩٦ (عشرون عاماً) نحو ٢٥٤٨ مليون جنيه بالإضافة إلى قروض ميسرة قيمتها نحو ٣١١٩ مليون جنيه، ومعونات غذائية قيمتاها ١٦٨٠ مليون جنيه.

وقد جرت مفاوضات بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال الأعوام ١٩٩٥ – ١٩٩٩ أسفرت عن التوصل لاتفاق للمشاركة بين الجانبين ، وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسل في يناير ٢٠٠١ ، كما تم التوقيع النهائي عليها فى ٢٥ يونيو ٢٠٠١ من قبل مجلس المشاركة المصرية

الأوروبية والذى يعقد على مستوى وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي الخمسة عشرة (بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج، النمسا ، فنلندا ، الدنمارك ، اليونان ، السويد ، أسبانيا ، البرتغال ، أيرلندا) ووزير الخارجية المصري.

وتعد اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية واحدة من الاتفاقيات التى لها تأثير كبير على الاقتصاد المصري وعلى علاقاته الدولية فالاتحاد الأوروبي في مجموعة هو الشريك الاقتصادي الأول لمصر، وهو يحتل المرتبة الأولى بلا منازع بين الشركاء التجاريين لمصر، كما أنه أكبر مورد للسياح إلى مصر.

ويحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بعد الوطن العربي في مجال ضخ الاستثمارات المباشرة لمصر واستيراد خدمات العمالة المصرية.

**١ – العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومصر :**

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمصر والمصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر . وتخضع العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومصر إلى إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية عن طريق وسائل يلتزم بها الطرفين في التجارة الحرة بينهما. ومنذ بدء تطبيق الاتفاق في يونيو ٢٠٠٤ تمنح المنتجات الصناعية

المصرية إعفاء من الرسوم الجمركية عند الاستيراد من قبل دور الاتحاد الأوروبي. وبالمثل يتم خفض التعريفات الجمركية على الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية تدريجياً وسيتم الانتهاء من عملية خفض الجمارك بحلول عام ٢٠١٩.

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فقد تم تحرير معظم التبادلات بشكل كامل للطرفين منذ ١ يونيو ٢٠١٠ عندما دخلت اتفاقية الاتحاد الأوروبي ومصر للمنتجات الزراعية المصنعة والأسماك والمنتجات السمكية حيز التنفيذ.

وقعت مصر والاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠١٠ على بروتوكول إنشاء آلية لتسوية المنازعات بموجب أحكام التجارة من اتفاقية الشراكة. ويبقى الهدف الرئيسي للمفاوضات المستقبلية موضوع تحرير التجارة فى نظام الخدمات وترسيخ هذا الأمر، وكجزء من الاستجابة لإستراتيجية من قبل الاتحاد الأوروبي للربيع العربي فإن المفوضية الأوروبية وضعت هدفاً طموحاً وهو تحسين الوصول للأسواق بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي التدريجي فى سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة. ولإنجاز هذا الهدف فقد أعطى مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٤ ديسمبر ٢٠١١ الضوء الأخضر للمفوضية الأوروبية لبدء تحضير لمفاوضات عميقة وشاملة لمناطق التجارة الحرة DCFTA مع تونس والمغرب والأردن.

**٢ – أهداف اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية :**

أ- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بما يساعد على توثيق العلاقات السياسية بين الطرفين.

ب- تهيئة الظروف المناسبة من أجل تحرير التجارة بين الطرفين في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

ج- المساهمة في تنمية قطاعات معينة داخل الدول تبعاً لواقعها الاقتصادي والاجتماعي والإسراع بتحديث هياكلها الاقتصادية.

د- تشجيع التعاون الإقليمي بغرض تعزيز التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي. وزيادة التعاون فى المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

كما تهدف الاتفاقية إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا إلى مصر، وإلى زيادة التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بهدف تعزيز الجهود المصرية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة من خلال نقل المشورة والخبرات والتدريب وتقديم المعونة المالية والإدارية والفنية لتطوير قطاعات الاقتصاد المصري.

ويوجد أيضاً أهداف أو أسباب لكل من الجانبين (المصري والأوروبي) للمشاركة .

**أ – أهداف مصر من المشاركة :**

- تسعى مصر إلى رفع جودة منتجاتها خاصة فى ظل تمتعها بالعديد من المزايا النسبية مثل طبيعة المناخ والأيدي العاملة وغيرها، الأمر الذى يكون ميسوراً نسبياً في ظل المنافسة بدون جمارك أو سياسات حمائية في الأسواق الأوروبية التى تعتبر الشريك التجاري الأول لمصر.
- العمل على تحسين المنتجات المصرية عن طريق الاستفادة من برامج المساعدات التى يقدمها الاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجال الدعم المالي والفني والتدريب وتطوير إجراءات مراقبة الجودة ونقل التكنولوجيا الأوروبية.
- إسهام أوروبي أنشط في حل النزاعات الإقليمية فرغم اقتناع صناع السياسة الأوروبية بأهمية القيام بدور سياسي أكثر إيجابية في حل النزاعات الإقليمية، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من تلبية هذا المطلب بفاعلية بسبب غيبة سياسية خارجية وأمنية مشتركة.
- جذب مزيد من الاستثمارات الأوروبية مما يؤدى إلى زيادة فرص العمل للمصريين.

**ب – الهدف الأوروبي من المشاركة :**

- خلق منطقة تجارة حرة تشمل كافة دول البحر المتوسط لينشأ سوق ضخم يتميز بقوة شرائية كبيرة حيث يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي فيما بين ١٥٠٠ دولار وعشرين ألف دولار.
- رغبة الاتحاد الأوروبي في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأسواق وخاصة أسواق الدول كثيفة السكان مثل مصر ودول المغرب العربي وبذلك تحل منتجات دول الاتحاد الأوروبي محل منتجات الدول الأخرى في أسواق هذه الدول.
- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة المتوفرة في دول جنوب البحر المتوسط وخاصة العمالة المصرية ، حيث يمكن للاتحاد الأوروبي الاعتماد على هذه العمالة فى التوسع فى مجال إنتاج السلع الكثيفة العمالة والرخيصة نسبياً والتى يستطيع الاتحاد الأوروبي أن ينافس بها فى الأسواق العالمية.

**٣ – مزايا اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية :**

أ- **دعم العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي الذى يعتبر أكبر شريك تجارى لمصر تصديراً واستيراداً** ، وزيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية من السلع والخدمات إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث يتم إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية وكذلك السلع الزراعية، وفقاً للحصص الكمية

والمواسم المحددة لكل منها وينص الاتفاق على منح كل طرف للطرف الآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في مجال تجارة الخدمات، وأن ينظر الطرفان في توسيع نطاق الاتفاق ليشمل حق تأسيس الشركات العاملة في مجال الخدمات فى كلا الجانبين ، وتحرير تقديم الخدمات من قبل شركات أحد الطرفين لمستهلكيها لدى الطرف الآخر.

ب- **تخفيض تكلفة الواردات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج :** يتم ذلك نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على ورادات المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات وقطع الغيار التى تبلغ أكثر من نصف القيمة الإجمالية للواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي.

ج- **توفير ضمانات للصناعة الوطنية :** رغم التزام مصر وفقا للاتفاق بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع المصنعة من دول الاتحاد الأوروبي تدريجيا خلال الفترة الانتقالية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة بين الجانبين طبقاً لجداول زمنية في الاتفاق ، فإنه يمكن لمصر طلب مراجعة جدول زمني لتنفيذ التخفيضات الجمركية في حالة حدوث صعوبات بالغة وذلك بمعرفة لجنة المشاركة ويمكن وقف تنفيذ الجدول الزمني للتخفيضات الجمركية لفترة عام ما لم تتخذ لجنة المشاركة قرار بشأن طلب المراجعة في غضون ٣٠ يوما من تاريخ تقديمه.

كما أنه يجوز لمصر اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محدودة لزيادة أو إعادة تطبيق الضريبة الجمركية وذلك بالنسبة للصناعات الجديدة والوليدة أو القطاعات التى تخضع لعملية إعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات جسيمة، وعلى وجه الخصوص عندما تنطوي الصعوبات على مشاكل اجتماعية حادة. وأن تقوم مصر بإخطار لجنة المشاركة بأية إجراءات استثنائية تعتزم، وعند تبنيها لمثل هذه الإجراءات تزود مصر اللجنة بجدول زمني لإلغاء الضرائب الجمركية التى تفرض فى هذا الصدد، وجدول الإلغاء التدريجي لها.

د- **الاستفادة من اتساع حجم أسواق الاتحاد الأوروبي بعد انضمام دول جديدة إليه** : ويرجع ذلك إلى إضافة قوة استهلاكية كبيرة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

هـ- **وجود آلية مؤسسية للتشاور وحل مشاكل التبادل التجاري بين الجانبين:** ويقضى الاتفاق بإنشاء مجلس المشاركة الذى يجتمع سنوياً على المستوى الوزاري (وفى حالة الضرورة) لبحث أية موضوعات رئيسية أو أية موضوعات ثنائية أو دولية تهم الجانبين، وللمجلس سلطة اتخاذ القرارات والتوصيات، إلى جانب لجنة المشاركة التى تجتمع على مستوى كبار المسئولين.

وتعتبر هذه الآليات هامة للتشاور بين الجانبين لحل مشكلات التبادل التجاري مثل المشكلات التى تواجه الصادرات المصرية

وإجراءات الوقاية التى يطبقها الاتحاد الأوروبي على واردته، حيث يقضى اتفاق المشاركة بإجراء مشاورات في إطار لجنة المشاركة وتقديم كافة المعلومات لبحث الموقف بهدف التوصل إلى حل مقبول للطرفين، حتى في حالة تطبيق إجراءات الوقاية، فإنه يراعى أن تكون في أضيق الحدود بما لا يؤثر على الهدف من الاتفاق ، كما يخضع الإجراء للمشاورات الدورية بهدف إلغاؤه بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.

و- **استمرار وزيادة حجم المساعدات التى يقدمها الاتحاد الأوروبي لمصر:** اعتباراً من عام ١٩٩٥ أصبحت المساعدات الممنوحة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر تتم في إطار عملية برشلونة للتعاون الأوروبي المتوسطي (MEDA) وقد حصلت مصر في إطار برنامج (MEFA-1) خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠١ على حوالي ٦١٥ مليون يورو لتمويل المشروعات التالية :

أ- المرحلة الثانية للصندوق الاجتماعي للتنمية (١٥٥ مليون يورو).

ب- برنامج تطوير التعليم (١٠٠ مليون يورو).

ج- برنامج دعم قطاع الصحة (١١٠ مليون يورو).

د- برنامج تحديث الصناعة (٢٥٠ مليون يورو).

تبلغ الميزانية المخصصة لبرنامج المساعدات الممنوحة لمصر فى إطار برنامج MEDA-2 للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ منح قدرها ٣٥١ مليون يورو تركز على ٣ مجالات ذات أولوية وهى:

- تشجيع التنفيذ الفعال لاتفاق المشاركة وذلك من خلال مساعدة الشركات والمؤسسات المصرية على مواجهة تحديات المنافسة المتزايدة في الأسواق الداخلية والخارجية، وذلك من خلال برنامج إعادة هيكلة قطاع الغزل والنسيج (٨٠ مليون يورو) لمساعدة الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج إعادة هيكلة هذا القطاع الذى يتسم بالحساسية الاجتماعية، ومن خلال أيضاً برنامج تعزيز التجارة (٦٠ مليون يورو) والهدف الأساسي منه تبسيط الإجراءات الأساسية للتصدير والاستيراد والجمارك وتحسين الخدمات الحكومية للمصدرين.
- دعم ومساندة عملية استكمال التحول الاقتصادي من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد سوق حرة ذو كفاءة على دعم التنمية المتواصلة وخلق فرص العمل.
- دعم الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والمتوازنة لمواكبة التحرر الاقتصادي من خلال اتخاذ إجراءات لتشجيع الإصلاح السياسي والاجتماعي والإدارة السليمة والمشاركة البناءة للمجتمع المدني وحماية البيئة المصرية.

ز- **زيادة القدرة على مواجهة منافسة صادرات الدول الأخرى في منطقة البحر المتوسط إلى دول الاتحاد الأوربي:** يرتبط الاتحاد الأوروبي باتفاقات مشاركة مع معظم دول جنوب البحر المتوسط، لذلك كان من الأهمية إبرام مصر لاتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبي ليستمر إعفاء صادرات السلع المصرية للاتحاد الأوروبي من الضرائب الجمركية لإمكان مواجهتها المنافسة من صادرات دول جنوب وشرق البحر المتوسط التى أبرمت اتفاقات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي ، وزيادة قدرتها على المنافسة مع صادرات الدول الأخرى.

ح- **جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر:** ينص الاتفاق على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الجانبين وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات.

- **توجد عدة نواحي يجب الاهتمام بها للاستفادة من مزايا المشاركة المصرية الأوروبية فى تحديث قطاع الصناعة :**

أ- الاهتمام بالجودة الشاملة حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية. فلابد من الارتفاع بمستوى الجودة ويتم ذلك عن طريق الاهتمام بالأبحاث والتطوير وتحسين التكنولوجيا.

ب- التأكيد على أن مواجهة الأضرار المتوقع حدوثها للصناعة المصرية نتيجة الاتفاقية لا يكون برفض الاتفاقية ولكن بالعمل على تحديث وتطوير الصناعة المصرية لأن هذا هو الخيار الوحيد أمامها فى عصر التجارة الحرة.

ج- النظر إلى الاتفاقية ليس باعتبارها منحة من طرف إلى آخر بل باعتبارها مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين طرفين.

د- تقييم نتائج المشاركة بنظرة كلية تشمل الاقتصاد ككل وليس بأثرها على قطاع معين أو بعض القطاعات.

هـ- تحرير سوق العمل ، بصورة تحافظ على حق المنتج فى مواءمة حجم العمالة تبعاً للتغير فى ظروف الإنتاج وتطورات التكنولوجيا الجديدة واختيار العناصر ذات الكفاءة الأفضل مقابل فرص توظف أفضل.

و- تنمية الموارد البشرية ودعم السياسات الاجتماعية، بتبنى برامج تنمية، وزيادة الموارد المخصصة للتعليم الأساسى والصحة والتدريب والكفاية المهنية.

ز- تهيئة البيئة الاقتصادية والبنية الأساسية اللازمة لاستقبال الاستثمارات الخاصة إلى المجالات الحيوية للبنية الأساسية (الاتصالات والنقل والبنوك والتأمين ...).

ح- التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ برنامج تحديث الصناعة المصرية مثل وزارة الصناعة واتحاد الصناعات المصرية وهيئة التصنيع والتوحيد القياسي والمعايرة ووزارة البحث العلمي والتكنولوجيا ووزارة قطاع الأعمال العام ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وإتحادات المستثمرين والجهاز المركزي للمحاسبات وغيرها.

ط- التأكيد على توجيه أهمية مناسبة لتحديث الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات المغذية باعتبارها القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية.

وهناك جوانب إيجابية في اتفاقية المشاركة، يتم إهدارها بسبب عدم البدء في استغلالها، مثل برنامج تحديث الصناعة المصرية، علماً بأن تنفيذ هذا البرنامج بالذات يعد ضرورة قصوى للصناعة المصرية التى يعانى الكثير من وحداتها من التقادم التكنولوجي، ومن ضعف كفاءة التنظيم الإداري بصورة تسمح بتزايد الفساد ، كما تعانى الصناعة المصرية من محدودية القدرة على التسويق الخارجي بصفة خاصة.

فيجب الإسراع في تطبيق برنامج تحديث الصناعة من أجل إعادة هيكله الشركات لمواجهة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، ورفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية لمواجهة التحديات العالمية، ويهدف البرنامج إلى رصد الإصلاحات المؤسسية بما في ذلك إزالة الضوابط

والأخذ باللامركزية في الإدارة العامة وتحديث وتدويل أنظمة التدريب، وقواعد الجودة، وشبكات المعلومات والعلم والتكنولوجيا، وشئون البيئة.

ويعد البرنامج المصري – الأوروبي لتحديث الصناعة والممول جزئياً من الاتحاد الأوروبي هو أحد مكونات البرنامج الشامل لتحديث الصناعة، من الأهمية بمكان أن يتضمن برنامج التحديث العناصر الأساسية التالية:

- تطوير أنظمة التعليم والتدريب لخدمة احتياجات الصناعة.
- تطبيق نظام مصري للجودة على المنتجات الصناعة.
- إزالة العقبات البيروقراطية للتجارة والتى تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المدخلات.
- تحسين نظم الضرائب التى تحول دون المنافسة فى الداخل والخارج.
- تحقيق بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تبنى معايير وطنية للبيئة فى العمليات الصناعية.
- إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام لعلاج اختلال الهياكل التمويلية وتراكم الخسائر والعمالة الزائدة.

يؤخذ على البرنامج أنه يركز على استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن الشركات الكبيرة تحتاج إلى برامج خاصة للتحديث، كما أنها قد تمتلك الامكانات المالية للقيام بذلك.

كمـا يؤخـذ علـى البرنـامج الأوروبـي أن تركيـزه ينصـب علـى منظمات القطاع الخاص دون منظمات قطاع الأعمال العام على أساس أن لها برامج تطوير خاصة تنفذها الجهات المختصة.

# تذكر الباب الثالث

١- هناك ثلاثة مؤسسات ممثلة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد وهى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

٢- لكى يستطيع صندوق النقد الدولى تحقيق أهدافه فإنه يقوم بمهمتين رئيسيتين مهمة التمويل والمهمة الرقابية والإرشادية.

٣- تتمثل الأهداف الأساسية للبنك الدولى فى إنهاء الفقر المدفع بحلول عام ٢٠٣ وتعزيز الرضاء المشترك فى كل بلد من البلدان النامية.

٤- من أهم ما نجحت فيه جولة أوروجواى هو تحويل اتفاقية الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

٥- تتمثل مبادئ منظمة التجارة العالمية فى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية، ومبدأ الإلتزام بالتعريفات الجمركية، وإعطاء امتيازات للدول النامية، ومبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية.

٦- هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية العالمية التى لها انعكاسات جوهرية على بنية النظم السياسية الاقتصادية ومن أهمها حدوث الثورة التكنولوجية، ونتائج جولة أورجواي (١٩٨٦)

ونشـأة منظمـة التجـارة العالميـة، والعولمـة ، وظهـور التكـتلات الاقتصادية العملاقة.

٧- لعبت الثورة التكنولوجية دور مهم في إعادة هيكلة الاقتصاد الدولي وذلـك فـى المجـال الاقتصـادى وإحـداث تغيـرات اجتماعيـة علـى مستويات المجتمعـات البشـرية حيـث إحـدثت تغيـرات فـى الهيكـل الصناعي، وتغير هيكل قوة العمل، وتغيير هيكل الموارد.

٨- تعتبـر جولـة أوروجـواى أهم جـولات الجـات لأن نتـائج هـذه الجولـة أثرت جذرياً على مستقبل التجارة الدولية ومن ثم على اقتصاديات الدول الأعضاء.

٩- تؤثر العولمة على التنمية من جهات متعددة ، لعل أهمها بالنسبة للسياسـة الوطنيـة ونمـو التجـارة، وتـدفقات رأس المـال ، الهجـرة، تكنولوجيـا المعلومـات والشـبكة العالميـة، وانتشـار التكنولوجيـا وأدى كل ذلك إلـى التأثير علـى دور الدولـة ووظائفها فـى عمليـة التنميـة الاقتصادية.

١٠- الاتجـاه العـالمى للتكـتلات الاقتصـادية يسـهم فـى تحقيـق مكاسـب اقتصادية كبيرة للدول المشتركة فى التكتل.

# تطبيقات الباب الثالث

## السؤال الأول :

يمثل صندوق النقد الدولي المؤسسة العالمية النقدية التى تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي فى ضوء العبارة السابقة وضح :

١- أهداف ومهام صندوق النقد الدولي.

٢- موارد صندوق النقد الدولي.

٣- التسهيلات التى يقدمها صندوق النقد الدولي.

## السؤال الثاني :

تنصب سياسات البنك الدولي على سياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية في ضوء ذلك وضح :

١- ما هي مؤسسات البنك الدولي.

٢- أهداف وموارد البنك الدولي.

## السؤال الثالث :

" **يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية** ". أشرح العبارة السابقة موضحاً أهداف منظمة التجارة العالمية ومبادئ ومهام منظمة التجارة العالمية .

## السؤال الرابع :

أن الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية في ضوء ذلك وضح :

١- العلاقة والاختلاف بين منظمة التجارة العالمية والجات.

٢- أثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد المصري.

٣- الإجراءات التى يجب اتخاذها للإستفادة من منظمة التجارة العالمية.

**السؤال الخامس** :

ترتبط مصر باتفاق للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي وينظم هذا الاتفاق التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي بين الجانبين وضح ذلك بالتفصيل موضحاً :

١- أهداف اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

٢- مزايا اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.

## الكتب

١- د. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، ٢٠٠٧.

٢- أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢.

٣- د. أحمد عارف العساف وآخرون، الاقتصاد الجزئي، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الرابعة، ٢٠١٣.

٤- د. إسماعيل محمود علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١١.

٥- د. أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٦- إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

٧- بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣.

٨- د. زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٩- د. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات ٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ٢٠٠١.

١٠-د. سيد البواب، الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة (الثورة الصناعية الثالثة) ماهيتها. مصادرها. نتائجها. تأثيرها، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠١.

١١-د. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية وتطبيقية – قضايا اقتصادية معاصرة، عالم الكتب، ،

١٢-د. صالحي صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، دار الوفاء، المنصورة، ٢٠٠٤.

١٣-د. عاطف السيد، الجات والعالم الثالث دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية، ١٩٩٩.

١٤-د. عبد اللطيف مصطفى وآخرون، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ٢٠١٤.

١٥-د. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧.

١٦-د. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٣.

١٧-د. عبد النعيم مبارك، قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٨- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٣.

١٩- د. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٢٠- د. محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٢١- د. محمد فوزي أبو السعود وآخرون، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٢٢- د. محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، الأردن، ٢٠٠٦.

## الدوريات:

١- ابتسام محمد عبده فراج، مصر وتحديات القرن القادم، أعمال المؤتمر القومي الأول، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان، ١٠-١٢ مايو ١٩٩٩.

٢- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، برنامج تحديث الصناعة، العدد الأول والثاني، المجلد الرابع والخمسون، القاهرة، ٢٠٠١.

٣- النشرة الاقتصادية لبنك مصر، المشاركة المصرية الأوروبية، أبو الوفا فهمي شلش، العدد الثاني، ٢٠٠٠، السنة الثالثة والأربعون.

٤- راوية الجبالي، كيف نستثمر مزايا المشاركة الأوروبية؟!، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، العالم اليوم، القاهرة، ٢٠٠٢/١١/١٨.

٥- د. عبد الله بلوناس، عولمة الاقتصاد – الفرص والتحديات، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤ – العدد الأول سنة ٢٠٠٨.

٦- د. محمد جمالي الدين مظلوم، الشراكة المصرية مع كل من أوروبا وأمريكا، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مركز القرار للاستشارات، القاهرة، يوليو ٢٠٠٢.

٧- مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، ٢٠٠٠، القاهرة، يناير ٢٠٠٣.

٨- معهد التخطيط القومي، د. صادق رياض صادق أبو العطا، العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٠) بين الواقع الرسمي والتطبيقي، سلسلة مذكرات خارجية (١٦١٧)، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣.

٩- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، شرح لبنود تحرير التجارة في مشروع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٠.

١٠- وزارة التجارة الخارجية، عشر مزايا لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية (٤)، يوليو ٢٠٠٢.

**Book:**

1- De Gorter, Harry & Others. "Agriculture and The WTO Creating a Trading System for Development", Acopublication of the world Bank, Oxford University press, 2004.

2- Hoekman, Bernard & Others, Development, Trade and the WTO, United States of America, The World Bank, 2002.

3- Pugel Thomas A. & Lindert, Peter H., "International Economics", United States of America, Irwin McGraw-Hill, 2000.

4- The European union explained, "Free trade is a source of economic growth", European commission, 2014.
5- Van Charles & Marrewijk. "International Trade and the World Economy", New York, Oxford University press, 2003.

**Internet sites:**
1- www.imf.org. صندوق النقد الدولي
2- www.albankaldawli.org. البنك الدولي
3- europa.eu. الاتحاد الأوروبي